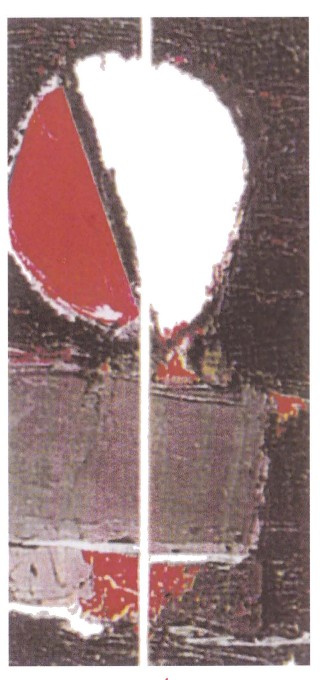
د. سمير أمين

الإقتصاد السياسي للتنمية

في القرنين العشرين والواحد والعشرين





الاقتصاد السياسي للتنمية
في القرنين العشرين والواحد والعشرين

د. سمير أمين

الاقتصاد السياسي للتنمية

في القرنين العشرين والواحد والعشرين

ترجمة: د. فهمية شرف الدين

دار الفارابي

الكتاب: الاقتصاد السياسي للتنمية

المؤلف: د. سمير أمين

الغلاف: فارس غصوب

ترجمة: د. فهمية شرف الدين

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان

ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)

ص.ب: 3181/ 11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107

الطبعة الأولى 2002

ISBN: 9953-411-64-6

جميع الحقوق محفوظة

DAR AL FARABI

(Société Libanaise des Imprimés s.a.l.) Beyrouth - Liban

Tel: (01)301461 – Fax: (01)307775 – P.O.Box: 3181/11

Code Postal: 1107 2130

e-mail: farabi@inco.com.lb

الفصل الأول

الاقتصاد السياسي للتنمية
في القرنين العشرين والواحد والعشرين

مقدمة

الأفكار التي أقترحها في هذه الدراسة تتناول «مشكلات التنمية» كما يجب أن تطرح عند مطلع القرن الواحد والعشرين. إن قراءة النظريات والممارسات التي تحكمت بمعالجة هذه المشكلات خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لا تهدف إلاّ إلى المساعدة في تشخيص طبيعة التحديات التي تواجهنا، فيما يتعدّى المآزق التي طبعت، بنظري، ظروف نهاية هذا القرن. ويقتضي التشخيص إبراز ما تحمله هذه المشكلات من جديد، والدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة القرن العشرين.

ترتكز تحليلاتي على نظرية في الرأسمالية، وفي بعدها العالمي، وبصورة أشمل نظرية في دينامية التحوّل الاجتماعي. وأعتقد من الضروري أن أذكّر بالأطروحات المركزية الثلاث الضرورية لفهم ما سيأتي. هذه الأطروحات تتناول:

(I) مركزية الإستلاب الاقتصادوي الذي يميّز الرأسمالية، ويتباين في آنٍ معاً مع ما كانت عليه المجتمعات السابقة، وما

يمكن أن يكونه مجتمع ما بعد الرأسمالية. وأفهم بهذا الإستلاب واقع أن الوسيلة (الاقتصاد عموماً والتراكم الرأسمالي بشكل خاص) قد أصبحت هدفاً بذاته. وهذا الهدف يهيمن على مجموع مسارات الحياة الاجتماعية ويفرض نفسه كقوة موضوعية خارجة عن هذه الحياة.

(II) مركزية الاستقطاب الناجم عن عولمة الرأسمالية. وأفهم بهذا، التعمق المستمر للفارق ـ بمعنى مستويات التطور المادي ـ بين مراكز النظام الرأسمالي العالمي وأطرافه. وهنا أيضاً يتعلق الأمر بظاهرة جديدة في تاريخ البشرية، بحيث أن هذا الفارق قد أصبح خلال قرنين كبيراً إلى درجة لا تقارن مع ما عرفته البشرية خلال آلاف السنين من تاريخها. ويتعلق الأمر كذلك بظاهرة لا يسعنا إلاّ أن نسعى لإزالتها من خلال بناء تدريجي لمجتمع ما بعد رأسمالي يقدّم الأفضل فعليّاً لشعوب العالم.

(III) مركزية ما أسمّيه «بالتحديد المنخفض» في التاريخ. وأفهم بذلك أن كل نظام اجتماعي ـ بما فيها الرأسمالية طبعاً ـ هو تاريخي، له بداية كما له نهاية. على أن طبيعة النظام التالي المتجاوز لتناقضات سابقة، لا تتحدّد بقوانين موضوعية تفرض نفسها كقوى خارجة عن خيارات المجتمعات. فالتناقضات الخاصة بالنظام المائل إلى الزوال (هنا مثلاً، تناقضات الرأسمالية المعولمة، وبالتحديد تلك الملازمة للاستقطاب) يمكن تجاوزها بطرق مختلفة بسبب استقلالية

المناطيق التي تتحكم بمختلف مستويات الحياة الاجتماعية (السياسة والسلطة، الثقافة، الإيديولوجيا ومنظومة القيم الاجتماعية التي تكسبها المشروعية، الاقتصاد). يمكن لهذه المناطيق أن تتكيف لبعضها لكي تعطي تناغماً ما في النظام بمجمله. وبهذا المعنى يمكن حدوث الأفضل أو الأسوأ. فمسؤولية المستقبل خيار على الإنسانية أن تجترحه.

هذه الأطروحات الثلاث، مجتمعة تقودنا بصورة طبيعية إلى الاستنتاج بأن «قضية التنمية» تحتل موقعاً مركزياً في المجتمع المعاصر، وأنها لم تجد حلاً بعد، ولا يمكن لهذا الحلّ أن ينتج في إطار الرأسمالية. وهكذا فإن مفهوم التنمية ذاته هو مفهوم نقدي.

لقد طورت الرأسمالية القوى المنتجة بوتيرة واتساع لا مثيل لهما في التاريخ. ولكنها حفرت في الوقت نفسه هوّةً بين ما كان يمكن أن يسمح به هذا التطور وبين الاستخدام الفعلي لنتائجه وهي هوّة لم يعرفها كذلك أيّ نظام سابق في التاريخ. إن مستوى المعارف العلمية والتقنية الذي تمّ بلوغه اليوم يسمح نظرياً بحلّ كل المشكلات المادية للبشرية بأسرها. إلاّ أن منطق تحويل الوسيلة إلى غاية بذاتها (قانون الربح، التراكم) قد أنتج، في الوقت عينه، هدراً خيالياً في هذه الطاقة وفوارق هائلة في القدرة على التنعّم بالخيرات التي أنتجها. حتى القرن التاسع عشر كان الفارق بين القدرة على التطور الذي تسمح به مستويات المعرفة، وبين التطور الفعلي القائم، هذا الفارق كان

شبه معدوم. ولكن لا يجوز لهذه الفكرة أن تغذي فينا حنيناً ماضوياً ما: فالرأسمالية كانت شرطاً ضرورياً لتحقيق هذه الطاقة في التطور التي بلغناها اليوم. إلاّ أنها عاشت زمانها ولم يعد استمرار منطقها ينتج إلاّ مزيداً من الهدر واللامساواة. بهذا المعنى يتحقق «قانون الإفقار» الذي ينتجه التراكم الرأسمالي، وصاغه ماركس. وهو يتحقق على مستوى عالمي وبصورة أكثر وضوحاً من يوم إلى آخر. فلا يجوز إذاً أن نندهش من واقع أن اللحظة التي تبدو فيها الرأسمالية منتصرة على جميع الجبهات، يصبح «النضال ضدّ الفقر» واجباً إلزاميّاً في الخطاب اللفظي للقوى المهيمنة وأدواتها.

فالهدر واللامساواة هما الوجه الآخر للمدالية. الوجه الذي يحدّد محتوى «كتاب الرأسمالية الأسود». وهما حاضران للتذكير بأن الرأسمالية ليست إلاّ مرحلة عبور في التاريخ، لا نهاية له. وأنه إذا لم يجر تجاوزها من خلال بناء نظام يضع حداً للاستقطاب العالمي والإستلاب الاقتصادوي فإن الرأسمالية ستقود الإنسانية إلى التدمير الذاتي. كيف فُهم هذا التجاوز في القرن العشرين وما الدروس التي نستخلصها من ذلك لكي نحدد طبيعة التحدّي المرتسم في القرن الواحد والعشرين؟ ذلك هو موضوع هذه الدراسة.

الرأي السائد في اللحظة الراهنة («روح العصر») هو أن القرن العشرين، منذ سنة 1917 (للاتحاد السوفياتي السابق) و1945 (لقسم كبير من العالم الثالث وبعض المراكز المتقدمة)

كان عصر كارثة لأن الأنظمة السياسية أعاقت بتدخّلها المنهجي منطق الرأسمالية الخيّر والوحيد الجانب، الذي يقدّم كأنه تعبير لاتاريخي عن حاجات الطبيعة الإنسانية. كما أن القضاء على هذه الأوهام بالعودة إلى الخضوع التام «لقانون السوق» (وهو التعبير المبتذل للإشارة إلى الرأسمالية)، الذي يُفترض أنه قاد تاريخ القرن التاسع عشر (وهذه أيضاً تبسيطية وقحة)، قد دفع التاريخ خطوة إلى الأمام. «فالعودة إلى الحقبة الرائعة» التي افتتح بها هذه التأملات تعبّر عن الرؤية التي تقترحها «روح العصر» للتاريخ.

والأطروحة التي سأطوّرها تذهب في اتجاه معاكس تماماً لروح العصر. والقراءة التي أقترحها للقرن التاسع عشر هي محاولة أولية للإجابة على تحدي التطور، وبدقة أكبر تحدي التخلّف، وهذا تعبير مبتذل يعكس حقيقةً، هي حقيقة التفارق المتعاظم ـ مراكز وأطراف ـ الملازم للتوسع العالمي للرأسمالية. والأجوبة التي قدّمت لهذا التحدي تقع في مروحة واسعة تذهب من الخجل المتردّد إلى الجذرية. ومن دون أي تبسيط مهين لتنوع هذه الإجابات أجرؤ على القول بأنها تندرج جميعها في خيار عنوانه «اللحاق» أي أن يُعاد في الأطراف إنتاج ما تمّ إنتاجه في المركز. وبهذا المعنى لم تشكك الأهداف والإستراتيجيّات التي وضعت إبّان القرن العشرين في جوهر الرأسمالية ذاتها، أي في مسألة الإستلاب الاقتصادوي.

كان هناك بالطبع نية لإعادة النظر في العلاقات الاجتماعية

الرأسمالية في تجارب جذرية لا يمكن تجاهلها، كتلك التي نتجت عن الثورات الاشتراكية في روسيا والصين. إلاّ أن هذا المنحى قد انحلّ تدريجياً في موجبات اللحاق التي فرضها هنا إرث الرأسمالية الطرفية.

لقد طويت اليوم صفحة هذه المحاولات الجذرية نسبياً لحل مشكلة التطور. فما أن بلغت الحدود التاريخية لما يمكن أن تقدمه حتى عجزت هذه المحاولات عن تجاوز ذاتها والذهاب إلى الأبعد، فانهارت مفسحة المجال لعودة مؤقتة ولكن تدميرية للأوهام الرأسمالية. لذلك تواجه الإنسانية اليوم مشاكل التطور بصورة أصعب وأضخم ممّا كانت عليه منذ خمسين أو مئة سنة. وعليها بالتالي، خلال القرن الواحد والعشرين أن تكون أكثر جذرية في ردودها على التحدّي مما كانت عليه في القرن السابق بمعنى أنه عليها أن تزاوج بين أهداف تطوير القوى المنتجة في أطراف النظام وأهداف تجاوز منطق الإدارة الرأسمالية للمجتمع بصورة أكثر قوة وحزماً. وعليها فوق ذلك أن تقوم بهذا العمل في عالمٍ مختلف سنحاول أن نحدد طبيعة وأبعاد بعض العناصر الجدِيدة فيه. لا يمكن للقرن الواحد والعشرين أن يكون التاسع عشر المرمّم بل عليه أن يذهب فيما يتعدّى القرن العشرين وبهذا المعنى ستحتل قضية التطور موقعاً أكثر مركزية مما كان عليه في القرن العشرين.

لقد أدرك القارىء طبعاً أن مفهومنا للتطور ليس مرادفاً «للحاق». فالتطور مفهوم نقدي للرأسمالية، ويفترض بالتالي

مشروعاً اجتماعياً مختلفاً يتحدّد بهدف مزدوج: تحرير الإنسانية من الإستلاب الاقتصادوي وإزالة إرث الاستقطاب على صعيد عالمي. ولا يمكن لهذا المشروع المجتمعي إلاّ أن يكون عالمياً أي أن يصبح تدريجياً مشروع الإنسانية بأسرها مشروع شعوب المراكز كما هو مشروع شعوب أطراف النظام. وإذا كان يمكن فهم مبدأ «اللحاق» كاستراتيجية يمكن للشعوب المعنية مباشرة ـ شعوب بعض الأطراف ـ أن تحققها بوسائلها وحدها، وبإرادتها وحدها، فإن التقدم على طريق تحقيق الهدف المزدوج للتطور، كما أقترحه، يفترض بالضرورة المشاركة النشيطة والمتكاملة للشعوب في كل مناطق الأرض. ويفرض ذلك أيضاً تعمّق الأبعاد العالمية للكثير من المشكلات، إن لم يكن كلّها.

ولكي نتقدم في تحليل التحدي المطروح علينا بالضرورة أن نأخذ في الاعتبار كل الأبعاد التي ينتشر من خلالها أي مشروع مجتمعي. أي أن نرفض الانغلاق في بُعد واحد «اقتصادي» يسمّى «اقتصاد التنمية». لا شك أن الأداة التي تمثلها هذه الأخيرة هي أداة ضرورية: إن تحديد خيارات ملموسة ودقيقة للإنتاج، وطريقة الإنتاج، وتوزيع المنتجات، والقياس والحساب، ومقارنة الاختيارات الممكنة، واستخدام أدوات تحليل وإدارة الميكرو والماكرو، كل هذا ليس سوى الاستخدام الأذكى للعقل الذي يجب أن يتحكّم في الفعل الاجتماعي وسلوك الأفراد. إنني أرفض أن يُرمى الطفل الوليد

مع المياه القذرة التي رافقت ولادته. فذلك هو موقف الذين يستبدلون باستراتيجية العقلانية صدفة الفوضوية العفوية.

إلاّ أن اقتصاد التنمية لا يمكن أن يكون فاعلاً إلاّ إذا كان دعماً لاقتصاد سياسي للتنمية. أخذاً بعين الاعتبار أن الاقتصاد السياسي هو تحضير الجهاز الفكري الذي يمكن أن نأمل باستخدامه في الفهم الواسع، المفتوح للمادية التاريخية، من أجل تحليل الماضي، والحاضر، ومواجهة استراتيجية مستقبلية (تحديد المشروع المجتمعي واستراتيجيات المراحل الضرورية والممكنة للتقدم في اتجاهه). وهكذا يصبح حقل الدراسة هائل الاتساع، ويفترض مراجعة الإرث التاريخي كما وصل في حالته الراهنة، والجديد الذي يرتسم، ومراتب العناصر الجديدة التي تشكل الراهن، والأبعاد السياسية للواقع وللمشروع المقترح (بما في ذلك المسائل المتعلقة بالديمقراطية والجيوآستراتيجيات في مشاريع الهيمنة والمشاريع المضادة لها)، والأدوات النظرية وتعبيراتها الإيديولوجية والثقافية التي تسمح بالتقدم في تحليل البدائل وصياغاتها.

وقد اخترت، من أجل دفع السجال انطلاقاً من هذه التأملات، أن أعرض العناصر التي تبدو لي قطعاً أساسية في الرقعة المعقدة التي تشكلها قراءات التاريخ المتعلقة بهذا الموضوع، وتحليلات الاستراتيجيات التي تحتل المسرح المعاصر، وإبراز الأطروحات النظرية والإيديولوجية الموضوعة في حيّز الفعل. إن توليد هذه العناصر في الرقعة يسمح بإعادة

تركيب المشاهد المحتملة على اختلافها للمستقبل الذي ينبني، وتقييم قدرتها النسبية في الإجابة على تحدي التطور.

كلمة أخيرة في هذه الإشارات الأولية: بما أنني كرّست جهدي الأكبر في السنوات الأخيرة لمعالجة بعض هذه المشاكل فسأختزل إلى الحدّ الضروري ما هو تكرار أو إعادة مشيراً بالعودة إلى المؤلفات الخمس الآتية (بحسب التسلسل الزمني لنشرها): الإثنية في مواجهة الأمم (1994)، الإدارة الرأسمالية للأزمة (1995)، تحديات العولمة (1996)، نقد روح العصر (1997)، هيمنة الولايات المتحدة وامّحاء المشروع الأوروبي (2000).

I ـ عودة الحقبة الرائعة

يختتم القرن العشرون في مناخ يذكر بصورة مدهشة بالمناخ الذي احتضن ولادته ـ «الحقبة الرائعة» (التي كانت رائعة فعلاً بالنسبة للرأسمال). فبرجوازيات الثلاثية القائمة (الدول الأوروبية، الولايات المتحدة واليابان) تطلق نشيد المجد لانتصارها النهائي. لم تعد الطبقات العاملة في المراكز تلك «الطبقات الخطيرة» التي كانتها في القرن التاسع عشر، وشعوب باقي العالم مدعوّة لقبول «الرسالة التحضيرية» للغرب.

لقد توّجت الحقبة الرائعة قرناً من التحولات الجذرية في العالم خرجت خلاله الثورة الصناعية الأولى وتركزت، على مراحل، الدولة القومية البرجوازية الحديثة من الشمال الغربي

الأوروبي، حيث ولدتا، لتعمّا القارة كلّها ثم الولايات المتحدة واليابان. كانت الأطراف القديمة للمرحلة المركانتيلية ـ أميركا اللاتينية، وجزر الهند الإنكليزية والهولندية ـ خارج هذه الثورة المزدوجة في حين كانت دول آسيا القديمة (الصين، الدولة العثمانية، بلاد فارس) بدورها مندمجة في العالمية الجديدة آنذاك بوصفها أطرافاً؛ واندمج باقي العالم بقوة الغزو الاستعماري. وقد عبّر انتصار مراكز الرأسمالية المعولمة عن نفسه بانفجار ديموغرافي رفع نسبة السكان ذوي الأصول الأوروبية من 23% سنة 1800 إلى 36% سنة 1900 قياساً إلى سكان الأرض. وقد ولّد تمركز الثورة الصناعية في الثلاثية، في الوقت نفسه، استقطاباً في الثروة لم تعرفه البشرية في كل تاريخها المنصرم. فقبيل الثورة الصناعية لم تتعدّ الفوارق في الإنتاجية الاجتماعية للعمل بالنسبة لـ 80% من سكان الأرض نسبة 2 إلى 1 في أي حال. أمّا سنة 1900 فقد أصبحت هذه النسبة توازي 20 إلى 1 (عشرين إلى واحد).

لقد كانت العالمية التي احتُفل بها سنة 1900 بوصفها «نهاية للتاريخ» حدثاً واقعياً جديداً لم يتحقق إلاّ بصورة تدريجية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أي بعد انفتاح الصين والأمبراطورية العثمانية (1840)، وقمع السيباي في الهند (1857) وأخيراً اقتسام أفريقيا (ابتداء من سنة 1885).

هذه العالمية الأولى كانت تذهب، بعيداً عن تسريع عملية

تراكم الرأسمال، نحو الانفتاح على أزمة بنيوية من سنة 1873 حتى سنة 1896، كما ستفعل بعد قرن من الزمن. وقد ترافقت الأزمة، مع ذلك، مع ثورة صناعية جديدة (الكهرباء، النفط، السيارة، الطيارة) كان يُتوقع لها أن تحوّل الجنس الإنساني برمّته، كما يقال اليوم عن الإلكترونيات. وبموازاة ذلك كانت تتشكّل الاحتكارات الصناعية والمالية الأولى ـ أي الشركات عابرة القومية الخاصة بتلك المرحلة. وبدا أن العالمية المالية ستستقرّ نهائياً تحت صورة المعادل الذهب ـ الجنيه الإسترليني. وكان يجري الكلام عن تدويل الأسهم الذي تسمح به البورصات بنفس الحماس الذي يجري فيه الكلام اليوم عن العولمة المالية. وقد جعل جول ڤيرن بطله (الإنكليزي طبعاً) يدور حول العالم خلال ثمانين يوم فقط. لقد كانت «القرية العالمية» قائمة وحاضرة بالنسبة له.

كان الاقتصاد السياسي للقرن التاسع عشر خاضعاً لهيمنة الرموز الكلاسيكية الكبيرة (آدم سميث وريكاردو) ثمّ لنقد ماركس الساحق. وضع انتصار العالمية الليبرالية في مقدمة المسرح آنذاك جيلاً جديداً مسكوناً بهاجس إثبات أن الرأسمالية أصبحت «مستحيلة التجاوز» لأنها تعبّر عن موجبات عقلانية أبدية، خارجة عن التاريخ. ودأب والراس ـ الشخصية المركزية في ذلك الجيل الجديد، التي يستعيدها اليوم الاقتصاديون المعاصرون ـ على إثبات أن الأسواق كانت قادرة على تضبيط ذاتها بذاتها. ورغم كل الجهود لم يستطع أن يثبت ذلك شأنه شأن الكلاسيكيون الجدد في عصرنا.

كانت الإيديولوجية الليبرالية المنتصرة تختزل المجتمع إلى تجمع من الأفراد. وتؤكد، بهذا الاختزال أن التوازن الذي ينتجه السوق يشكل الصيغة الأرقى اجتماعياً، ويضمن الاستقرار والديمقراطية، في آن معاً. كل شيء كان جاهزاً لاستبدال التحليل الواقعي لتناقضات الرأسمالية القائمة بنظرية عن رأسمالية متخيَّلة. وستجد النسخة المبتذلة لها التفكير الاجتماعي الاقتصادوي التعبير عن نفسها في الكتب الدارجة للبريطاني ألفرد مارشال التي أصبحت إنجيل الدراسات الاقتصادية لتلك المرحلة.

وستبدو وعود الليبرالية العالمية كما لو أنها ستحقق للحظة ما، لحظة «الحقبة الرائعة». منذ سنة 1896 عاد النمو على الأسس الجديدة للثورة الصناعية الثانية، والاحتكارات والعالمية المالية. «هذا الخروج من الأزمة» سيعصف بالحركة العمالية، كما سيرفع عالياً قناعات منظّري الرأسمالية ـ الاقتصاديين الجدد. انزلقت الأحزاب الاشتراكية من المواقع الإصلاحية إلى طموح أكثر تواضعاً هو مجرّد الشراكة في إدارة أزمة النظام. انزلاق شبيه بخطاب طوني بلير وغيرهارد شرودر اليوم، أي بعد قرن من الزمن. كذلك قبلت النخب التحديثية في الأطراف أن لا شيء يمكن تبنّيه خارج منطق الرأسمالية المسيطرة.

لم يدم انتصار «الحقبة الرائعة» أكثر من عقدين قصيرين. بعض الديناصورات (كانوا ديناصورات صغيرة آنذاك)، أمثال

لينين توقعوا الانهيار دون أن يستمع أحد إليهم. فالليبرالية أي هيمنة الرأسمال الوحيدة الجانب لن تقلّص زخم التناقضات المختلفة الطبائع في أحشاء النظام، بل على العكس، ستزيدها عنفاً. فوراء صمت الأحزاب العمالية والنقابات الملتحقة بأوهام الطوباوية الرأسمالية الزاهرة، كان يختبئ الهدير الصامت لحركة اجتماعية مقطّعة الأوصال، ولكن جاهزة دائماً للإنفجار والتبلور حول خيارات بديلة مكتشفة. بعض المثقفين البلاشفة سخروا بكفاءة عالية من الخطاب المزري «للاقتصاد السياسي» (الذي تبهجه دهشة الاكتشاف بأن «ماله يولّد صغاراً»). ولم يكن للعالمية الليبرالية إلاّ أن تؤدي إلى عسكرة النظام، وأن تجرّ، ضمن العلاقات بين القوى الإمبريالية في تلك المرحلة، إلى الحرب التي امتدت، في شكليها الحار والبارد، ثلاثين سنة كاملة من 1914 إلى 1945. وراء الهدوء الظاهر «للحقبة الرائعة» كان يتراءى صعود النضالات الاجتماعية وتفاقم الأزمات العنيفة داخلياً وعالمياً. في الصين كان الجيل الأول لنقّاد مشروع التحديث البرجوازي يشق طريقه إلى الوجود. هذا النقد الذي كان لا يزال يتلعثم في الهند وفي العالم العثماني والعربي وفي أميركا اللاتينية ولكنّه سيجتاح في النهاية القارات الثلاث ويهيمن على ثلاثة أرباع القرن العشرين.

ستُطبع إذاً ثلاثة أرباع القرن العشرين بإدارة مشاريع لحاق وتحوّلات جذرية نسبياً في الأطراف. كل هذا أصبح ممكناً

بسبب تفكّك العالمية الليبرالية الطوباوية لتلك «الحقبة الرائعة». فالقرن الذي ينصرم هو إذاً قرن تتابُع أزمات ضخمة بين القوى المسيطرة في رأسمالية عالمية من جهة وقوى الشعوب والطبقات الرافضة لديكتاتورية الاحتكارات والدول التي تدعمها. إن معركة التطور هي المرادف الواسع للتأزمات بين ميول التوسع الرأسمالي العفوية وإرادة الشعوب. وتاريخ القرن العشرين الذي سأذكّر بخطوطه العامة في القسم التالي، يسمح بتحديد اللحظات المميزة التي انفتحت في أثنائها المحاولات الأكثر جدية للتنمية كما فُهمت في تلك المرحلة.

II ـ الاقتصاد السياسي للقرن العشرين

1 ـ حرب الثلاثين سنة 1914 ـ 1945

كان يسيطر على مسرح السنوات الفاصلة بين 1914 و1945 ظاهرتان: الأولى «حرب الثلاثين سنة» بين الولايات المتحدة وألمانيا لوراثة الهيمنة البريطانية الآفلة، والثانية محاولة «اللحاق» بطريقة أخرى، المسمّاة بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي.

في المراكز الرأسمالية كان المنتصرون والمهزومون في الحرب العالمية الأولى يعاندون لإعادة طوباوية الليبرالية العالمية بأي ثمن. تمّت العودة إذاً إلى المعادل الذهبي، وتمّ الحفاظ بالقوة على النظام الاستعماري، وأعيدت الليبرالية إلى إدارة الاقتصاد. بدت النتائج إيجابية لوقت قصير وستكون

العشرينات سنوات استعادة النمو قطرتها دينامية الولايات المتحدة والأشكال الجديدة في تنظيم العمل (تلك التي تهكّم عليها بشكل مبدع شارلي شابلن في فيلم «الأزمنة الحديثة») التي لن تجد الأرضية المناسبة للانتشار الواسع إلاّ بعد الحرب الثانية. إلاّ أن هذه العودة كانت هشّة. ومنذ سنة 1929 انهار القطاع المالي، وهو الجزء الأكثر عالمية في النظام. وسيكون العقد التالي عقداً مريعاً. وفي مواجهة الانكماش ردّت السلطات، كما ستفعل في سنوات 1980 ـ 1990، بسياسات منهجية مضادة للتضخم فاقمت الأزمة وانغلقت في لولبٍ هابط وبطالة جماعية عالية. بحيث أن وضع ضحاياه كان يتفاقم سوءاً في غياب شبكات الضمان التي أوجدتها فيما بعد دولة الرعاية. لم تصمد العالمية الليبرالية للأزمة. جرى التخلي عن النظام النقدي المرتكز إلى الذهب وأعادت القوى الإمبريالية تنظيم نفسها في إطار إمبراطوريات استعمارية ومناطق نفوذ محمية أي منابع المآزق التي ستقود إلى الحرب العالمية الثانية.

تعاملت المجتمعات الغربية بصور مختلفة مع هذه الكارثة فبعضها انغمس في الفاشية، مختاراً الحرب كوسيلة لإعادة توزيع الأوراق على المستوى العالمي (ألمانيا، اليابان، إيطاليا). في حين أن الولايات المتحدة، من خلال العقد الجديد الروزفلتي، وفرنسا من خلال الجبهة الشعبية، والسويد بحكومتها الاشتراكية الديمقراطية أطلقت خياراً آخر هو تضبيط

الأسواق من خلال تدخل نشيط للدولة المدعومة من الطبقات العاملة. كانت تلك عناوين خجولة لن تجد تعبيرها الممتلىء إلاّ بعد سنة 1945. في الأطراف أطلق انهيار خرافات الحقبة الرائعة عملية تجذير معادية للإمبريالية. بعض بلدان أميركا اللاتينية، التي استفادت من امتياز كونها مستقلة، اخترعت ما يسمّى بالقومية الشعبوية في صياغات مختلفة مثل المكسيك بعد الثورة الفلاحية 1910 ـ 1920 أو البيرونية في الأرجنتين في الأربعينات. في الشرق تقدم الكمالية في تركيا نموذجاً مشابهاً، في حين تغرق الصين في حرب أهلية بين التحديثيين البرجوازيين أبناء ثورة 1911 ـ الكيومينتانغ ـ وبين الشيوعيين. في المناطق الأخرى سيعيق النير الكولونيالي لعدة عقود لاحقة تبلور مشاريع وطنية شعبوية مماثلة. السؤال هنا ليس سؤال التنمية ولكن مجرد متابعة الصيغة الاستعمارية.

في المقابل، يبحث الاتحاد السوفياتي المعزول عن اختراع مسار جديد. فخلال العشرينات أمل، عبثاً، أن تمتد الثورة إلى العالم كلّه وعندما أُجبر على الاعتماد على قواه الذاتية وحدها، دخل مع ستالين في سلسلة الخطط الخمسية التي كان من المفترض بأن تسمح له بتجاوز تأخّره. وكان لينين قد وصف هذا المسار بتعبير «سلطة السوفياتات + كهربة روسيا». ولنشر هنا أن المقصود هو الثورة الصناعية الجديدة ـ الكهرباء لا الفحم والفولاذ. إلاّ أن الكهرباء (لا بل الفحم والفولاذ) هي التي ستنتصر على سلطة السوفياتات التي أُفرغت من

محتواها. والتراكم المخطط مركزياً كان يُدار من خلال دولة سلطوية، رغم الشعبوية الاجتماعية التي ميّزت سياساتها. على أنه لا الوحدة الألمانية، ولا التحديث الياباني كانا من إنتاج الديمقراطيين. وقد أثبت النظام السوفياتي فعاليّته طالما ظلّت الغايات بسيطة: تسريع التراكم الأفقي (تصنيع البلاد) وبناء قوة عسكرية ستكون أول من يواجه تحدي العدو الرأسمالي، أولاً إنزال الهزيمة بألمانيا النازية، ثمّ وضع حدّ للاحتكار الأميركي للأسلحة النووية والصواريخ عابرة القارات في الستينات والسبعينات.

2 ـ ما بعد الحرب: من النهوض (1945 ـ 1970) إلى الأزمة (1970 ـ . . .)

دشّنت الحرب العالمية الثانية حقبة جديدة في النظام العالمي. فقد استند نهوض ما بعد الحرب (1945 ـ 1975) إلى تكامل مشاريع مجتمعية ثلاثة، **(I)** مشروع دولة الرفاه الاشتراكية الديمقراطية الوطنية في الغرب المستند إلى فعالية النظم الإنتاجية الوطنية المترابطة؛ **(II)** «مشروع باندونغ» للبناء الوطني البرجوازي في أطراف النظام (إيديولوجيا التنمية)؛ **(III)** وأخيراً المشروع السوفياتي «رأسمالية من دون رأسماليين»، الذي استقلّ نسبياً عن النظام العالمي المسيطر. كلٌّ من هذه الثلاثة هو مشروع مجتمعي للتنمية على طريقته. والواقع أن الهزيمة المزدوجة للفاشية وللاستعمار القديم قد خلقت ظرفاً سمح للطبقات الشعبية وضحايا التوسع الرأسمالي

أن يفرضوا أشكالاً من التضبيط والتراكم الرأسمالي ـ أرغم الرأسمال نفس على التكيّف معها ـ كانتا في أساس ذلك النهوض.

الأزمة التي تلت (ابتداء من 1968 ـ 1975) هي أزمة تآكل النظم التي ارتكز عليها النهوض السابق، ثمَّ انهيارها. فالمرحلة التي لم تُغلق بعد ليست مرحلة بناء نظام عالمي جديد كما يحلو لبعضهم القول، بل مرحلة فوضى لا يزال تجاوزها هدفاً بعيداً. فالسياسات الموضوعة لا تجيب عن استراتيجية إيجابية لتوسع الرأسمال، وإنما تسعى إلى إدارة الأزمة وحسب. وهي لن تستطيع القيام حتى بهذا لأن المشروع «العفوي» الذي أنتجته سيطرة الرأسمال المباشرة في غياب الأطر التي تفرضها قوى المجتمع بردّات فعلها المتجانسة والفعّالة، يظلّ طوبى. طوبى إدارة العالم بواسطة ما يسمّى «السوق»، أي المصالح المباشرة والقصيرة المدى لقوى الرأسمال المسيطرة. وفي هذا الانتظار سقط هاجس التنمية في فخ الإهمال.

التاريخ الحديث مبنيّ على تعاقب فترات من إعادة الإنتاج المستقرة ومن فترات الفوضى. في الأولى من هذه الفترات، مثل ما حصل في نهوض ما بعد الحرب، يعطي تتابع الأحداث انطباعاً برتابة ما لأن العلاقات الاجتماعية والأممية التي تشكل هندسته العامة تكون مستقرة. هذه العلاقات يعاد إنتاجها إذاً بواسطة اشتغال ديناميات النظام. في هذه الفترات

يرتسم بوضوح الفاعلون التاريخيون النشطاء، المحدَّدون والواضحون (طبقات اجتماعية نشيطة، دول، أحزاب سياسية ومنظمات اجتماعية مهيمنة)، وترتسم كذلك ممارساتهم وردّات فعلهم المتوقعة إزاء كل حدث، وتبدو الإيديولوجيات التي تحركهم مستندة إلى شرعية فوق التشكيك. وإذا ما تغيّرت الظروف في تلك اللحظات فإن البنى تظل ثابتة. التوقع إذاً ممكن لا بل سهلٌ. يظهر الخطر عندما تُمدُّ هذه التوقعات بعيداً جداً، كما لو أن البنى المشار إليها باقية إلى الأبد لتعلن «نهاية التاريخ». ويحل محل تحليل التناقضات التي تلغم هذه البنى ما يسميه منظرو ما بعد الحداثة وعن حق «بالخطابات الكبرى» التي تقترح رؤيا خطية لحركة مدفوعة «بقوة الأشياء» و«قوانين التاريخ». فاعلو التاريخ يختفون تاركين مواقعهم لمنطق بنيوي يسمّى موضوعياً.

إلاّ أن التناقضات المشار إليها تحفر تحت الجذور وتنهار البنى التي ظُنّت ثابتة. عندئذ يدخل التاريخ مرحلة يسمّونها فيما بعد «بالانتقالية» ولكن تلك الفترة تُعاش كما لو كانت انتقالاً نحو المجهول لأنها لحظة يتبلور فيها ببطء فاعلون تاريخيون جدد، يدشّنون بالتلمّس ممارسات جديدة ويضفون عليها مشروعيات جديدة بخطاب إيديولوجي غامض في البداية. وفقط عندما تنضج مسارات التحول النوعية كفاية تظهر علاقات اجتماعية جديدة تحدد أنظمة «ما بعد الانتقال». لقد استخدمت مبكراً جداً تعبير «الفوضى» لأصف هذه الوضعيات رغم أنني

كنت أجد من المفيد ألاّ أختزل طبيعة هذه النماذج من الفوضى الخاصة بالحياة الاجتماعية بالنظريات الرياضية عن الفوضى واللاّخطية، الصالحة طبعاً في ميادين أخرى ولكنه من الخطر أن نوسّع سماتها لنسقطها على الحياة الاجتماعية. فهنا تدخّل الفاعلين في التاريخ هو تدخّل حاسم. لا يوجد تاريخ بلا فاعل. وليس التاريخ نتاج قوى ما وراء تاريخية، سابقة القدم على ذاتها.

إن مرحلة النهوض ورؤى التطور المجتمعية بعد الحرب سمحت بتحولات اقتصادية سياسية واجتماعية هائلة في كل مناطق العالم. وكانت هذه التحولات نتيجة تكييف اجتماعي فُرض على الرأسمال من جانب الطبقات العاملة والشعوب وليس نتاج منطق توسع الأسواق، كما تزعم الإيديولوجية الليبرالية. إلاّ أن هذه التحولات كانت من الاتساع بحيث أنها تحدد إطاراً جديداً للتحديات التي تواجهها الشعوب على منعطف القرن الواحد والعشرين.

لوقت طويل ـ من الثورة الصناعية في بداية القرن التاسع عشر وحتى الثلاثينات من القرن العشرين (بالنسبة للاتحاد السوفياتي) وحتى سنوات 1950 (بالنسبة لبقية العالم الثالث) ـ كان تباين المراكز والأطراف في النظام العالمي الحديث يرادف عملياً الانقسام بين البلدان المصنعة وغير المصنعة. إلاّ أن انتفاضات الأطراف ـ التي أخذت شكل ثورات اشتراكية (روسيا والصين) أو حركات تحرر وطني ـ أزالت هذا الشكل

القديم من الاستقطاب من خلال إدماج مجتمعاتها في عملية التحديث الصناعي. وتشكل تدريجياً المحور الذي أعيد حوله ترتيب النظام الرأسمالي العالمي، المحور الذي سيحدد أشكال الاستقطاب مستقبلاً. أسمّي «خمسة احتكارات جديدة» يتشكّل حولها هذا المحور الجديد في بلدان الثلاثية المسيطرة. وهذه الاحتكارات تطال ميدان التكنولوجيا، والهيمنة على التدفقات المالية ذات المدى العالمي (التي تديرها البنوك الكبرى وشركات التأمين وصناديق التقاعد في بلدان المركز)، والحصول على موارد الكوكب الطبيعية، وحقل الاتصالات والإعلام، وميدان أسلحة الدمار الشامل. سنعود بصورة أكثر دقة إلى هذه المسألة المركزية التي تتحكم بإمكانية التطور المحتمل وتحدّد معيقاته.

خلال «مرحلة باندونغ» (1955 ـ 1975) وضعت دول العالم الثالث موضع التنفيذ سياسات تنموية متمحورة على الذات بهدف تقليص الاستقطاب العالمي (اللحاق). وكان هذا يستوجب في الوقت نفسه أنظمة من التضبيط الوطني والتفاوض الدائم، بما في ذلك التفاوض الجماعي (شمال ـ جنوب) وأنظمة من التضبيط الدولي. وكان ذلك يهدف أيضاً إلى تقليص «احتياطي العمل الضعيف الإنتاجية» من خلال انتقاله إلى نشاطات حديثة ذات إنتاجية أعلى (حتى لو كانت «غير تنافسية» في الأسواق العالمية المفتوحة). وكانت نتيجة هذا النجاح الذي لا نظير له (وليس الفشل كما يحلو للبعض أن

يقول) هو إنتاج عالم ثالث حديث استطاع أن يدخل أبواب الثورة الصناعية.

إن النتائج اللامتساوية للتصنيع الذي فُرض على الرأسمال المسيطر من جانب القوى الاجتماعية المولودة في معارك التحرر الوطني المنتصرة تسمح اليوم بالتفريق بين أطراف من الدرجة الأولى، استطاعت أن تبني نظماً إنتاجية وطنية تعتبر صناعاتها قادرة على التنافس في إطار الرأسمالية المعلومة، وبين أطراف مهمّشة لم تنجح في الوصول إلى هذه النتائج. سأعود أيضاً وبصورة أدقّ إلى طبيعة وأبعاد إرث تجارب التنمية في القرن العشرين وما تستوجبه في القرن الراهن.

وتكتمل هذه اللوحة السريعة للاقتصاد السياسي لتحولات النظام العالمي الشامل في القرن العشرين بالتذكير بالثورة الديموغرافية العارمة في أطراف النظام التي رفعت نسبة سكان آسيا (من دون اليابان والاتحاد السوفياتي)، وأفريقيا وأميركا اللاتينية وجزر الكاريبي من 68% من سكان الأرض سنة 1900 إلى 81% اليوم.

الشريك الثالث في النظام العالمي لما بعد الحرب، أي بلدان ما يسمّى بالاشتراكية القائمة فعليّاً، خرج من مسرح التاريخ وقد كان وجود النظام السوفياتي ذاته، ونجاحاته في ميدان التصنيع الأفقي والعسكري أحد المحركات الرئيسية لكل التحولات الضخمة في القرن العشرين. إذ لولا «الخطر» الذي يشكله النموذج الشيوعي المضاد لما كانت الاشتراكية

الديمقراطية الغربية استطاعت أن تفرض دولة الرفاه مطلقاً. إن وجود النظام السوفياتي والتعايش الذي فرضه على الولايات المتحدة قد عزّز ووسّع هامش الاستقلالية لدى برجوازيات الجنوب. إلاّ أن النظام السوفياتي لم يتمكن من الانتقال إلى مرحلة التراكم المكثف الجديدة، وتأخّر بالتالي عن الثورة الصناعية التالية ـ ثورة المعلوماتية ـ التي ينتهي بها القرن العشرون. أسباب هذا الفشل عديدة لكنني أضع في مركز تحليلي الارتداد المضاد للديمقراطية لدى السلطة السوفياتية التي لم تنجح في تدخيل هذه الضرورة الأساسية للتقدم نحو الاشتراكية التي هي تعميق الديمقراطية القادرة على الذهاب أبعد من تلك التي يحدّدها ويقيّدها إطار الرأسمالية التاريخية. فالاشتراكية إما أن تكون ديمقراطية أو لا تكون بالأساس. ذلك هو درس تجربة القطيعة الأولى مع الرأسمالية.

إن الفكر الاجتماعي والنظريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسيطرة، التي شرّعت لممارسات التنمية الوطنية المتمحورة على الذات في دولة الرفاه في الغرب، والسوفياتية في الشرق، والشعبوية في الجنوب وكذلك العالمية القائمة على التفاوض والتضبيط التي رافقت هذه الممارسات، كل هذا كان مستلهماً، في جانب كبير منه من ماركس وكينزي. هذا الأخير قدم نقده لليبرالية الأسواق في الثلاثينات، إلاّ أنه لم يُقرأ آنذاك. فميزان القوى الاجتماعية، المائل آنذاك في مصلحة الرأسمال، كان يغذي بالضرورة، مثلما هو اليوم الأحكام

المسبقة للطوباوية الليبرالية. ميزان القوى الجديد بعد الحرب، الأكثر ميلاً لصالح العمل، سيصبح ملهماً لممارسات دولة الرفاه قاذفاً بالليبراليين إلى هامش الحياة. صورة ماركس ستسيطر بالطبع على خطاب الاشتراكيات القائمة فعلياً. على أن ماركس وكينزي كليهما سيفقدان تدريجياً صفتهما الأصلية كناقدين جذريين ليصبحا حارسين أمينين لمشروعية الممارسات السلطوية في بعض الدول. وفي الحالتين نلاحظ، بالتالي ردة تبسيطية ودوغمائية.

أستخلص من هذه الخطوط العريضة لتاريخ القرن العشرين بعض الدروس الجوهرية، الضرورية لتحليل وفهم التحديات التي تواجه الشعوب في هذا القرن الجديد. أوّلها هو أن مفهوم التنمية بطبيعته مفهوم نقدي للرأسمالية، ولا يمكن بأي حال تقزيمه إلى مستوى النمو الاقتصادي في الرأسمالية، وأن مضمون هذه التنمية يتعلق بالدرجة الأولى بالقوى الاجتماعية التي تحقّقه، وبمشروعها المجتمعي. الثاني هو أنه إذا كان توازن القوى في غير صالح التنمية أي إذا كان الرأسمال قادراً على فرض مشروعه الخاص (الخضوع التام لأولوية تعظيم الربح) فإن قلب هذه الديكتاتورية يستوجب نضالات هائلة. إن إقامة توازن أقل سوءاً بالنسبة للطبقات الخاضعة والشعوب اقتضى ثلاثة عقود رهيبة تخلّلتها حربان عالميتان، وثورتان كبيرتان (الروسية والصينية)، وأزمة عميقة في الثلاثينات وصعود الفاشية واندحارها، وسلسلة طويلة من المذابح الاستعمارية

وحروب التحرير. هل ستُنتج عملية تهديد ديكتاتورية الرأسمال التي ترافق عودة الأوهام النيوليبرالية مأساة بمثل ذلك الاتساع في العقود الأولى من القرن الواحد والعشرين؟

III ـ أزمة «نهاية القرن»

لقد طويت صفحة نهوض مشاريع التنمية التي رافقت القرن العشرين. فقد فتح انهيار النماذج الثلاثة للتراكم المضبّط، ابتداء من سنوات 1968 ـ 1971 أزمة بنيوية في النظام تذكر بقوة بمثيلتها في نهاية القرن التاسع عشر. معدّلات التوظيف والنمو تنخفض بشدّة إلى نصف ما كانت عليه، البطالة تحلّق، والإفقار يتعاظم. فمعدّلات قياس اللامساواة في العالم الرأسمالي، التي كانت بنسبة 1 إلى 20 سنة 1900 ونسبة 1 إلى 30 سنة 1945، ثم 1 إلى 60 في مرحلة نمو ما بعد الحرب، تبلغ اليوم أرقاماً خيالية. وحصة عشرين في المئة من البشر، وهم الأكثر غنى ترتفع من 60% إلى 80% من مجمل الإنتاج العالمي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي. إنها فعلاً لعولمة سعيدة بالنسبة للبعض. أما بالنسبة للأكثرية الساحقة ـ وتحديداً شعوب الجنوب الخاضعة لسياسات التكيف الهيكلي الوحيد الجانب، وشعوب الشرق المأسورين في عمليات ارتداد دراماتيكية ـ فتلك هي الكارثة.

لكن هذه الأزمة البنيوية هي أيضاً، كسابقتها، لحظة ثورة

تكنولوجية تحوّل في العمق أنماط تنظيم العمل وبالتالي تنزع الفعالية والمشروعية عن أشكال النضال والتنظيم السابقة لدى العمال والشعوب. إن الحركة الاجتماعية المفككة لم تجد بعد صيَغ تبلور على مستوى التحديات ولكنه حقّق اختراقات ملفتة في اتجاهات تغني مداه بلا شك. وأضع في المركز من هذا الانفجار النسائي في الحياة الاجتماعية، ووعي التدمير البيئي الذي يتخذ أبعاداً تهدّد للمرة الأولى الكوكب بأسره.

إن إدارة الأزمة المبنية على انقلاب حاد في علاقات القوة لصالح الرأسمال تضع مجدداً الوصفات الليبرالية في موقع الامتياز. وبعد أن تمّ «محو» ماركس وكينزي من الفكر الاجتماعي يلجأ منظرو «الاقتصاد الصافي» إلى إحلال نظرية عن رأسمالية وهمية بديلاً عن تحليل العالم الواقعي. إلاّ أن النجاح المؤقت لهذا الفكر الطوباوي المغرق في الرجعية ليس سوى علامة انحطاط ـ حيث يستبدل الفكر النقدي بالشعوذة ـ وشهادة على أن الرأسمالية قد أصبحت ناضجة لكي يجري تجاوزها.

وتعبّر الأزمة عن نفسها من خلال واقع أن الأرباح المستقاة من الاستغلال لا تجد منافذ كافية في توظيفات مربحة قادرة على تطوير الطاقات الإنتاجية. تقتضي إدارة الأزمة إذاً إيجاد «منافذ أخرى» لهذا الفائض من الرساميل العائمة بطريقة تمنع تدهوراً سريعاً وكثيفاً في قيمتها. في حين أن حلّ الأزمة يفترض تعديل القواعد الاجتماعية التي تتحكم بتوزيع الدخل

والاستهلاك، وقرارات التوظيف، أي تقتضي مشروعاً اجتماعياً آخراً ـ منسجماً ـ مختلفاً عن ذلك القائم على قاعدة الربح الوحيدة.

الإدارة الاقتصادية للأزمة تهدف بصورة منهجية إلى «إلغاء الضوابط»، وإضعاف «الصرامة النقابية» وتفكيكها إذا أمكن، وتحرير الأسعار والأجور، وتقليص الإنفاق العام، والتخصيص، وتحرير العلاقات مع الخارج، إلخ. . . على أن «إلغاء الضوابط» هو تعبير خادع، فلا وجود لأسواق خالية من الضوابط إلاّ في الاقتصاد الوهمي للاقتصاديين «الصرف». كل الأسواق مضبّطة وهي لا تعمل إلاّ بهذا الشرط. السؤال الوحيد هو معرفة من الذي يضبط وكيف؟ وراء تعبير «اللاضبط» تختفي حقيقة لا يُعترف بها هي الضبط الوحيد الجانب للأسواق من قبل الرأسمال المسيطر. وبالطبع، فإن الليبرالية المشار إليها تُغلق الاقتصاد في دائرة من الركود، ويتبيّن أنها غير قابلة للإدارة على المستوى العالمي لأنها تضاعف أزمات لا يمكن التحكم بها. لكن كل هذا يجري تغليفه بهذيان متكرر عن أن الليبرالية تحضّر لتنمية مستقبلية «سليمة».

تفرض العولمة الرأسمالية أن تكون إدارة الأزمة بنفس المستوى من العولمة. وعلى هذه الإدارة أن تواجه الفائض الهائل في الرساميل العائمة الذي ينتج خضوع الآلة الاقتصادية لمعيار الربح الوحيد. فتحرير التحويلات العالمية للرساميل،

واعتماد التبادلات العائمة والفوائد المرتفعة، وعجز ميزان المدفوعات الأميركي والدين الخارجي للعالم الثالث، وعمليات التحصيص، كلها تشكل معاً سياسة عقلانية تماماً تمنح الرساميل العائمة منافذ للهروب إلى الأمام في المضاربات المالية، لتجنّب الخطر الأكبر وهو انخفاض قيمة هذا الفائض. ولتكوين فكرة عن ضخامة هذا الفائض نقدم رقمين فقط. فحجم التجارة العالمية يبلغ سنوياً حوالي ثلاثة آلاف مليار دولار في حين أن الحركة العالمية للرساميل العائمة تساوي 80 ـ 100 ألف مليار أي ما يقارب الثلاثين ضعفاً.

إذا كانت إدارة الأزمة قد أصبحت كارثة بالنسبة للطبقات العاملة وشعوب الأطراف، فإنها كانت مناسبة جداً للرأسمال المسيطر. فعدم المساواة في التوزيع الاجتماعي للدخل الذي كان يتسارع صعوداً في كل مكان من العالم قد خلق الكثير من الفقر، والهشاشة والتهميش لدى البعض ـ وهم الأكثرية ـ إنّما أنتج أعداداً جديدة من أصحاب المليارات أولئك الذين يعلنون، دون حرج، «لذة عيش العولمة السعيدة».

لقد قُدّمت لنا خلال سنوات فكرة العودة إلى «رأسمالية صافية وصلبة» كما لو أنها «نهاية التاريخ». وها نحن نكتشف أن إدارة هذا النظام ـ المضروب بأزمة دائمة ـ في الإطار النيوليبرالي المعولم قد دخلت مرحلة انهيارها رغم كل المزاعم بأن لا بديل عنها.

لقد كانت أزمة بلدان جنوب شرقي آسيا وكوريا متوقعة من

قبل المحلّلين النقديين من أبناء تلك المناطق. في مرحلة أولى، أي في الثمانينات، استطاعت هذه البلدان، ومعها الصين، أن تستفيدَ من الأزمة عبر الانخراط أكثر في العولمة وعبر وضع مشاريعها التنموية في إطار استراتيجية وطنية (هذا ينطبق على الصين وكوريا وليس على بلدان جنوب شرقي آسيا). ابتداء من سنة 1990 انفتحت كوريا والجنوب الشرقي الآسيوي تدريجياً على العولمة المالية في حين كانت الصين والهند يبدءان تحولاً في هذا الاتجاه. وتدفقت الرساميل الأجنبية العائمة، التي جذبتها معدلات النمو المرتفع في هذه المنطقة، محدثة تضخماً في قيم الأسهم وفي التوظيفات بدل تسريع النمو. وانفجرت القنبلة المالية، كما كان متوقعاً، بعد بضع سنوات فقط. ردود الفعل السياسية التي ترتسم في مواجهة هذه الأزمة الكبيرة هي جديدة على أكثر من صعيد، ومختلفة عن تلك التي أثارتها أزمات المكسيك مثلاً. فالولايات المتحدة، واليابان في تبعيّتها تحاول أن تفكك النظام الإنتاجي الكوري، بحجة واهية هي أنه محكوم من قبل الاحتكارات، وأن تخضعه لاستراتيجيات الاحتكارات الأميركية واليابانية. سلطات المنطقة تحاول أن تقاوم من خلال إعادة النظر في انخراطها في العولمة المالية (العودة إلى مراقبة أسعار الصرف في ماليزيا) أو من خلال شطب المشاركة فيها عن جدول الأعمال ـ كما هو حال الصين والهند. هذا الانهيار المتوقع للركيزة المالية من العولمة هو الذي أجبر مجموعة

السبعة على التوجه نحو استراتيجية جديدة، مدشّنين أزمة في الفكر الليبرالي.

أزمة روسيا في آب 1998 كانت بدورها متوقعة لأنها ناتج سياسات بدأ تنفيذها سنة 1990. هذه السياسات قدمت للرأسمال المسيطر عالمياً، بصورة مباشرة أو عبر التحالف مع وسطاء تجاريين وماليين روس، فرصة تطوير استراتيجية نهب صناعات البلاد (من خلال النقل الكثيف للفائض المتولد عن هذه الصناعات إلى الوسطاء والرأسمال الأجنبي). إن تدمير طاقات إنتاجية كاملة لدى روسيا ـ والاتجاه لتحويلها إلى مجرد مصدر للمنتجات النفطية والمنجمية ـ يهدف أيضاً إلى غايات جيوأستراتيجية. فبالإضافة إلى التخلخل الاجتماعي الذي تحدثه هذه السياسات فإنها تحضر التربة المناسبة لاحتمال تفكيك البلاد سياسياً، استكمالاً لتفكيك الاتحاد السوفياتي السابق. لأن روسيا، مثل الهند أو الصين، تشكل بالنسبة للولايات المتحدة «بلداً أكبر من اللازم» وتهديداً لقدرتها على الهيمنة. وتسارع سير النظام نحو الأزمة عندما دخلت روسيا، منذ 1994، دائرة العولمة المالية. ولكنه من الضروري أيضاً أن نلاحظ بأن ردة الفعل السياسية على هذه الأزمة قد تطلق تحويراً في استراتيجية الانتقال إلى الرأسمالية، وإقامة حد أدنى من السيطرة الوطنية على عملية الانتقال هذه.

وتظهر الأزمات السياسية في الشرق الأوسط ويوغوسلافيا

السابقة وأفريقيا الوسطى. إن الإدارة السياسية للعولمة المتلازمة مع هيمنة الولايات المتحدة، تواجه صعوبات متنامية. ففي الشرق الأوسط يبدو المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي الهادف إلى بناء منطقة متداخلة اقتصادياً ومالياً تحت راية واشنطن وتل أبيب يتعطل رغم الدعم اللامشروط الذي تقدمه الأنظمة الأوتوقراطية والمحميات الأميركية في الخليج (الواقعة هي ذاتها تحت الاحتلال العسكري الأميركي). وفي مواجهة هذا الفشل اختارت واشنطن أن تقدم دعمها الحازم للمشروع التوسعي الإسرائيلي على حساب الانتهاك المفضوح لاتفاقات أوسلو. في يوغوسلافيا السابقة كما في أفريقيا الوسطى تشجع فوضى الخيارات النيوليبرالية الاتجاهات الانفصالية الإثنية التي لا نهاية لها. وليس هناك من حل لهذه المشكلة في إطار منطق النظام النيوليبرالي، حتى ولا حلّ عسكري.

في ضوء هذه الأزمة يجب تفحّص مشروع الهجوم المضاد لمجموعة السبعة. ماذا حصل لكي تتغير اللغة بين يوم وآخر. فتعبير الضبط، الذي كان ممنوعاً حتى الآن، يستعيد مكانة ما في مقررات هذه الحلقة: «يجب ضبط التدفقات المالية العالمية!». يقترح الاقتصادي البارز في البنك الدولي، استيغليتز، فتح نقاش لتحديد «اتفاق إجماعي ما بعد لقاء واشنطن». وينشر المضارب جورج سوروس كتاباً معبّر العنوان: «أزمة الرأسمالية العالمية ـ اندماج الأسواق». والكتاب يوازي مرافعة من أجل «إنقاذ الرأسمالية من

النيوليبرالية». نحن لسنا غفلاً. فالهدف مكشوف: المطلوب استراتيجية جديدة بنفس الأهداف أي أن يبقى الرأسمال المسيطر للشركات العابرة الجنسيات هو سيد اللعبة. ولكن لا يجوز التقليل من أهمية الخطر في هذه المناورة الجديدة. فكثير من أصحاب النوايا الحسنة قد يسقطون في الفخ والبنك الدولي يسعى منذ عدة سنوات لاستخدام المنظمات غير الحكومية (ONG) في دعم خطابه «عن النضال ضد الفقر».

في هذه الشروط من الفوضى العارمة استعادت الولايات المتحدة هجومها لتثبيت هيمنتها الشاملة، ووفق ذلك ترتيب النظام العالمي في كل أبعاده الاقتصادية والعسكرية والسياسية. سأعود لاحقاً إلى مغزى هذا المشروع بالنسبة لتنمية مجتمعات آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، إلى نقاط ضعفه وقوّته، وكذلك إلى استعراض المشاريع المضادة الممكنة (المتعلقة بأوروبا، والصين، والجنوب عموماً). ولكن قبل ذلك من الضروري أن تدقق أكثر في طبيعة التحديات الجديدة التي تواجهها الإنسانية، أكان ذلك في العقبات الموروثة من القرن العشرين، أو تلك التي تمثلها التحولات النوعية التي تعيد الرأسمالية انتشارها من خلالها (الثورة المعلوماتية، العولمة المالية، بروز قوى جديدة في الاستقطاب العالمي، التحولات في بُنى العمل ونهوض قوى اجتماعية جديدة).

IV ـ ميراث القرن العشرين: الجنوب في مواجهة العولمة الجديدة

أشرتُ إلى أن دول العالم الثالث، أثناء «مرحلة باندونغ» قد وضعت موضع التنفيذ سياسات تنموية متمحورة على الذات (فعلياً أو بالاحتمال)، وذلك بهدف تقليص الاستقطاب العالمي. اليوم علينا أن نميّز نتيجة نجاح هذه السياسة، بين مناطق ومناطق من هذا العالم الثالث الحديث:

(I) البلدان الرأسمالية في آسيا الشرقية (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، وسينغافورة) وبعدها أيضاً بلدان أخرى من الجنوب الشرقي الآسيوي (بالدرجة الأولى ماليزيا وتايلند)، وكذلك الصين، هذه البلدان التي سجلت معدلات نمو متسارعة في وقت كانت هذه المعدلات تنخفض في كل العالم. وفيما يتعدى الأزمة التي تضربها منذ 1997 تظل هذه البلدان محسوبة بين المنافسين الفاعلين بمنتجاتهم الصناعية في الأسواق العالمية. ترافقت هذه الدينامية الاقتصادية غالباً مع تفاقم في الفروقات الاجتماعية أقل ضخامة، ومع هشاشة أقل، وتدخل فعّال للدولة التي تحتفظ بدور محدِّد في وضع استراتيجيات التنمية الوطنية، حتى ولو كانت منفتحة على الخارج.

(II) بلدان أميركا اللاتينية والهند تمتلك أيضاً قدرات صناعية لا تقل أهمية. إلاّ أن الاندماج الإقليمي أقل تأثيراً

(20% في أميركا اللاتينية). تدخلات الدولة أقل تناسقاً وعدم المساواة، الهائلة في هذه المناطق، تصبح أكثر مأساوية مع معدلات نمو متواضعة.

(III) بلدان أفريقيا والعالمين العربي والإسلامي ظلّت، في الإجمال أسيرة تقسيم متخلف للعمل على المستوى الدولي. فهذه لا تزال في موقع المصدّر للمواد الأولية، إما لأنها لم تدخل بعد عصر الصناعة، أو لأن صناعاتها ظلت ضعيفة وهشّة وغير منافسة. هنا تأخذ الفوارق الاجتماعية شكل انتفاخ كتل ضخمة من الجماهير المفقرة والمهمشة. لا وجود لإشارة توحي بالتقدم في مجال الاندماج الإقليمي. ونمو يعادل الصفر. ورغم أن هذه المجموعة تضم بلداناً غنية (كمصدري النفط) وبلدان فقيرة أو شديدة الفقر، فإنها لا تضم بلداً واحداً يتصرف كمساهم فاعل في هندسة النظام العالمي. بهذا المعنى هي مناطق مهمشة جملة وتفصيلاً. ويمكن هنا أن نقترح تحليلاً يستند إلى أنماط التنمية الثلاثة: (تصدير زراعي، منجمي، نفطي ريعي)، كما يمكن دعم هذا التحليل بتحليل طبيعة الهيمنات الاجتماعية المختلفة الناتجة عن تاريخ التحرر الوطني. ونرى بوضوح هنا أن «التنمية» لم تكن قط سوى محاولة الإنخراط في التوسع الرأسمالي العالمي لهذه المرحلة.

إن معيار الفوارق التي تفصل بين الأطراف الفاعلة والمهمشة ليس فقط معيار القدرة التنافسية في الإنتاج الصناعي. إنه أيضاً معيار سياسي. فالسلطات السياسية في

الأطراف النشيطة، ومن ورائها المجتمع بالجملة (من دون أن يلغي ذلك التناقضات الاجتماعية الداخلية فيها) تمتلك مشروعاً واستراتيجية للتحقيق. تلك حالة بيّنة بالنسبة للصين وكوريا وبدرجة أقل الهند وبعض بلدان جنوب شرقي آسيا وأميركا اللاتينية. هذه المشاريع الوطنية تتصارع مع مشاريع الإمبريالية المسيطرة عالمياً. وستسهم نتيجة هذه المواجهة في تشكيل ملامح عالم الغد. بعكس ذلك لا تمتلك الأطراف المهمشة لا مشروعاً ولا استراتيجية خاصين بها (حتى عندما تدّعي ذلك البلاغة الخطابية، شأنها شأن الإسلام السياسي). إذاً الدوائر الإمبريالية «تفكّر» نيابة عنها وتقدّم بالنيابة أيضاً عنها مشاريع تتعلق بهذه المناطق، من دون أن تتواجه بأي مشروع محلي مضاد. هذه البلدان هي فاعل سلبي في العولمة والتمايز المتزايد بين مجموعات بلدان «العالم الثالث» هو ما فجّر هذا المصطلح، ووضع حدّاً لاستراتيجيات الجبهة المشتركة لمرحلة باندونغ (1955 ـ 1975).

مع ذلك ليس هناك من تقييم موحّد لطبيعة التوسع الرأسمالي في بلدان العالم الثالث السابق ولا لآفاقها. بالنسبة لبعض البلدان الصاعدة الأكثر ديناميكية هي على طريق «اللحاق» ولم تعد أطرافاً رغم أن موقعها في التراتبية العالمية لا يزال وسطياً. بالنسبة لآخرين (وأنا من ضمنهم) هذه البلدان تشكل الأطراف الفعلية لعالم الغد. فالتباين مراكز ـ أطراف الذي كان من سنة 1800 ـ 1950 مرادفاً للانقسام بين

اقتصادات مصنعة وأخرى غير مصنعة، يقوم اليوم على معايير جديدة ومختلفة يمكن تدقيقها انطلاقاً من تحليل السيطرة التي تمارسها الثلاثية على الاحتكارات الخمس التي سنعود إليها لاحقاً.

هل نحن إزاء ظاهرة لا سابق لها في التاريخ؟ أو على العكس إزاء تعبير عن ميل دائم للتوسع الرأسمالي أُعيق لفترة بميزان قوى أقل سوءاً بالنسبة لأطراف النظام عموماً؟ كان يمكن لذلك أن يكون وضعية استثنائية أسست تضامن العالم الثالث (في نضالاته ضد الاستعمار، ومطالبه المتعلقة بالمواد الأولية، ورغبته السياسية في تحديث وتصنيع نفسه)، رغم تنوع البلدان التي شكّلته. إن تفاوت النجاحات المحققة على هذه الجبهات هو الذي سبّب تآكل تضامن العالم الثالث وتناغمه.

في أي حال وحتى هنالك حيث كانت نجاحات التصنيع أكثر أهمية، ظلّت الأطراف تضم مخزوناً هائلاً من «الاحتياط» والمقصود هنا نسب عالية من قوة العمل المستخدمة في نشاطات متدنية الإنتاجية، أو حتى غير مستخدمة والسبب أن سياسات التحديث ـ أي محاولات «اللحاق» ـ تفرض خيارات تكنولوجية حديثة بذاتها، وبالتالي باهظة الكلفة (رساميل ويد عاملة ماهرة). هذا التفارق المنهجي يتفاقم دائماً مع كون التحديث المزمع يترافق مع لامساواة متعاظمة في توزيع الدخل. وفي هذه الشروط يبقى التباين بين المراكز والأطراف شديد الوضوح. ففي المراكز يظل هذا الاحتياط السلبي أقلّوياً

(دائماً تحت مستوى 20%)؛ في حين أنه أكثري دائماً في الأطراف. الاستثناءان الوحيدان هنا هما كوريا وتايوان اللذين ثمتعا بنمو لا مثيل له بفضل عامل الجغرافيا السياسية المؤاتي لهما إلى أبعد الحدود (إذ كان ينبغي مساعدتهما دائماً لمواجهة خطر عدوى الشيوعية الصينية).

وحتى ضمن فرضية استمرار الاتجاهات المسيطرة حالياً في لعب دور الفاعل الأقوى المتحكم بتطور النظام، بجملته وفي المناطق المختلفة المكونة له، كيف يمكن أن تتطور العلاقات بين ما أسميه جيش العمل الفاعل (مجموع العاملين في نشاطات قادرة على التنافس في السوق العالمي) والاحتياطي السلبي (الآخرون، ليس المهمشون والعاطلون عن العمل وحدهم، بل العاملون في قطاعات ضعيفة الإنتاجية، والمحكومون بالإفقار)؟

بالنسبة للبعض ستستمر بلدان الثلاثية في التطور الذي رسمه خيارهم النيوليبرالي. وبالتالي ستنشأ على أرضهم نفسها قوة احتياطية من العمل. وأضيف أنّ إعادة بناء جيش الاحتياط هذا سيكون أكثر أهمية حتى في حال تخلّت بلدان المركز عن قطاعات كاملة من الإنتاج الصناعي التقليدي وأوكلته للأطراف تحت إشراف احتكاراتها. إذ قد تُقدم المراكز على هذا الخيار لكي تحافظ على موقعها المسيطر عالمياً من خلال انفرادها في التحكم بالاحتكارات الخمس. في الأطراف المعنية سنواجه أيضاً بنية مزدوجة تتميّز بتعايش جيش فاعل وآخر احتياطي.

وهذا يعني أن التطور اللاحق سيقرّب بطريقة ما مجموعتي المراكز والأطراف حتى عندما تستمر التراتبية القائمة على الاحتكارات الخمس.

كُتب الكثير عن هذا الموضوع وعمّا يفترضه من مراجعات عميقة تطال مفهوم العمل نفسه، كما مفهوم التناغم النسبي الناتج عن نظام إنتاجي وطني أو تباين مراكز وأطراف. «ونهاية العمل» التي يُعلن عنها وفق هذا النفس، «ومجتمع الشبكات الجديد» كمشروع مجتمعي لإعادة تركيب الحياة الاجتماعية حول تفاعل عدد من المشاريع (والبعض يسمّيها «مجتمعات المشاريع» ليعارضها بالمجتمع الصناعي الفوردي) تشكّل بعض هذه المسائل الموضوعة على جدول أعمال علم المستقبل. في كل أشكال تعبيرها، لم تعد هذه الأطروحات تواجه احتمال أن تظل المجتمعات متجانسة، ولو نسبياً، من خلال تعميم شكل مسيطر في العلاقات الاجتماعية. المجتمعات المتعددة السرعة، والاقتصادات المتعددة السرعة ستفرض نفسها في كل مكان، في المراكز كما في الأطراف. سنجد هنا وهناك «عالماً أول» من الأغنياء والميسورين المتمتعين برفاهية مجتمع المشاريع الجديد هذا، «وعالماً ثانياً» من الشغّيلة المستغلّين بقسوة، «وعالماً ثالثاً» (أو رابعاً من المستثنين والمهمّشين).

الأكثر تفاؤلاً على ضفة الآمال السياسية سيقولون بأن تواجد جيشي عمل فاعل واحتياطي، في كل من المراكز والأطراف ربما يخلق شروط تجدّد الصراعات الطبقية المتّسقة والقادرة أن تكون جذرية وأممية.

التحفظات التي أقدمها إزاء هذه الفكرة تنطلق من ملاحظتين أختصرهما بما يلي:

(I) قد يكون من المستحيل أن يعاد في المراكز تشكيل جيش عمل احتياطي كبير وثابت وأن يعاد تركيز النشاطات على تلك المرتبطة بالاحتكارات الخمس. النظام السياسي للثلاثية لا يسمح بذلك إطلاقاً فبصورة أو بأخرى قد تحرف الانفجارات الحادّة الحركة خارج الدروب التي يرسمها الخيار النيوليبرالي إما إلى اليسار في اتجاه تسويات اجتماعية جديدة تقدمية أو إلى اليمين في اتجاه شعبوية قومية شبه فاشية.

(II) في الأطراف، حتى أكثرها ديناميكية، سيكون مستحيلاً أن يمتص توسّع النشاطات الإنتاجية المحدّثة الاحتياطات الهائلة القابعة في نشاطات ضعيفة الإنتاجية للأسباب التي ذكرناها سابقاً. الأطراف الديناميكية ستبقى إذاً أطرافاً، أي مجتمعات مخترقة بكل التناقضات الكبرى الناتجة عن تواجد بؤر محدّثة (حتى لو كانت مهمة) محاطة بمحيط ضعيف التحديث. وهذه التناقضات ستساعد في إبقائها تابعة وخاضعة لاحتكارات المراكز الخمس. فكرة أن الاشتراكية وحدها تستطيع أن تجيب على مشكلات هذه المجتمعات (بعض هذه الأطروحات طوّره ثوريون صينيون) تظل صحيحة إذا ما فهمنا الاشتراكية لا كصيغة منجزة ونهائية، بل كحركة تمفصل تضامن الجميع، وتتحقق عبر استراتيجيات شعبية تؤمّن الانتقال التدريجي والمنظّم لمحيط الاحتياط نحو البؤر الحديثة بوسائل

متحضرة. هذا يفترض فك الارتباط، أي إخضاع العلاقات الخارجية لمنطق هذه الفترة الوطنية والشعبية من مرحلة الانتقال الطويلة.

أضيف بأن مفهوم «القدرة التنافسية» يُعالَج في الخطاب المسيطر بوصفه مفهوماً ميكرو ـ اقتصادياً (وتلك رؤية قصيرة النظر لمدير مؤسسة). في حين أنّ ما يعطي هذه القدرة التنافسية للمؤسسة هي النظم الإنتاجية الوطنية إذا ما كانت فعّالة بالجملة.

انطلاقاً من الملاحظات والتأملات المستعرضة هنا، نرى أن العالم خارج الثلاثية يتكون من ثلاث شرائح طرفية:

* الشريحة الأولى: البلدان الاشتراكية سابقاً، الصين، كوريا، تايوان، الهند، البرازيل والمكسيك التي توصلت إلى بناء نظم إنتاجية وطنية (وبالتالي قادرة على التنافس، في الممكن إذا لم يكن واقعياً).
* الشريحة الثانية: البلدان التي دخلت مرحلة التصنيع من دون أن تتمكن من خلق بنى إنتاجية وطنية: البلدان العربية، جنوب أفريقيا، إيران، تركيا، وبلدان أميركا اللاتينية هنا نجد بعض المؤسسات الصناعية القادرة على المنافسة (تحديداً بسبب رخص اليد العاملة)، ولكننا لا نجد نظماً تنافسية.
* الشريحة الثالثة: البلدان التي لم تدخل الثورة الصناعية (البلدان الأفريقية عموماً). هذه البلدان ليست «منافسة» إلاّ

في الميادين المتمتعة بمزايا طبيعية: المناجم، النفط، المنتجات الزراعية الاستوائية.

في كل بلدان الشريحتين الأولى والثانية لم يتم امتصاص احتياطي العمل «السلبي»، وهو يتراوح بين 40% في روسيا و80% في الهند والصين، في أفريقيا الربع معولمة تبلغ هذه النسبة أحياناً 90% وما فوق. والكلام، في هذه الشروط، عن المنافسة كهدف استراتيجي هو مرادف للهذيان بكلام لا يقول شيئاً.

V ـ أدوات التنمية: الماركسية والكينزية التاريخيتين

ليس عجيباً أن يسيطر ماركس وكينزي على الفكر الاجتماعي في الجزء الأكبر من القرن العشرين. فإن صياغة مشاريع مجتمعية بالمعنى الممتلىء للكلمة، والقادرة على بناء أطرٍ مرجعية لاستراتيجيات التنمية كانت تشكل هاجساً عاماً دشّنته الثورة الروسية في الشرق وفرضت على الغرب المتطور قيام دولة الرفاهية الاشتراكية الديمقراطية كجواب على الخطر الشيوعي، وتدعّمت في الجنوب بانتصارات حركة التحرر الوطني. وكان ذلك يقتضي تملّك أجهزة نظرية قادرة على تحليل النظام الذي يتجه نحوه النقد الاجتماعي لهذا الطرف أو ذاك (الشيوعيون، الاشتراكيون الديمقراطيون، الوطنيون الشعبيون). وأن تكون هذه الأجهزة معبأةً لصياغة استراتيجيات التنمية المناسبة (أي متجانسة مع أهداف المشاريع المجتمعية المقترحة).

ماركس وكينزي قدّما هذه الوسائل لذلك كانا الشخصيتين المهيمنتين على القرن العشرين.

ماركس أرسى قواعد نقد جذري للرأسمالية ويجب أن نفهم بذلك أنه أبرز السمات الرئيسية الخاصة التي تميّزها عن الأنظمة الاجتماعية السابقة، وهو الشرط الضروري لفهم ديناميتها الخاصة، وقدرتها على تجاوز التناقضات التي تحدّدها. ولا يعني ذلك أنها قادرة على تقليص هذه التناقضات بل على العكس تزداد اتساعاً وحدّة بالتزامن مع تطور النظام نفسه. من هنا تظهر الرأسمالية كمرحلة من تاريخ الإنسانية الذي لن يعرف نهاية قبل نهاية الجنس البشري نفسه. يجب تجاوز الرأسمالية، وسيتم هذا التجاوز بصورة أو بأخرى. لن أعود إلى هنا إلى قراءتي لماركس المتعلقة بهذه الأسئلة الجوهرية. أذكّر فقط بجانبين يبدوان لي أساسيين لفهم التحديات المعاصرة. الأول يتعلق باكتشاف ماركس للاستلاب السلعي كشكل خاص وجديد يتحكم بإعادة إنتاج المجتمع في جملته (وليس فقط إعادة إنتاج نظامه الاقتصادي). هذه الخاصية تشرح بدورها لماذا ينقلب الاقتصاد في الرأسمالية إلى «علم»، أي أن القوانين التي تحكم حركته تفرض نفسها على المجتمعات الحديثة، وعلى الكائنات البشرية، «كأنما هي قوانين من الطبيعة». بمعنى آخر أنه يجري، على مستوى الوعي الاجتماعي، إخفاء حقيقة أن هذه القوانين ليست نتاج طبيعة ما وراء تاريخية، بل من طبيعة تاريخية خاصة (علاقات اجتماعية

مميزة وخاصة بالرأسمالي). ذلك هو بنظري تعريف ماركس للاقتصادوية، كصفة خاصة بالرأسمالية. الجانب الثاني يتعلق بحركة هذا المجتمع الذي كشف ماركس عدم استقراره العضوي. بمعنى أن إعادة إنتاج النظام الاقتصادي لا يميل إطلاقاً نحو تحقيق توازن عام ما، بل يتنقل من لاتوازنٍ إلى لاتوازن آخر في صورة غير متوقعة، يمكن فهمها لاحقاً ولكن لا يمكن تحديدها مسبقاً. «فالتنافس» بين الرساميل ـ التي يحدد توزّعها الرأسمالية ـ يلغي احتمال إقامة توازن عام ويجعل كل تحليل مستندٍ إلى زعم بالميل إلى هذا الاتجاه تحليلاً وهمياً. الرأسمالية هي مرادفٌ لعدم الاستقرار الدائم. وتمفصل مختلف مستويات المنطق الناتجة عن هذا التنافس بين الرساميل، وكذلك المنطق الذي يفرض نفسه من خلال تحولات علاقات القوى الاجتماعية (فيما بين الرأسماليين، بينهم وبين الطبقات المستغلة والمخضعة، بين الدول التي تنتظم من خلالها الرأسمالية نظاماً عالمياً) تؤشّر فيما بعد إلى حركة النظام المنتقل من لا توازن إلى آخر. لا توجد الرأسمالية خارج صراع الطبقات، وأزمات الدول، والسياسة. والفكرة القائلة بوجود منطق اقتصادي يتحكم بتطور الرأسمالية (ويسمح العلم الاقتصادي باكتشافه) هي مجرد وهم. لا وجود لنظرية في الرأسمالية متميّزة عن تاريخها. النظرية والتاريخ لا ينفصلان، كما هو حال الاقتصاد والسياسة.

أشرت إلى هذين الجانبين في النقد الجذري لماركس لأنهما

الجانبان اللذان يتجاهلهما الفكر الاجتماعي البرجوازي. فهذا الفكر اقتصادوي منذ جذوره الأولى، في عصر الأنوار. «والعقل» الذي يستحضره يمنح النظام الرأسمالي، البديل عن النظام القديم، مشروعية ما وراء تاريخية تجعل منها «نهاية التاريخ». هذا الإستلاب الاقتصادوي الأصلي أُدخلت عليه بعض التعديلات في محاولات الردّ على ماركس. والاقتصاد الصافي يعبّر، منذ والراس، عن الإشباع الاقتصادوي في الفكر الاجتماعي البرجوازي. فهذه تستبدل تحليل الاشتغال الفعلي للنظام الرأسمالي بخرافة سوق منضبط ذاتياً ويميل، بقوة منطقه الداخلي وحده، إلى تحقيق توازن عام. ويصبح عدم الاستقرار نتاج عدم اكتمال الأسواق الفعلية لا ظاهرة ملازمة لمنطق السوق. ويصبح الاقتصاد عندئذ خطاباً مشغولاً عن معرفة الحقيقة، فوظيفته لم تعد إلا شرعنة الرأسمالية عبر إضفاء عليها صفات لا يمكن أن تلازمها. الاقتصاد الصرف يصبح نظرية لعالم خيالي.

وإذا كان نقد ماركس الجذري، على هذا المستوى الأساسي، يظلّ برأيي راهناً وغير قابل للتجاوز طالما أن النظام الاجتماعي يظل مرتكزاً إلى علاقات اجتماعية تحدّد الرأسمالية، فإن التحليلات المتعلقة بالتناقضات الخاصة بهذا النظام تستحق أن تطوَّر في ضوء التحول التاريخي نفسه وانسجاماً مع منهج ماركس الذي لا يفصل النظرية عن التاريخ. إحداث هذا التطوير يستوجب الخروج من حقل

الاقتصاد السياسي لنمط الإنتاج الرأسمالي والانخراط في حقل المادية التاريخية الأوسع. يجب فهم الرأسمالية في بُعدها كحقيقة عالمية وعدم اختزالها إلى مجرد نمط إنتاج رأسمالي يعمّ الأرض. بمعنى آخر يجب كشف وتركيب التناقضات الاجتماعية الخاصة بكل فرع أو مجموعة في النظام العالمي ومفصلتها على بعضها، وبالتالي الخروج من أسار النظرة المركزية الأوروبية للتاريخ والتوسع الرأسمالي.

وقد أطلق ماركس بعض التأملات التي تذهب في هذا الاتجاه، بكل ما في فكره من غنى وذكاء. هذه التأملات تحرّر ماركس من تهمة المشاركة مع عصره في منطق المركزية الأوروبية المنهجي الذي يميّز الفكر البرجوازي، رغم أنّ تردّد بعض المحاولات الأولى للمادية التاريخية تسمح بالعثور هنا أو هناك على بقايا من تأثيرات المركزية الأوروبية المشار إليها. ومن المؤسف أن هذه التأملات لم تُطوّر لاحقاً، بل على العكس، أدارت الماركسية التاريخية، التي نمت في الحركة العمالية الأوروبية والأممية الثانية في نهاية القرن التاسع عشر، ظهرها لهذه المقولات وتبنّت نسخة مبتذلة أوروبية التمركز ماثلت بين توسع الرأسمالية عالمياً وعولمة الإنتاج الرأسمالي. هذا التبسيط أعدم من حقل الرؤيا الظاهرة الأضخم التي تميّز العولمة الرأسمالية الفعلية منذ أصولها: الاستقطاب، أي التناقض المبدئي المتعاظم بين المراكز والأطراف. هذه النسخة الأولى من الماركسية التاريخية تحوّلت إلى عقيدة شرّعت الإمبريالية الاجتماعية (الاشتراكية الإمبريالية).

إن مقولة ماركس المستخلصة من اكتشافه الأساسي القائل بأن الرأسمالية هي مرحلة في التاريخ وبالتالي ضرورة تجاوزها موضوعياً من خلال بناء الشيوعية، تستحق بعض التدقيق. أنا لا أقرأ ماركس على أساس أنه منظّر للحتمية التاريخية. فالتناقضات الخاصة بأي نظام اجتماعي يجب فعلاً أن يتم تجاوزها بطريقة ما، الأمر الذي يظهر الطبيعة التاريخية للنظام المعني. ولكن الأشكال المختلفة لهذا التجاوز هي التي تضفي على النظام اللاحق خصائصهُ المميّزة وهكذا تظهر الشيوعية على أنها أحد الحلول الممكنة للتناقضات الخاصة بالرأسمالية. وهي ممكنة لأن التراكم الرأسمالي تحديداً يضع الأسس المادية لها من خلال التطور المذهل للقوى المنتجة (التطور الفعلي، وبخاصة الممكن). وهذه الإمكانية تظهر اليوم كبداهة أكثر مما كانت عليه في زمن ماركس. بالطبع يجب أن نفهم الشيوعية على أنها مشروع لا يمكن تعريفه إلاّ بعناوين كبرى وتحديدات سالبة (نقيض الرأسمالية) أي كمشروع تحرر من الإستلاب الاقتصادوي (الخاص بالرأسمالية) ومساواة بين البشر (التي أصبحت ممكنة بفضل تطور القوى المنتجة). الذهاب أبعد من ذلك في تعريف إيجابي للبنى والآليات معناه السقوط في الطوباوية التي انتقدها ماركس عن حق. لأن هذا معناه إغفال كون الشيوعية مشروع لا ينبني إلاّ في حركة المجتمع، وأن هذا البناء عملية طويلة لا يمكن تقصيرها بإرادوية قائدة. ويكفي أن نشير إلى أنّ هذا البناء العالمي المدى يستوجب

إلغاء الاستقطاب الهائل في الثروة الذي أوجدته الرأسمالية. وإذا عرفنا التنمية بأنها المشروع الاجتماعي الذي يحقق إلغاء الاستقطاب الرأسمالي هذا فمن يستطيع أن ينكر أنّ التحدي الذي يطرحه لن يحتل مساحة كبيرة في القرن الواحد والعشرين، على أقل تقدير.

هذه الشيوعية هي إمكان. ولكنها ليست الإمكان الوحيد. فالتدمير الذاتي للمجتمع الإنساني ـ من خلال التفاقم المستمر للاستلاب السلعي، وضمور الديمقراطية، وازدياد اللامساواة الاجتماعية على المستويين المحلي والعالمي ـ ليس قضية مستحيلة. وقراءتي لماركس والأطروحة التي استخلصتها من هذه القراءة بشأن «التحديد المنخفض» في التاريخ (استقلالية منطق كل من المستويات التي تكوّن الواقع الاجتماعي) تبرز تنوع الاحتمالات. واختيار البديل المطلوب ـ الشيوعي ـ لا يستثني الفعل الاستراتيجي الهادف إلى تقريب منطق كل من هذه المستويات وتوجيهه نحو مركز واحد في عملية البناء هذه. بالعكس الخيار المطلوب يفترض ذلك.

لقد وجد تاريخ القرن العشرين نفسه في مواجهة التحدي التالي: الانطلاق بثورة تصنع لنفسها مهمة بناء الشيوعية عالمياً، مبتدأ من أطراف النظام (روسيا ثمّ الصين). وكان يفترض أن تأتي هذه الوقائع لتدعم ما كان يمكن لماركس أن يتوقعه أو قاله أو باشر في تحليله. ولكن الماركسية التاريخية كانت قد استبعدت تحضير النفوس لذلك.

إن تناقض المراكز والأطراف هو فعلاً التناقض الأساسي في النظام الرأسمالي العالمي القائم فعلياً. وأقول الأساسي لأن التناقض الرئيسي يظلّ التناقض بين الرأسمال والعمل، الذي تحدد علاقته نمط الإنتاج الرأسمالي الذي يسيطر على مجمل النظام. لكن أي تناقض رئيسي لا يظهر إلاّ من خلال تناقضات أساسية تكوّن الأشكال العملية لتمظهره. وتزعم مقولتي أن الاستقطاب على الصعيد العالمي تشكل الظاهرة الدائمة، والأكثر عنفاً في تاريخ التوسع الرأسمالي. ينتج من ذلك أن المحاولات الأكثر جذرية لتغيير النمط الرأسمالي لم تنطلق حتى الآن إلاّ من حركات اجتماعية قوية نمت في أطراف النظام (الثورتان الروسية والصينية). مشكلات هذا البعد المسيطر في واقع الرأسمالية، الذي اختفى حتى سنة 1914 من مجال نظر الماركسية التاريخية، فتحت وتفتح صفحة جديدة في تطور هذا الفكر.

لقد واجهت الثورات الراديكالية في القرن العشرين، التي قامت باسم الاشتراكية وتحت راية الماركسية (وبدقة أكبر الماركسية اللينينية كشكل تاريخي للأولى) نوعان من المهمات: «اللحاق» بطريقة ما عبر تطوير متسارع للقوى المنتجة، لأنها انطلقت من إرث رأسمالية طرفية ضحية للاستقطاب؛ «وبناء شيء آخر» هو ما أسمي ببناء الاشتراكية. أما السلطات التي ولدت من حركات التحرر الوطني في أطراف النظام فقد واجهت، بعد الحرب العالمية الثانية، مهمات من نفس

الطبيعة، رغم أن هاجس «بناء شيء آخر» كان أضعف هنا بسبب طبيعة الكتل الاجتماعية المهيمنة. مهمتان تصعب مصالحتهما في جميع الأحوال. ولكن التحدي الحقيقي كان ولا يزال يكمن في إحداثها. وهكذا اختُرع في الواقع، وبالتدريج، نظام أعطى مضمونه للماركسية التاريخية في مرحلتها الثانية هذه.

وقد اقتصر هذا النظام، يوماً بعد يوم على إلغاء الملكية الخاصة للرأسمال والأرض (مزيلاً بذلك إحدى الخصائص الأهم في الرأسمالية) وبناء وسائل تطوير متسارع للقوى المنتجة على قاعدة إلغاء هذه الملكية الخاصة. واستطاع التخطيط الممركز، الذي يختصر جوهر هذه الأساليب، أن يقيم توازناً عاماً ما، بنسبة معينة من الفعالية. ومفهوم التوازن العام الذي لا معنى له في تحليل الرأسمالية، يصبح هنا على العكس، مفهوماً عملياً ومفيداً. وإذا كنت أقول إن فعالية الأداة لم تكن يوماً إلاّ نسبية، فذلك لأن تطور النظام القائم ليس نتاج «قوانين اقتصادية موضوعية» ـ حتى لو كانت هناك محكومة بالملكية العامة لوسائل الإنتاج ـ بل نتاج تمفصل الموجبات التي تطرحها هذه القوانين وتدخلات القوى الاجتماعية في ردّها على التحديات التي تعبّر عنها هذه القوانين نفسها.

لقد بني النظام المشار إليه على اختزال نظري خطير ماثل بين إلغاء الملكية الخاصة وبناء الملكية الاجتماعية، ناسياً أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تكون إلا الناتج التدريجي لتحرر

المواطنين الذين أصبحوا سادة النظام الفعليين، وأنهم هم الذين يضعون على جميع المستويات ـ من المحلي إلى الدولة ـ مهمات الإدارة، والخيار، والقرارات بصورة حرّة تماماً. كان لا بدّ لإدارة هذا النظام بواسطة الحزب الدولة الذي استمدّ مشروعيّته من أصوله الطليعية، أن يُعدم الطاقات الإبداعية المكتسبة من أجل بناء الشيوعية. هذا التدهور أرغم الأنظمة المشار إليها على التحول في اتجاه يفرغ الديمقراطية من أي مضمون فعلي (وهي التي كانت حاضرة بقوة في اللحظة الثورية لذلك الزمن). وهو أفقد أيضاً الأشكال القمعية للسلطة ذلك الجانب الذي غذّى مشروعية البداية لتلك الأنظمة. بهذا المعنى أفهم أن التحول المشار إليه لم يعد يسمح بالتقدم على طريق التحرر من الإستلاب الاقتصادوي والانطلاق فعلياً في اتجاه الشيوعية. لذلك وصفت ما كان يبنى هناك «برأسمالية من دون رأسماليين». ومع الأسف أن الماركسية التاريخية غدت إيديولوجيا تشريع هذا البناء، وتحديداً التخطيط الممركز، ليس إلاّ.

ولا يعني هذا أن المنجزات المادية لتلك المرحلة التي طويت صفحتها الآن كانت كمّاً مهملاً. بالعكس كانت منجزات ضخمة بالمقارنة مع المجتمعات الطرفية التي ظلت في فلك الرأسمالية «الكلاسيكية». فإن على مستوى التربية، أو الصحة، أو تقليص الفوارق الاجتماعية، لا يبقى مجال للشك بمجرد أن نقارن الصين بالهند، أو كوبا بأميركا اللاتينية أو

يوغوسلافيا التيتوية ويوغوسلافيا ما بين الحربين، أو الاتحاد السوفياتي والإمبراطورية الروسية. ويظهر ذلك بوضوح أيضاً في المقارنة بين إنجازات هذه الأنظمة، وعمليات الخراب اللاحق إبّان «فترة إعادة الرأسمالية» (وأني أفضّل أن أسمّي هذا التسارع في تحولات الأنظمة المشار إليها من شكل «رأسمالية بلا رأسماليين» إلى الشكل الكلاسيكي، «رأسمالية برأسماليين»).

هكذا كانت صورة ماركس ـ في ثوب الماركسية التاريخية المرسومة هنا ـ تسيطر على تاريخ المجتمعات المسماة اشتراكية في القرن العشرين، كما سيطرت بأشكال أكثر تنوعاً وتعقيداً على الأجنحة الأكثر تقدماً في حركات التحرر الوطني في الأطراف الأخرى.

إن الصعوبات الكبرى التي تواجهت بها هذه الصيغة من الماركسية التاريخية، والناتجة عن ترهّل وسائل التنمية التي سمحت بتجنيدها، وتآكل مشروعيتها، كانت في أساس الاختراقات التي بدأت تسجّلها الماركسية النقدية في الحركات الأكثر جذرية في الأطراف، في الستينات والسبعينات.

في المراكز الرأسمالية، كانت السيطرة لكينزي أكثر مما هي لماركس، الذي سيطر، على الأقل، خلال قسم من النصف الثاني للقرن العشرين.

لم يقترح كينزي على نفسه أن يقدم نقداً للرأسمالية في

العام. فهو لم يكن يهتم بالأسئلة المتعلقة بطبيعة الرأسمالية، تاريخية أو ما وراء تاريخية، ولا بالإستلاب الاقتصادوي، ولا الاستقطاب العالمي. وبوصفه إنكليزياً لا يعترف إلاّ بفلسفة تجريبية صارمة، كان اهتمامه يتركز على إدارة النظام الذي يعيش فيه. وقادة هذا الاهتمام إلى توجيه نقد جدّي للنسخة الليبرالية من الرأسمالية.

وكانت هذه النسخة تعبّر عن نفسها بالصورة الأكثر تطرّفاً، وعقيدتها مبنية على المقولة المركزية في نظرية الرأسمالية الخيالية: أي أن تكون الأسواق مضبطة ذاتياً وأن يكون توسعها في إطار من الحرية القصوى. وهذان العاملان ينتجان التوازن العام السعيد الذكر. بحيث أن الأمر لا يتعلق إلاّ بالنواة المركزية في الإيديولوجيّة البرجوازية المبتذلة التي يعبّر عنها بسذاجة خطاب مدير المؤسسة، الذي لا يبعد إطلاقاً أبعد من العناصر المعروفة الآتية: تقليص النفقات، بما فيها الأجور والحقوق الاجتماعية، وزيادة الإنتاجية من أجل تنافسية أعلى وتعزيز الريوع الاحتكارية بأي وسيلة كانت، ودفع أقل ما يمكن من الضرائب... كل هذا بهدف الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح المباشرة. كان يجب إثبات أن تحقيق هذه «القواعد» يؤدي إلى «الأفضل اجتماعياً». وتنطّح الاقتصاد الصرف ـ أي نظرية العالم الرأسمالي المتخيّل الذي لا علاقة له بالحقيقة التاريخية القائمة ـ إلى مهمة هذا الإثبات. أمّا كونه لا يبلغ هذا الهدف إلاّ من خلال انتهاك القواعد البديهية

للمنطق العلمي فلا أهمية إطلاقاً لذلك. لأنّ وظيفته التشريعية هي من نمط ديني أصولي.

الرأسمالية ليبرالية دائماً، عندما تستطيع ذلك. أي عندما لا ترغمها توازنات القوى الاجتماعية للخضوع إلى متطلبات مختلفة عمّا يستوجبه البحث عن الربح المباشر والفردي الأقصى. وهذا يحدث في بعض لحظات التاريخ، كما الآن. إلاّ أنها لا تستطيع الاستمرار لأن الرأسمالية الليبرالية أعجز من أن تنتج ما تدّعيه. فهي، على العكس تأسر المجتمع الحقيقي في أزمة التراكم.

فهم كينزي عبثية الخطاب الليبرالي المسيطر. وإثباته أن الأسواق إذا تُركت لنفسها لا تستطيع إلاّ أن تكون متفجّرة، هو موقف مركزي وصحيح. وينطلق كينزي من ملاحظة بسيطة وسليمة وهي أنّ الفاعل في السوق يبني قراره على توقعاته تجاه الآخرين، شركاءً أو منافسين، وليس على ما يُزعم أنه ميول موضوعية.

من هنا، فإن السوق هو مرادف لعدم الاستقرار وليس مؤشراً ميليّاً لتوازن ما. وذلك هو السبب الذي دفع جهود الاقتصاد الصرف اللاحق على كينزي تتجه لمحاولة إدخال هذه التوقعات في التقدير العام للفاعلين الاقتصاديين. وبدا أن هذه الجهود عبثية تماماً وعاجزة عن إثبات ميل السوق إلى التوازن، رغم هذه التوقعات الضرورية البائسة. ولكن، مرّة أخرى لا أهمية علمية للفشل العلمي للاقتصاد الصرف. فالأفكار ـ

صحيحة أو خاطئة ـ تفرض نفسها بحسب موازين القوى التي تعكس المصالح الاجتماعية في عالم الرأسمالية الفعلية.

كينزي، إذاً يتناول الأسئلة التي تطرحها إدارة نظام يعرفه غير ثابتٍ بطبيعته. والفرضيّات التي يُدخلها إلى هذا الموقع، فيما يتعلق بتفضيله للسيولة، من جهة، والفاعلية الهامشية للرأسمال، من جهة ثانية، تسمح بإضفاء مظهر من الصرامة العلمية على مقترحاته. وتلك طريقة جدّ لائقة، ولكن رخوة، للقول لماذا لا يتمتع النظام بالثبات بطبيعته. والتوجيهات التي يمكن استخلاصها ستبدو فعالة في بعض الحالات الاجتماعية، رغم أنّ أسباب هذه الفعالية موجودة في مكان آخر.

وإنه لمن المميّز ألاّ يجد نقد كينزي، الذي صيغ من العشرينات والثلاثينات كجواب على النتائج البائسة للإدارة الليبرالية لتلك المرحلة، أيّ صدى في ذلك الزمن. على العكس، عندما تغيّرت موازين القوى الاجتماعية لصالح العمال ـ في صورة جنينية مع العقد الجديد الروزفلتي والجبهة الشعبية الفرنسية وبصورة واضحة مع هزيمة الفاشية سنة 1945ـ تجمعت الشروط الاجتماعية المناسبة لتنفيذ السياسات المستخلصة من قراءة ما لفكر كينزي. وهكذا جرى الانتقال من كينزي إلى الكينزية التاريخية.

وهذه الأخيرة يمكن تلخيصها عملياً بمجموعتين من الإجراءات، اللتين تفترضان قبول مبدأ تضبيط الأسواق، وتدخّل الدولة لهذا الغرض.

مجموعة الإجراءات الأولى تهدف إلى إقامة توافق بين تطور الإنتاجية وتطور الأجور الفعلية. وهذا التوافق يمكن الحصول عليه عن طريق التفاوض ـ إذا كانت النقابات مقننة به وقادرة على فرضه ـ أو من خلال تدخل الدولة، أو من خلال الاثنين معاً. المهم هنا هو الاعتراف بأن هذا المبدأ لا علاقة له بمبدأ السوق. فهذا يتعلّق بمبدأ التخطيط الاشتراكي الذي كان تحقيقه ممكناً في قسم من العالم الرأسمالي بفضل توازنات القوى الاجتماعية التي فرضت مشروعيته. أمّا البحث فيما إذا كان تحقيق هذا المبدأ قد تمّ بصورة «محايدة» وبنفس المستوى لدى شركاء النظام في المركز بعد الحرب، أو أن تكون التموّجات في معادلة تطور الإنتاجية وتطور الأجور قد عدّلت شروط المنافسة في الأسواق العالمية، فإن هذا البحث يطرح مشكلات جديرة بالبحث، ولكني لن أتوسع فيها هنا.

المجموعة الثانية من الإجراءات تتناول إدارة الطلب العام. إن قراءة ما لكينزي يمكن أن توضّح لماذا يكون الطلب العام غير كافٍ حيناً (ويسبب إنغلاق النظام في عمالة منخفضة)، وفائضاً حيناً، (ويسبب التضخم). ويمكن الاستنتاج بسهولة أن الدولة قادرة على إدارة حجم هذا الطلب العام بصورة مناسبة عن طريق الإنفاق العام، والتحكم بسلوكية النظام المصرفي، والتأثير بالتالي على شروط عرض القروض.

ولكن لم يكن هناك من ضرورة لاستذكار كينزي لمعرفة أن الطلب العام لا يستقيم عفوياً عند المستوى الذي يبلغه من أجل تعظيم العمالة والإنتاج دون السقوط في التضخم. في

قراءتي لماركس ـ وهي قراءة سويزي ـ فإن الميل الأساسي الناتج عن توازنٍ اجتماعي مؤاتٍ للرأسمال يترجم نفسه بطلب عام يميل دائماً إلى أن يكون غير كافٍ. فالنظام لا يصحّح تلقائياً مستويات الأجور إلى الحدّ الذي تتطلّبه ديناميكية إعادة الإنتاج المتوسّع. يجب إذاً إيجاد وسائل أخرى لامتصاص الفائض. ويمكن لهذه الوسائل أن تكون، بذاتها، مفيدة اجتماعياً ـ تطوير التعليم والصحة، وتأمين خدمات الحماية الاجتماعية ـ أو أدوات لضمان توسّع الأسواق المربحة ـ تمويل بنى تحتية أو إنفاق عسكري. ومن المهم أن نلاحظ هنا أنّه بالرغم من الرفض التام لكينزي من جانب الاقتصاديين الصرف لمرحلتنا الراهنة، طلّت الإدارة العامة للطلب من جانب الدولة في مركز الخيارات السياسية الاقتصادية للإدارة الأميركية. ومع ريغن طُردت الكينزية الاجتماعية، ولكن في صالح استمرار كينزية عسكرية أضفت عليها نزعة الهيمنة لدى واشنطن مشروعية متجدّدة.

كانت الكينزية التاريخية، التي اختُزلت بدورها إلى مجرّد دوغما، تناسب تماماً الاشتراكية الديمقراطية المسيطرة في المراكز الرأسمالية بعد هزيمة الفاشية. فقد كانت تسمح بإدارة الرأسمالية ـ التي أصبحت هدف هذه الاشتراكية الديمقراطية ـ من خلال الدمج الأفضل للعمال عبر توزيع أرباح التراكم بصورة مقبولة اجتماعياً. لقد عمل هذا النظام بفعالية ملفتة، عبّر عنها تسارع النمو، طالما كان ميزان القوى الاجتماعي في

مصلحة العمال، وطالما ظلّت مسألة «العدوى الشيوعية» مأخوذة على محمل الجدّ. وما أن سقط الشرط الأول وزال الثاني من الوجود حتى أطيح بالكينزية التاريخية وأخرجت من مسرح التاريخ لكي تتاح عودة الليبراليين. وهو ما حصل خلال سنوات 1980 و1990. سيكون من الخطأ الإيحاء بأن الالتحاق بالأجهزة النظرية المشار إليها هنا كان إجماعياً وفوق النقد. فحتّى قبل أن تتحول الماركسية التاريخية إلى النسخة المبتذلة التي أشرنا إليها، كانت الماركسية اللينينية، وريثة الأولى موضع سجالات ملتهبة ودائمة في الحركة الشيوعية. ولم تقتصر المشاركة في هذه السجالات، في العشرينات من القرن الماضي، على الأوساط الماركسية المثقفة، بل انخرطت فيها القوى السياسية الفاعلة على الأرض. وقد شكلت التروتسكية ذروة هذه السجالات ـ ونهايتها. ورغم البدايات الإيجابية في السجال ضد الستالينية الناشئة، ظلّت التروتسكية عاجزة، مع الأسف، عن الذهاب أبعد من ترداد مقولات الماركسية اللينينية. وانغلقت بالتالي في مأزق جعله ضعيف القدرة على الخروج من أسر المركزية الأوروبية، وفهم طبيعة التحديات المطروحة على حركات التحرر الوطني لشعوب الأطراف. أكان ذلك فيما يتعلق بالصين (ومن هنا حكمها على الماويّة كإعادة للستالينية)، أو فيما يتعلق بقياس تحولات الرأسمالية التي تعيد انتشارها تحت أعيننا.

وهكذا انتقل ارتكاز الفكر الاجتماعي النقدي، للحظة إلى

أطراف النظام (الستينات والسبعينات من القرن العشرين). هنا ستثير ممارسات الوطنية الشعبوية ـ وهي النسخة الفقيرة من السوفياتية ـ انفجاراً ساطعاً في نقد الرأسمالية القائمة فعليّاً. وفي مركز هذا النقد تقع مسألة وعي الاستقطاب الناجم عن التوسع العالمي للرأسمال. هذا الوعي الذي ظلّ مهمّشاً حيث لم يكن متجاهلاً كليّاً خلال قرن ونصف. وهذا النقد الذي يتوجه، في الوقت نفسه، إلى الرأسمالية القائمة بالفعل، والفكر الاجتماعي الذي يشرّع توسّعها، وكذلك النقد الاشتراكي النظري والعملي لها، كان في أساس الدخول المذهل للأطراف في الفكر الحديث.

والمسألة هنا تتعلق بنقد غني ومتعدد الجوانب، لا يجوز اختصاره «بنظرية للتبعية» لأنه سيعيد فتح السجالات الجوهرية حول الاشتراكية ومرحلة الانتقال إليها، وحول الماركسية والمادية التاريخية وضرورة تجاوز حدود المركزية الأوروبية المسيطرة في الفكر الحديث. وسيطلق هذا النقد، الذي تأثر للحظة بصعود الماوية، مواجهة مزدوجة للسوفياتية وللعالمية الجديدة التي بدأت تبزغ من الأفق. وكان الإشكال بديهياً هنا بين مستوجبات تنمية ذات معنى بالنسبة للشعوب المعنية بها والاقتراحات الخجولة للحليف السوفياتي المقدّمة بلغة سلبية وغير كافية في موضوعة «طريق التطور اللارأسمالي». وفيما بعد، عندما بدأت إعادة انتشار الرأسمالية في إطار أزمة «نهاية القرن» أثبتت إسهامات التحليل النقدي المنطلق من أطراف

النظام، أنّ شرط إعادة إنتاج نقد على ارتفاعِ التحديات المتجددة يتمثّل في أن يكون هذا النقد كونياً فعلاً، أي متحرراً من أي مركزية غربية.

أقدّم هنا فقط، ربّما، ما يمكن وما يجب أن تكون عليه ماركسية القرن العشرين المغتنية بنقد تاريخها، والقادرة على إدراك معنى ومدى الجديد الذي تنتجه إعادة انتشار الرأسمالية. يجب إذاً أن نحاول تشخيص العناصر لسجال جدّي من شأن إعادة الانتشار هذه (وهو ما سأقترحه لاحقاً).

من دون ذلك سينغلق النقد حكماً في حنين إلى الماضي وصياغات تكرارية أكان للينينية أو الستالينية أو الماوية أو التروتسكية. ولا شيء فاعلاً يمكن أن يخرج من هذا في مواجهة التحديات الفعلية. وعندئذٍ سيبقى المدى مفتوحاً لتوسّع الطوباوية الليبرالية الرجعية ولكلّ أشكال الهروب إلى الأمام الفارغة.

VI ـ التنمية والديمقراطية وجهان لحركة واحدة

الديمقراطية هي أحد الشروط المطلقة للتنمية ولا بدّ من التوضيح لماذا هي كذلك وفي أيّة شروط. لأنّ قبولها على هذه الصورة لم يتحول إلى اقتناع عام إلاّ منذ وقت قصير. منذ وقت ليس ببعيد كانت الدوغما المسيطرة في الغرب كما في الشرق والجنوب هي أن الديمقراطية نوع من الترف الذي لن يأتي إلاّ بعد أن تحلّ «التنمية» المشاكل المادية للمجتمع. تلك

كانت العقيدة الرسمية التي تشاطرتها الأوساط القائدة في العالم الرأسمالي (وهو ما سمح للولايات المتحدة بتبرير دعمها للدكتاتوريات العسكرية في أميركا اللاتينية، وللأوروبيين دعمهم للنظم الأوتوقراطية في أفريقيا)، ودول العالم الثالث (نظرية التنمية الأميركية اللاتينية عبّرت عن ذلك بوضوح كما أنّ سلطة الحزب الواحد لم تكن حصة الدول الاشتراكية وحدها، بل كذلك دول مثل شاطىء العاج، وكينيا، وملاوي وغيرها)، وأخيراً الأوساط الحاكمة في النظام السوفياتي وأشباهه.

وها هي الأطروحة نفسها تنقلب إلى نقيضها بين يوم وآخر. فالهاجس الديمقراطي أصبح موضوع الخطاب الرسمي اليومي لدى الجميع تقريباً. وشهادة الممارسة الديمقراطية هي شرط لاستمرار المساعدة من الديمقراطيات الغنية الكبرى. على أنّ هذه اللفظية مشكوك بمصداقيتها عندما ندرك إلى أي مدى يخون مبدأ «المعيارين والقياسين» المطبّق بسخرية كاملة، الأولوية الحقيقية لأهداف غير معلنة تجنّد من أجلها وسائل التلاعب. إلاّ أن ذلك لا يلغي حقيقة الأهداف الديمقراطية لعدد كبير من الحركات الاجتماعية، إن لم يكن كلّها، ولا كون الديمقراطية تشكل فعلاً شرطاً للتنمية.

إن الديمقراطية مفهوم حديث بمعنى أنّه يحدد الحداثة ذاتها. وذلك إذا ما فهمنا الحداثة على أنها ـ كما أقترح ـ اعتماد مبدأ مسؤولية الكائنات البشرية عن تاريخها ومصيرها، إفرادياً وجماعياً. وكان يجب، من أجل صياغة هذا المفهوم، التحرر

من الاستلابات الخاصة بأشكال السلطة السابقة على الرأسمالية، أكانت دينية، أو إثنية، أو ارتدت أشكالاً «تقليدية أخرى». هذه التعبيرات عن الحداثة والشرط الديمقراطي التي تستوجبه تعود إلى عصر الأنوار. وبالتالي، فالحداثة هي رديف للرأسمالية، والديمقراطية التي تنتجها محدودة بحدود الرأسمالية ذاتها. فهي لا تشكل سوى مرحلة، في هذه الأشكال التاريخية البرجوازية ـ التي لم يمارس أو يُعرف سواها حتى الآن. لم تصل بعد أيّ من الحداثة أو الديمقراطية إلى المدى الأخير في تطورهما المحتمل. لهذا السبب أفضّل الكلام عن الدمقرطة ـ مع التركيز على الطابع الديناميكي لمسار لم يستكمل ـ أكثر من الحديث عن الديمقراطية ـ التي تقوي الوهم بإمكانية تقديم صيغة نهائية لهذا المصطلح.

تأسس الفكر الاجتماعي البرجوازي، منذ أصوله في «عصر الأنوار»، على الفصل بين الميادين المختلفة في الحياة الاجتماعية ومن بينها ميداني الإدارة الاقتصادية والإدارة السياسية، واعتماد مبادىء مختلفة وخاصة تحمل المتطلبات المتميزة «للعقلانية» في كل من هذه الميادين.

وفق هذه الروحية تصبح الديمقراطية المبدأ العقلاني للإدارة السياسية الجيدة. ولأنّ الناس (من دون النساء طبعاً في تلك المرحلة)، أو البعض منهم (الميسورين والمتعلمين كفاية) هم عقلانيون فعليهم مسؤولية صياغة القوانين التي يرغبون العيش في ظلّها ومن ثمّ اختيار المسؤولين عن تطبيقها (بالانتخاب).

أما الحياة الاقتصادية فقد كانت تُدار، على العكس، بمبادىء أخرى فُهمت بدورها كتعبير عن مستلزمات «العقل» (المرادف للطبيعة الإنسانية): الملكية الخاصة، حق المبادرة، المنافسة في الأسواق. وهنا نتعرف إلى جملة من المبادىء الرأسمالية التي لا علاقة لها بذاتها، بمبادىء الديمقراطية. وتتقلص العلاقة أكثر إذا اعتبرنا أنّ الديمقراطية تفترض المساواة بين الجميع، وبالطبع بين الرجال والنساء (مذكرين بن الديمقراطية الأميركية نسيت العبيد حتى سنة 1865 ونسيت الحقوق المدنية الأولية لأبنائهم حتى سنة 1960. المساواة إذاً بين المالكين والذين لا يملكون (مع الإشارة إلى أن الملكية الخاصة لا توجد إلا بالاستثناء، أي إذا كان هناك من لا يملك).

يطرح الفصل بين المستويين الاقتصادي والسياسي بالجملة مسألة الميل إلى الالتقاء أو إلى التفارق بالنسبة لمحصّلة المنطقين اللذين يديرانهما. بمعنى آخر: «هل الديمقراطية»، وهي الكلمة التي تختصر الإدارة الحديثة للحياة السياسية، «والسوق» وهي تلك التي تختصر الإدارة الرأسمالية للنشاط الاقتصادي يميلان نحو التلاقي أو الافتراق؟

إن المسلّمة التي يقوم عليها خطاب روح العصر، والمصاغة ببداهة لا تقبل النقاش تؤكّد ميل المصطلحين إلى الالتقاء. الديمقراطية والسوق يولدان من بعضهما ويشترط وجود كلّ منهما الآخر. ولكن تبيّن من تكذيب التاريخ الحقيقي لهذه المسلّمة أنّها خاطئة تماماً.

لقد كان مفكرو عصر الأنوار أكثر تطلباً من معاصرينا المبتذلين. فقد طرحوا السؤال المزدوج عن سبب هذا الميل إلى الالتقاء وعن شروطه. وجوابهم على الأوّل كان مستوحى من مفهوم «العقل»، بوصفه القاسم المشترك لأنماط الإدارة المختلفة. فإذا كان الناس عقلانيين لا يمكن لنتائج خياراتهم السياسية إلاّ أن تدعم الخيارات التي ينتجها السوق من جانبه. طبعاً، بشرط أن يكون حق الممارسة الديمقراطية مقتصراً على الكائنات المعطاة نعمة العقل وحدهم. أي بعض الرجال، من دون النساء الذين نعرف أنّهن عاطفيات ولا عقلانيات، ولا العبيد طبعاً، ولا الفقراء والمحرومين (البروليتاريون) الذين لا يستجيبون إلاّ لغرائزهم. لا يمكن للديمقراطية إلاّ أن تكون انتقائية ومقتصرة على الذين هم في الوقت نفسه مواطنون ومتعهّدون. ولا شك أنّ الخيارات الانتخابية لهؤلاء ستكون دائماً متناسبة مع مصالحهم كرأسماليين. ولكن فجأة تفقد السياسة استقلاليتها تجاه الاقتصاد في هذا التوجه نحو التلاقي ـ لكي لا نقول نحو الاستتباع. والإستلاب الاقتصادوي يعمل هنا بكلّ أدواته لكي يخفي هذا الإلغاء لاستقلالية السياسيّ.

لم يكن توسيع الحقوق الديمقراطية وشمولها مواطنين آخرين نتاجاً عفوياً للتطور الرأسمالي ولا تعبيراً عن أحد موجباته. بل بالعكس انتُزع هذا التوسّع تدريجياً من قبل ضحايا النظام، الطبقة العامة، ثمّ النساء فيما بعد. إنّه إذاً نتاج النضالات ضد النظام، حتى عندما يتمكّن هذا الأخير من التكيف معها

«وقطف ثمارها»، كما يُقال. كيف يتم ذلك وبأي ثمن؟ ذلك هو السؤال الذي يجب أن يطرح على هذا الصعيد.

كان لا بدّ لهذا التوسّع أن يكشف التباين الكامن بين إرادة الأغلبية ـ وهم المستغلّون في النظام ـ التي تعبّر عن نفسها من خلال الاقتراع الديمقراطي، والمصير الذي يخبئه لهم السوق. يُخشى إذاً أن يصبح النظام غير مستقر، بل متفجّراً. فهناك على الأقل خطر ـ واحتمال ـ أن يخضع السوق لمصالح اقتصادية متناقضة مع أولويات الربحية القصوى للرأسمال. بمعنى آخر هناك خطر بالنسبة للبعض (الرأسمال)، واحتمال بالنسبة للآخرين (العمال ـ المواطنون)، بأن تضبط السوق بوسائل خارجة عن المنطق الوحيد الجانب لتوسّعه. وقد حصل ذلك في بعض الشروط التاريخية مثل دولة الرفاه بعد الحرب.

ولكن هذه الوسيلة ليست الإمكانية الوحيدة للجم التفارق بين الديمقراطية والسوق. فإذا ما أنتج التاريخ العملي شروطاً تصبح معها حركة الاعتراض الاجتماعي ممزقة وعاجزة، وتصبح بالتالي الإيديولوجية المسيطرة سائدة من دون بدائل، عندئذ يمكن أن فرغ الديمقراطية من أي مضمون مزعج للسوق أو خطير عليها. عندئذٍ تصبح الممارسة هي ما أسميته «الديمقراطية الخفيضة التوتر». يمكن أن يقترع المرء بحرية كما يشاء: أبيض، أزرق، أخضر أو أحمر. في أي حال لا قيمة لكل ذلك. فالمصير يتحدد خارج البرلمان، أي في السوق.

ويجد خضوع الديمقراطية للسوق انعكاسه في اللغة السياسية. التبدّل (أي تغيير الأشخاص لاستمرار الأمور) يحلّ محل البدائل.

نحن اليوم نعيش هذه الحالة لكنها حالة لا تترجم تقدم الديمقراطية كما يحاول البعض إقناعنا، بل أزمتها المغلّفة أحياناً «بتوتاليتارية رخوة» (بل فاشية رخوة) تجد في «الصحيح سياسياً» مثالها الأميركي المعبّر. إنها أزمة خطيرة لأنها تحمل، مع تآكل مصداقية ومشروعية الآليات الديمقراطية السائدة، مخاطر تراجع أكثر حدة نحو الإلغاء التام، أو استبدالها بإجماع وهمي قائم على الدين أو العصبية الإثنية مثلاً. في أطراف النظام، حيث الديمقراطية عاجزة بسبب خضوعها لمتطلبات الرأسمالية المتوحشة، تتحول هذه الديمقراطية مسخرة مبكية، من نوع «تجارة الكشّبة»، كأن يستبدل موبوتو بمئتي حزب موبوتي.

إن أطروحة الفكر البرجوازي الاجتماعي الأساسية، القائلة بالميل الطبيعي إلى التقاء الديمقراطية والسوق، كانت تحمل في ذاتها، منذ البداية، خطر الانزلاق إلى الحالة التي نعيشها اليوم. لأنّها تفترض وجود مجتمع متصالح مع ذاته، خالٍ من الإشكالات، كما يتصوّر بعض من يسمّى بما بعد الحداثيين. الميل إلى الالتقاء يصبح دوغما غير قابلة للنقاش. نحن إذاً في حضرة نظرية للسياسي الخيالي، لا في محاولة لفهم السياسة في العالم الحقيقي بالطريقة الأكثر علمية. وهذه النظرية

تشكّل، في ميدانها الخاص، ملحقاً «للاقتصاد الصرف» الذي لا يشكل، بدوره نظرية للرأسمالية القائمة فعلياً، وإنما نظرية لاقتصاد خيالي.

وما أن وُضعت مسلّمة «العقل» المصاغة منذ عصر الأنوار، موضع التشكيك حتّى حدّد قياس النسبية التاريخية للمنطق الاجتماعي، ولم يعد ممكناً قبول النسخة المبتذلة المنتشرة حول التقاء الديمقراطية والرأسمالية. لا بل على العكس يجري أكثر فأكثر إدراك الإمكانات السلطوية القمعية الكامنة في الرأسمالية. والجواب الذي تقدمه الرأسمالية لتحديات الجدل بين الفرد والمجموعة يحمل فعلياً كلّ مخاطر هذا الكامن.

كان يجري تجاوز تناقض الفرد ـ الجماعة، الملازم لكل مجتمع وعلى كل مستويات واقعه عن طريق إلغاء الفرد وتدجينه للمجتمع. جرى هذا في كل المجتمعات السابقة على الرأسمالية. إذ لم يكن يُعترف بالفرد إلاّ من خلال موقعه في العائلة، أو العشيرة أو المجتمع. تعابير الإلغاء انقلبت في إيديولوجيا العالم المعاصر (الرأسمال) فالحداثة تؤكد ذاتها من خلال حقوق الفرد، حتى ولو ضدّ المجتمع. هذا الانقلاب لا يشكل برأيي إلاّ الشرط الأول للتحرر أي بدايته. لأنه يحرر طاقة عدوانية دائمة في العلاقات بين الأفراد. والإيديولوجيا الرأسمالية تعبّر عن حقيقة هذه الطاقة بمعايير سلوكها الملتبس: تحيا المنافسة، وليربح الأقوى. ويتم احتواء النتائج التدميرية لهذه الإيديولوجيا، أحياناً، عن طريق التعايش مع مبادىء

أخلاقية أخرى ذات أصول دينية أو موروثة من صيغ اجتماعية سابقة. وإذا ما انهارت هذه المعيقات فإن إيديولوجيا حقوق الفرد الوحيدة الجانب، أكانت في نسخة دوساد أونيتشي بعد تبذيلهما، أو في النسخة الأميركية، لا تُنتج إلاّ الرعب في صيغة الأوتوقراطية الصلبة (الفاشية) أو الرخوة.

أعتقد أن ماركس قلل من أهمية هذا الخطر. وانطلاقاً من هاجس عدم تغذية الأوهام الماضوية، لم يلتفت ربما كما يجب للطاقة الرجعية المتضمنة في إيديولوجيا الفرد البرجوازية. يشهد على ذلك تفضيله للمجتمع الأميركي بحجة أنه لا يعاني من البقايا الإقطاعية التي تشكل في أوروبا معيقات أمام التقدم. أعتقد، على العكس، أن بعض هذه السوابق يشير إلى سماتٍ إيجابية نسبياً ترافع في صالح أوروبا، فدرجة العنف التي تهيمن على الحياة اليومية في الولايات المتحدة، وهي التي لا يمكن مقارنتها بالعنف الذي تشهده أوروبا، ربما يرجع بالضبط إلى غياب السوابق ما قبل الحديثة الخاص بالولايات المتحدة. وفيما يتعدى هذه الملاحظة ألا يمكن إرجاع، إلى هذه السوابق، دور إيجابي في بروز عناصر لإيديولوجيا تتجاوز الرأسمالية، وتضع النقاط على قيم مثل التضامن الإنسان والمروءة؟ ألا يساعد غياب هذه العناصر على الخضوع لهيمنة الإيديولوجيا الرأسمالية القوية؟ هل هي صدفة أن تكون السلطوية الرخوة (التي تتخلّلها أحياناً مراحل سلطوية قاسية كتجربة الماكرثية) إحدى السمات الدائمة المميزة للنموذج

الأميركي؟ هل هي صدفة أن تقدّم الولايات المتحدة النموذج الكامل للديمقراطية الخفيضة التوتر، لدرجة أنّ مستوى الامتناع عن التصويت هو أعلى بكثير من أي مكان آخر، وأن الأكثر فقراً هم الذين يمتنعون عن الاقتراع بصورة كثيفة؟ أرى هنا تبايناً ملفتاً بين الإيديولوجيا الأميركية التي تعطي لمقولة حرية الأفراد الأولوية المطلقة والدائمة على مقولة المساواة الاجتماعية، من جهة، وبين الإيديولوجيا الأوروبية التي تحاول أن تزاوج بين المقولتين، من دون أن تستطيع حلّ تناقضاتهما في إطار الرأسمالية. كيف تستطيع إذاً محصّلة جدلية أن تصالح، فيما يتعدّى الرأسمالية، حقوق الأفراد مع حقوق الجماعة؟ كيف ستعطي هذه المصالحة المرجوّة مزيداً من الشفافية للحياة الفردية وحياة المجتمع؟ كثير من هذه الأسئلة، التي نبحث هنا عن أجوبة لها، يستثير طرحها المفهوم البرجوازي للديمقراطية، ويرسما حدوده التاريخية.

إذا لم يكن هناك من ميل إلى الالتقاء بين السوق والديمقراطية، ولا علاقة له حتماً «بالطبيعة»، فهل يمكن أن نستنتج أنّ التطور، حتّى في فهمه المبتذل كمرادف للنمو الاقتصادي المتسارع متزاوجاً مع توسّع الأسواق، لا يمكن أن يتوافق مع ممارسة ديمقراطية أكثر تقدّماً؟

الوقائع التي تتكلم في صالح هذه الأطروحة ليست قليلة: «نجاحات» كوريا الجنوبية وتايوان والديكتاتورية العسكرية في البرازيل، والشعبويات الوطنية في مرحلة نهوضها (عبد الناصر،

بومديان، العراق البعثي... وغيرهم) لم تكن نتاج أنظمة تتمتع باحترام خاص للديمقراطية. وخلف ذلك في التاريخ، كانت ألمانيا واليابان في مرحلة اللحاق أقل ديمقراطية بكثير من منافسيهما البريطاني والفرنسي. والتجارب الاشتراكية الحديثة ـ القليلة الديمقراطية ـ سجلت معدلات نمو متميزة أحياناً.

ولكننا نلاحظ، في الاتجاه المعاكس أن إيطاليا الديمقراطية قد سجلت بعد الحرب سرعة وعمقاً في التحديث لم تحققها الفاشية رغم ادعاءاتها، وأن أوروبا الغربية عرفت مع ديمقراطيتها الاجتماعية المتقدمة (دولة الرفاه بعد الحرب) مرحلة تطورها الأكثر توهجاً في التاريخ. ويمكننا أن نعزّز هذه المقارنة في صالح الديمقراطية من خلال تعداد ديكتاتوريات لا حصر لها لم تنتج إلاّ الركود، لا بل التراجع المدمّر.

هل يمكننا إذاً أن نتخذ موقفاً نسبياً ومتحفظاً، وأن نرفض إقامة علاقة ما بين التنمية والديمقراطية، ونقول إن تزاوجهما أو تصارعهما يتعلقان بشروط ملموسة خاصة؟ يمكن القبول بهذا الموقف إذا ما قبلنا بالتعريف المبتذل للتنمية الذي يماثلها بالنمو المتسارع في النظام. ولكنها تكفّ عن ذلك ما أن نقبل بحقيقة أن الرأسمالية المعولمة هي استقطابية بطبيعتها، وأن التنمية بالتالي هي مفهوم نقدي يفرض دخوله في بناء مجتمع بديل، ما بعد رأسمالي. علماً أن هذا البناء ليس سوى نتاج إرادة الشعوب وفعلها التقدميّين. هل هناك من تعريف آخر للديمقراطية سوى ذلك المتضمن في هاتين الإرادة والفعل؟

بهذا المعنى تكون الديمقراطية شرطاً فعلياً للتنمية ولكن ذلك اقتراح لا صلة له بما يقوله الخطاب السائد في هذا الموضوع. يكرر اقتراحنا: لا وجود لاشتراكية من دون ديمقراطية، ولكن التقدم في الدمقرطة يستوجب ولوج طريق التحول الاشتراكي.

لن يتوانى المراقب «الواقعي» الذي يترصدّ هذا التحليل عن القول بأن تجربة الاشتراكية التي قامت فعلياً إنّما تدخل في حيّز مضاد لمقولته. وهذا صحيح، فالصيغة المبتذلة التي عبّرت الماركسية التاريخية السوفياتية عن نفسها من خلالها قد أعلنت فعلاً بأن إلغاء الملكية الخاصة يعني حلول الملكية الاجتماعية محلّها. لا ماركس ولا لينين أقدما على تبسيط من هذا النوع فبالنسبة إليهما لم يشكل إلغاء الملكية الخاصة على الرساميل والأرض إلاّ الفعل الأول الضروري الذي يفتح باب تحول طويل ممكن نحو بناء الملكية الاجتماعية. وهذه الأخيرة لا تبدأ بالتحدد إلاّ عندما تصبح التحولات الديمقراطية قوية إلى درجة يتحول معها المواطنون المنتجون إلى أسياد لكل القرارات التي تؤخذ على كل مستويات الحياة الاجتماعية، من مكان العمل إلى قمة الدولة. ولا يستطيع أكثر الناس تفاؤلاً أن يتخيل إمكانية بلوغ هذه النتيجة في أي مكان من العالم «في بعض سنوات»، «كتلك السنوات» التي أعلن أنّ بناء الاشتراكية سينتهي في غضونها هنا أو هناك. لأن الأمر يتعلق بمسائل لا تقل عن بناء ثقافة جديدة، مما يستوجب توالي أجيال متتابعة تتحول تدريجياً في حركتها الخاصة.

لا شك أن القارىء قد أدرك بسرعة التشابه ـ لا التعارض ـ بين اشتغال معادلة الليبرالية الطوباوية/الإدارة البراغماتية في الرأسمالية التاريخية واشتغال معادلة الإيديولوجيا الاجتماعية/ الإدارة الفعلية للمجتمع السوفياتي. فالإيديولوجيا الاشتراكية المقصودة هنا هي إيديولوجيا البلشفية التي لم تشكك في الميل «الطبيعي» نحو الالتقاء بين مناطيق المستويات المختلفة للحياة الاجتماعية وتعطي للتاريخ «معنى» مستمداً من التفسير الخطي السهل لمساره «الضروري». وهي في ذلك شبيهة بالاشتراكية الديمقراطية الأوروبية لما قبل سنة 1914. هي إذاً إحدى قراءات الماركسية التاريخية ولكنها ليست القراءة الوحيدة الممكنة لماركس (على أي حال ليست قراءتي). الميل إلى الالتقاء يعبّر عن نفسه هنا بالطريقة ذاتها: الإدارة الاقتصادية من خلال الخطة (التي هي بديل السوق) تنتج الجواب المناسب على الحاجات والمطلوب من الديمقراطية أن تعزز توجهات الخطة أمّا معارضتها فهي اللاعقلانية بذاتها. ولكن هنا أيضاً تصطدم الاشتراكية المتخيلة بموجبات إدارة الاشتراكية القائمة فعلياً، التي تتواجه بمشكلات فعلية وجدية، من بينها مثلاً، تطوير القوى المنتجة من أجل «اللحاق».

وتتحسّب السلطة لذلك بممارسات لا تغتفر. التوتاليتارية عامل مشترك في النظامين وتعبّر عن نفسها بالأسلوب ذاته: النفاق المنهجي. وإذا كانت تعبيراتها أكثر حدّة في الاتحاد السوفياتي، فذلك لأن التأخر المطلوب إلغاءه كان يلقي على

الوضع بثقله الكبير. في حين أن تقدم الغرب منح مجتمعاته وسائل مريحة يستطيع الاسترخاء عليها.

إن التخلي عن مقولة التوارد (الميل نحو الالتقاء)، «والحتمية»، والقبول بتأزّم منطق كل من المستويات المختلفة، أي قبول مفهوم التحديد المنخفض، هو شرط ليس فقط لتفسير التاريخ بطريقة تصالح النظرية والواقع ولكنه أيضاً شرط لابتكار استراتيجيات تعطي للفعل طاقة حقيقية أي تسمح بتحقيق التقدم الاجتماعي في أبعاده كافة.

إن العلاقة الوثيقة التي تقوم بين التنمية والدمقرطة لا علاقة لها بالثرثرات التي تقدمها في هذا الصدد الإيديولوجيا المسيطرة ذات الخطاب الركيك والملتبس، والرجعي، رغم بعض مظاهره، الذي يخدم ويوظف كلياً من قبل سلطة الرأسمال السائدة.

الديمقراطية هي مفهوم كوني، في حين أن الخطاب المسيطر ـ حتى عند بعض القوى التي تصنف نفسها يساراً ـ يقدم لها تفسيراً مجتزءاً ينفي في النهاية وحده الجنس البشري لمصلحة «أجناس»، و«جماعات»، و«تجمّعات ثقافية» إلخ، وتقدم «الجماعية» الأنكلو ـ ساكسونية مثالاً صارخاً لنفي المساواة الفعلية بين البشر. والرغبة الساذجة في «التنمية الجماعية ضمن أشكالها الخصوصية، التي يُزعَم أنها نتاج الإرادة الديمقراطية التي تعبّر عنها هذه الجماعات (كالسود في الولايات المتحدة، وغيرهم من تجمعات أبناء الضواحي ذوي

الأصول المشتركة الأجنبية)، هي رغبة في أسر الأفراد ضمن هذه الجماعات، وإغلاق الجماعات في أطر وحدود التراتبية التي يفرضها النظام. إنّها نوع من العنصرية التي تجرؤ على الاعتراف بنفسها.

وتتخذ الحجة التي يقدّمها المدافعون عن هذا النمط من «التنمية الجماعية» شكلاً براغماتياً وديمقراطياً بمعنى القيام بشيء ما تجاه المحرومين والضحايا الذين تضمّهم هذه الجماعات، وفي الوقت نفسه إطلاق الحرية لها لكي تعبّر عن نفسها كما هي. وليكن أن الكثير من الخطابات الكونية لا تتجاوز حدود البلاغة الصرف، ولا تستدعي أية استراتيجية عمل لتغيير العالم، الأمر الذي يستوجب توجيه الانتباه نحو أشكال محددة من النضال ضد الاضطهاد الذي تعانيه هذه الجماعة أو تلك. إلاّ أنّ هذا الاضطهاد لا يمكن إلغاءه إذا ما قدمنا له الإطار الذي يعيد إنتاج نفسه فيه، حتى ولو في صورة ملطّفة.

وتعلّق الأفراد بالجماعة ليس إلاّ نتاج أزمة الديمقراطية، مهما كان تعبيراً يمكن احترامه بشكل مجرّد. ولأنّ فعالية ومصداقية ومشروعية الديمقراطية تتآكل تلجأ الكائنات البشرية إلى أوهام الهويات الخاصة التي يمكن لها أن تحميهم. عندئذ تصبح الثقافوية، أي تمسّك كل من هذه الجماعات (الدينية، الإثنية، الجنسية وغيرها) بقيمها الخاصة التي لا تتجزّأ، موضوعاً على جدول أعمال اليوم. وهذه الثقافوية ليست تتمّة

للديمقراطية، ولا وسيلة لتحقيقها عملياً، بل نقيضها.

والاقتراحات الساعية إلى دفع المساواة بين الجنسين من خلال اعتماد مبدأ الحصص (كوتا) ينبع من خطأ التقدير نفسه. لن أقدّم هنا أي نقد لهذه المقترحات فما قدّمته إليزابيت بادينتر يبدو لي حاسماً (لوموند عدد رقم 284 شباط 2000، صفحة 7 ـ المقال مكتوب في 16 حزيران 1996). الأمر هنا يتعلق «بثورة مضادة تعتبر أن البيولوجي قانون يحكم السياسي؛ حيث تضامن الجنس يعلو على المصالح المشتركة للكائنات البشرية». إنها لأشكال قميئة من معاداة الأنثوية، مقنّعة برغبة الدفاع عن النساء واحترام «خصوصيتهنّ» (فإنهن أكثر رقّة من الرجال الذين هم أكثر تسلطاً). مثل هذه الاقتراحات تكشف أنّ معاداة الأنثوية ليست أقل حضوراً في بعض المجتمعات التي تنكرها بخبث، ممّا هي في المجتمعات التي تكشف بسهولة عن موقفها الخاطىء نفسه.

وننزل درجة أخرى إذا ما شئنا أن نتفحّص الخطاب الدارج، المعمّد باسم ملفت هو «الإدارة الحكيمة». لأن هذا المصطلح يستوعب كل شيء، وعاءٌ وخم لكلّ وسائل الإدارة التقنية التي تُعرض فوضوياً بعد أن تتخذ جميع الاحتياطات لتمويه المشكلات الفعلية المتعلقة بالسلطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. خطاب ساذج محشو بالأمنيات الورعة الذاهبة من الفضاء على الفساد إلى تحسين أداء هذا القطاع أو ذاك.

تفاهات معروضة بأسلوب «المدير» الأميركي الذي لا مثيل

له. فلنترك هذه الخطابات للأساتذة «الأخصائيين» في البنك الدولي.

VII ـ إعادة انتشار الرأسمالية وسؤال التنمية الجديد

لا أعتقد أنّه يمكن أن نستخلص من ملاحظة وتحليل المستجدات في النظام الاقتصادي المعولم المعاصر رؤيا مستقبلية تحظى بقدرة كافية على التحقق، لتبدو حاصلة تقريباً. والإشارة إلى هذا لا تعني بالطبع تجاهل أهمية «الوقائع الجديدة». يبقى أن الوقائع لا تتكلم عن نفسها إطلاقاً، وأن التحليلات التي تتناولها هي التي تسمح بإعادة وضعها في إطار يعطيها معنى ما ويكشف عن الميول البنيوية في التطور البعيد المدى من دون الخلط بينها وبين التغيرات الظرفية العابرة. ولا يكتفي الخطاب السائد بالخلط غالباً، في صيغ مبتذلة، بين العابر والدائم وإنّما يغرف من حتمية اقتصادوية تسمح له بأن يؤكد، بلا انقطاع، وبوقاحة تعادل ما فيه من جهل، «بأن لا وجود لبدائل»، مثلما كانت تحب السيدة تاتشر أن تردّد.

يركّز عرض العناصر التي أقترحها للسجال هنا على بعض المشاكل والأسئلة التي تبدو لي الأهم، وهي:

(I) هل يمكن تقديم تشخيص مقنع لما هو دائم في «الجديد»، وما له من مفاعيل ستكمل انتشارها في المدى

البعيد، وتمييزه عمّا هو عابر، أي ما هو مرتبط بأزمة التراكم التي تميّز مرحلة الانتقال الراهنة؟

(II) كيف نحلل التفاعل المتبادل الممكن بين التحولات الطويلة المدى من جهة وبين المناطيق الجوهرية والثابتة التي تحدد الرأسمالية، من جهة أخرى؟ الأجوبة التي تُعطى يجب أن تسمح بإزاحة خطر استبدال تحليل التناقضات القديمة أو الجديدة القابلة للتطور مستقبلاً بخطاب مسطّح عن الأمنيات الورعة الذي يلازم جزءاً لا بأس به من الأدبيات الرائجة حول هذا الموضوع.

من جهتي أضع تحت عنوان التحولات الثابتة الأكيدة تلك المتعلقة بالتطور الفائق لقوى الإنتاج والدمار من جهة، وتلك المتعلقة بالثورة العلمية والتكنولوجية و«مفاعيلها الحضارية»، من جهة أخرى، (تنظيم العمل والحياة الاجتماعية، الحركة الاجتماعية وأشكال تعبيرها. . . إلخ).

لقد بلغ تطور القوى المنتجة ـ وهي في الوقت نفسه القوى التدميرية ـ مستوى بات نقطة تحول نوعي. وهو يخاطبنا بتعابير جديدة. فترسانة الأسلحة النووية باتت قادرة على القضاء على كل أشكال الحياة على الأرض. وهذا الواقع الجديد يستوجب عدم استخدامها، وإزالتها جميعها. حلف شمال الأطلسي اتخذ الموقف المعاكس عندما عاد إلى مبدأ تسوية الأزمات السياسية عن طريق الحرب. في ميادين أخرى، مثل البيولوجيا الوراثية، تسمح المعارف العلمية المكتسبة بمستوى من التدمير لا تعرف

نتائجه بعد. الأمر الذي يفرض إدارة جماعية لاستخدامها. تلك هي الوسيلة الوحيدة لكي تندرج في النظام المبادىء الأخلاقية الضرورية لاستمرار الحياة الإنسانية. وعندما يعلن النظام عن إرادته في خصخصة كل شيء فإنما يختار الوجهة المعاكسة تماماً. إن تطور القوى المنتجة يثبت أن المقاييس الأساسية للرأسمالية لم تعد تؤدي إلى التنمية الاجتماعية بل إلى الدمار الذاتي. وبالتالي لا بدّ من تجاوزها.

وقضية البيئة تجد مكانها هنا أيضاً. فلأول مرة في تاريخ البشرية أصبح خطر تدمير أطر الحياة على الأرض خطراً حقيقياً. ولا يمكن لأي مشروع مجتمعي أن يكون مبرّراً إذا ما تجاهل هذه الحقيقة. ولكنني أضيف من جهتي التأكيد الفج بأن الرأسمالية، أيّاً كان شكل تنظيمها، عاجزة عن الرد على هذا التحدّي. لأن الرأسمالية ببساطة تقوم على عقلانية حسابية قصيرة المدى، كما يعبّر عن ذلك مفهومها «تبخيس المستقبل» في حين أنّ أخذ هذه المسألة بالاعتبار الجدي يستوجب اللجوء إلى عقلانية بعيدة المدى جداً (أبدية تقريباً). وبروز قضية البيئة هو، بنظري، أحد الإثباتات على وجوب تجاوز الرأسمالية كصيغة حضارية. الأمر الذي لا يقبله إلاّ قلّة من «الخضر» مع الأسف.

ولنتناول بعد ذلك الثورة العلمية والتكنولوجية الجارية، وتحديداً كل ما يتعلق بالمعلوماتية في هذه الثورة.

تمارس هذه الثورة المعاصرة (والمعلوماتية بالدرجة الأولى) تأثيراً بالغاً يفرض إعادة بناء المنظومات الإنتاجية (وتحديداً من خلال تسهيل التبعثر الجغرافي للفروع المدارة من بعيد). لهذا السبب تعيش آليات العمل فترة تقلب عميق. فمكان أنظمة العمل المتسلسلة (التايلورية) تحل أشكال جديدة وتصيب في العمق بنية الطبقات الاجتماعية وفهمها لمشكلات تفريع أسواق العمل. ذلك تغيّر سيلقي بثقله إلى مدى طويل. قدّمتُ، في هذا الشأن، بعض التأملات المتعلقة بمدى ومحتوى قانون القيمة الذي يشكّل، كما نعلم عنصراً أساسياً من الرأسمالية، بمعنى أننا لا نستطيع أن نفكر الرأسمالية من دون قانون القيمة. في حين أن اتجاه التطور يؤدي إلى ما اقترحت تسميته «اضمحلال قانون القيمة»، ما يعني أيضاً أن الرأسمالية يجب تجاوزها. وهذا يمكن بطرقٍ مختلفة: بالاشتراكية ـ التي تشكل الجواب الإنساني الوحيد الممكن في وجه التحدي المطروح ـ أو عبر إقامة نظام عنصري معمّم حيث لا يقوم التمايز الاجتماعي على المشاركة في خلق القيمة (حتى عندما تؤدي هذه المشاركة إلى الاستغلال)، ولكن على معايير أخرى شبه سياسية ـ ثقافية. وقد بيّنت الإمكانية «المادية» لاشتغال نظام من هذا النمط من خلال نموذج بسيط عن إعادة إنتاج قاعدته الاقتصادية.

إن الأدبيات التي تتناول التحولات في تنظيم العمل المتلازمة مع انتشار الثورة التكنولوجية هي غاية في الوفرة،

ومن المستحيل استعراضها في هذه الدراسة. ولدى استبقاء روحها المسيطرة أستخلص بأنها تبدو لي على مستوى مقبول من السذاجة. فهذه الأدبيات تقدّم فرضياتها كما لو أن الرأسمالية قادرة «على التكيف مع كل شيء» وأستحضر هنا بالتحديد الأدبيات التي تعالج النموذج الجديد للاجتماعي والمجتمع الذي قد يرتكز إلى تنظيم «من الشبكات» (في مكان سلسلات التراتبية)، والتفاعل المتبادل بين «المشاريع» (بديلاً، جزئيّاً على الأقل، عن الوحدة التي تمثلها المؤسسة الإنتاجية. والحقيقة ليست كذلك. فالرأسمالية قوية كفاية، في بعض الظروف «لكي توظف» في صالحها تحوّلات تحمل في ذاتها إمكانيات أخرى للتطور. وأقدم هنا مثالين ساطعين:

الأول: يتناول مجتمع الشبكات الجديد الذي يفتح آفاق تأكيد الاستقلالية الخلاقة لدى الأفراد. هذا المجتمع يجري بناؤه تحت أبصارنا. فما هي الإنعكاسات الاجتماعية الواقعية المتلازمة معه؟ الزيادة السريعة والمذهلة في حصة مداخيل الرأسمال والملكية على حساب حصة العمل، التهميش، والإفقار، والإبعاد الذي يطال نسباً متعاظمة من السكان. هذه الوقائع تعدم مزاعم الخطاب المسيطر القائل بأن الفرد قد أصبح صانع التاريخ، وأن الطبقات والأمم قد غدت مفاهيم بالية. يظلّ الفرد كائناً اجتماعياً أسير نير الاضطهاد والاستغلال الذي ينبني عليه مجتمعنا المعاصر.

الثاني: يتعلق بالاستقلالية المزعومة التي اكتسبتها المؤسسة الكبيرة إزاء الدولة، وهذه إحدى الموضوعات المفضلة في

الخطاب المعادي للدولة والخاص بروح هذا العصر. بالطبع ليست المؤسسة العملاقة شيئاً جديداً في تاريخ الرأسمالية. إلاّ أنّ الشركات الكبرى عابرة القوميات تظلّ شركات وطنية (وتحديداً من خلال ملكية رأسمالها، والإشراف عليه، بصورة أدق) يمتد نشاطها أبعد من حدود موطنها الأصلي. كلّها بحاجة لدعم إيجابي وفاعل من دولها، لكي تستطيع أن تتمدّد. إلاّ أنّها أصبحت من القوة بحيث تستطيع أن تطوّر استراتيجية خاصة بتوسعها خارج منطق سياسات الدولة. وهي لذلك تتمنى أن تلحقها باستراتيجياتها الخاصة. والخطاب النيوليبرالي المعادي للدولة يقنّع هذا الهدف لكي يشرّع منطق الدفاع عن المصالح الخاصة التي تمثلها هذه الشركات. «فالحرية» التي يطالب بها ليست حرية الجميع، بل حرية الشركات بأن ترفع مصالحها فوق مصالح الآخرين وعلى حسابهم. بهذا المعنى الخطاب النيوليبرالي هو خطاب مؤدلج كليّاً ومخادع. فمعادلة الرأسمال الاحتكاري الخاص/الدولة هي معادلة غامضة ولا أحد يستطيع أن يجزم لأيّ ستكون الغلبة في النهاية، ورغم أن الدولة تبدو خاضعة تماماً للمصالح الخاصة فهذا لا يعني أن المعادلة ستظل ثابتة على هذا النحو. العابر هنا قد جرى تحويله إلى ثابت وغير قابل للارتداد.

لا تستطيع الرأسمالية أن تمتص كلّ الموجبات التي يفرضها تطور معين وتظل في الوقت نفسه رأسمالية. ولكنها تستطيع إمّا أن «توظّف» هذا الموجب أو ذاك في بعض الشروط، كما في

الشروط التي تتحكم بإعادة انتشارها المعاصر بسبب غياب أي مزاحم، أو أن تمتص هذا الموجب وأن تطلق تحولاً في اتجاه نظام آخر. وعندئذٍ نكون في المرحلة التي أسميها «الانتقال الطويل». وإنّي أدرك بأن اقتراح هذا الانتقال الطويل نحو الاشتراكية ـ التي لا ترادف عندي الالتحاق بالطروحات الإصلاحية التقليدية ـ لم تكن هي أيضاً اقتراح الماركسية التاريخية في القرن العشرين. ولكن في النهاية لا يتجاوز عمر الرأسمالية، التي لم تأخذ شكلها النهائي إلاّ مع الثورة الصناعية، قرنين من التاريخ، ومع ذلك فقد بلغت مرحلة الاهتراء الذي يستوجب تجاوزها موضوعياً؛ في حين أن الانتقال من الإقطاعية الأوروبية الغربية إلى الرأسمالية قد استغرق ثلاثة قرون، هي قرون الميركانتيلية من 1500 حتى 1800.

يبقى أيضاً أنّ الانتقال دائماً غير أكيد ولا نعرف إلى أين تمّ الانتقال إلاّ بعد حصوله. بالنسبة لدوافع التحديد المنخفض في التاريخ يمكن تجاوز الرأسمالية إمّا ببناء تدريجي للاشتراكية (وهو الخيار المرغوب الذي يفرض وضع الأدوات المتجانسة مع الهدف)، أو ببناء نظام آخر من الاضطهاد والاستغلال الذي قد يكون شيئاً آخر غير الرأسمالية ولكنه لا يقل عنها بشاعة وترويعاً. في أي حال، كل ثورة تكنولوجية تحوِّل بين تنظيم العمل. وإذا ظل المجتمع طبقياً، فإن الطبقات لا تلغى بأي حال بسبب هذه التحولات، وإنما تغير شكلها إلى درجة

أن وهم زوالها ـ أو ذوبانها في وقائع أخرى ـ يمكن أن يبدو كحقيقة في بعض الشروق، كما هو الحال راهن. وبالتالي فإن أشكال التنظيم الاجتماعي والحركات التي تعبر عن هذا المشروع أو ذاك، وكذلك إشكالاتها، تصاب، بسبب الثورة التكنولوجية بتحولات عميقة. سأعالج بعض المسائل التي تطرحها هذه التحولات، وغموض تجلياتها في مكان آخر: فهنا أيضاً يمكن أن يتعايش الأحسن والأسوأ.

على نقيض عناصر التحولات البعيدة المدى، لا أعتقد أن عناصر أخرى تستحق أن تعامل على هذا الأساس. إلا أن الخطاب المسيطر يزعم بأنها تتناول تحولات «لا عودة عنها». ربما لأنها مفيدة في الوضعية الراهنة وتخدم المصالح المسيطرة، أي مصالح الرأسمال. وأضع على رأسي قائمة هذه التحولات مسألة التمييل (Financiarisation).

التمييل بنظري ظاهرة ظرفية بحث لأنها نتاج للأزمة. ففائض الرساميل الذي لا يستطيع ـ ضمن البنى القائمة ـ أن يجد منفذاً له في توسع النظم الإنتاجية، يشكل تهديداً خطيراً للطبقة المسيطرة: هو التهديد بانخفاض كبير في قيمة الرأسمال. وتفرض إدارة الأزمة إذاً إيجاد منافذ مالية تسمح بتجنب الأسوأ. إلا أن الهروب إلى الأمام في نهج التمييل لا يخرج من الأزمة، بل على العكس يغلقها في لولب ركودي لأنه يفاقم اللامساواة في التوزيع ويلغم الشركات على الدخول في اللعبة المالية. بهذا المعنى لا يشكل التمييل مرادفاً لهيمنة

المؤسسات المالية على الآخرين فقط بل هو سيطرة المنطق المالي في الإدارة لدى مختلف أنواع الشركات.

الخطاب المسيطر في مسألة التمييل يركز على مشكلات من نوع آخر تماماً، هي تلك المتعلقة بانفجار الصناديق التعاقدية مع ميل سكان الثلاثية المتزايد نحو الشيخوخة. في بعض هذه التحاليل تقدم «كتلة الدائنين» هذه، كما لو كانت قوة اجتماعية متشكلة وواعية لمصالحها. وهنا الأمر يتعلق بمجموع المتقاعدين، والمأجورين «الثابتين»، المهجوسين أولاً بإبعاد شبح التضخم، والمستفيدين من معدلات الفائدة المرتفعة، ومن الترسمل المالي لصناديقهم. وهذه الكتلة توضع في الموقع النقيض للمهمّشين، والعاطلين عن العمل، والعمال الموقتين. وبالتالي لا يعود الانقسام الاجتماعي إلى التعارض بين الرأسمال والعمل، في مجموعهما، بل تعارض كتلة الدائنين «التي تجمع عملاً ورساميل» مع الكتل المهمّشة. هذه المسألة تستحق المناقشة لأن الترسمل الخاص للصناديق «وهي الشكل الأميركي» يتعارض مع تقاليد البلدان الأوروبية، ومع اليسار عموماً، التي تفضل عليه نظام التوزيع. بالطبع اختارت الأنظمة الأوروبية أن تستبدل نظام التوزيع بالنمط الأميركي إلا أن هذا لا يشكل استراتيجية هادفة إلى إنشاء كتلة لم توجد بعد، ولا هو نتاجاً حتمياً للتطور. هو ببساطة محاولة مفيدة للقوى المسيطرة تسمح بكسر جبهة العمل الممكنة القيام.

وإذا ما انتقلنا إلى مستوى العولمة فسنصطدم مرة جديدة بتحولات قد لا تكون إلا مظاهر خادعة، ومن دون مستقبل أكيد. أفكر هنا تحديداً بحالة النهوض «الآسيوي» المذهلة شكلاً.

في الأزمة العامة التي تضرب النظام منذ ثلاثة عقود يرتسم قطع جديد بين «الشرق والغرب». فالأزمة تعصف في القارة الأميركية، وأوروبا الغربية وأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق. عوارض الأزمة: نموّ بطيء (صفر وحتى سلبي في كثير من بلدان الشرق ومناطق العالم الثالث المهمّشة) تناقص التوظيفات في النشاطات الإنتاجية، زيادة البطالة والعمل الموقت وانتفاخ النشاطات «غير الرسمية إلخ». كل هذا يترافق مع تفاقم اللامساواة في التوزيع. وهذا الركود مستمر بعناد رغم أن الخطب الرسمية تتعامل معه بلغة «التراجعات» و«الإنطلاقات». ورغم بعض المظاهر ـ مثل ارتفاع معدلات النمو في الولايات المتحدة وتناقص معدلات البطالة النسبية ـ تظل «الانطلاقة» (كما في حالة بريطانيا أيضاً) هشّة لأنها مرتكزة إلى عملية تمييل هي، بذاتها، مهددة. فالحقيقة أن الإنفاق العسكري هو الذي يستمر في تشكيل القاعدة الأكثر ثباتاً للاقتصاد الأميركي. نقيضاً لذلك، قدّمت بلدان شقي آسيا (الصين وكوريا)، وجنوب شرقي آسيا، والهند انطباعاً مديداً بأنها تقع خارج المناطق المأزومة منذ وقت طويل. فمعدلات التوظيف في توسع النظم

الإنتاجية، ومعدلات النمو حافظت على مستوياتها خلال العقود الأخيرة (كما في الهند)، أو تقدمت بوضوح (كما في الصين وكوريا وجنوب شرقي آسيا). هذا النمو المتسارع ترافق مع مستوى أدنى من تعاظم اللامساواة، علماً أن هذه الملاحظة يجب أن تؤخذ نسبياً. واليابان نفسها استفادت من المناخ العام الخاص بهذا «الشرق الجديد» قبل أن تدخل بدخل بدورها، ولو متأخراً، في أزمة كانت بالغة العمق فعلاً. هل ستشكل الأزمة المالية التي تضرب كوريا وجنوب شرقي آسيا منذ سنة 1997 وتهدد الصين بدورها خاتمة لهذا «الاستثناء الآسيوي» وانقسام شرق ـ غرب الذي يعبر عنه؟

سال كثير من الحبر على «المعجزة الآسيوية». ما الذي لم يكتب عن أن آسيا أو آسيا ـ الهادئ هي مركز المستقبل الذي ينبني، وهي التي ستنتزع من المحور الأوروبي الشمالي سيطرته على الأرض، وأن الصين هي قوة الغد العظمى! إلا أن هناك مسائل واستنتاجات استخرجت من الظاهرة الآسيوية، تستحق، رغم تسرعها بنظري، أن تكون هدف نقاش جدي. فقد استُنِد إلى هذه الظاهرة لكي يعاد النظر في نظرية الاستقطاب الملازم للتوسع الرأسمالي العالمي (الذي يُماثل، مع الأسف، مع النسخ المبتذلة للتبعية، في كثير من الأحيان)، وكذلك باستراتيجيات فك الارتباط المقترحة أن تشكل رداً على تحديات الاستقطاب. ويقدم إثبات بأن «اللحاق» ممكن، وأفضل ما يسمح به هو الانخراط النشيط من العولمة (كالتوجه

للتصدير مثلاً) وليس عن طريق فك ارتباط وهمي (هو المسؤول، كما يقال، عن الكارثة السوفياتية). فالعوامل الداخلية ـ ومن بينها عامل «الثقافة» ـ يمكن أن تكون في أساس نجاح أولئك الذين فرضوا أنفسهم فاعلين نشطاء في هندسة العالم، وفشل الآخرين الذين همشوا وأخرجوا رغماً عنهم من النظام. لكي نستطيع أن نتقدم في نقاش هذه المسائل المعقّدة يجب الاهتمام بالتميز الدقيق بين مستويات التحليل المختلفة التي تتناول البنى الاجتماعية الداخلية والقوى الفاعلة على مستوى النظام العالمي. فهذه وتلك تتمفصل بطريقة لا بد من توضيحها إذا أردنا فعلاً أن نذهب أبعد من السجال السهل، القليل الفائدة. إن الانخراط النشيط والمراقب في العولمة هو خيار مختلف جداً عن الستراتيجية الاقتصادية المبنية على أولوية الصادرات فهذان خياران ينبنيان على كتل اجتماعية داخلية مختلفة. ونجحت بلدان آسيا الشرقية بمقدار ما استطاعت إخضاع روابطها الخارجية لمتطلبات تنميتها الداخلية تحديداً، أي بمقدار ما رفضت «التكيف» للاتجاهات المسيطرة عالمياً. وذلك هو تعريف فك الارتباط، الذي يخلطه قارىء متسرع مع مفهوم الانعزال (الأوتاركية).

والاستقطاب، مثل أي جانب من جوانب المجتمع الرأسمالي، لا يتحدد مرة وإلى الأبد في شكل نهائي. وما جرى تجاوزه فعلاً هو الشكل الذي عبر عن نفسه من خلاله خلال قرن ونصف: التعارض بين بلدان مصنعة وأخرى غير

مصنعة. هذا الشكل الذي أطاحت به حركة التحرر الوطني في الأطراف، وفرضت على المركز أن يتكيف بدوره مع التحولات الناجمة عن تصنيع الأطراف (ولو بصورة غير متساوية). هل نستطيع أن نخلص على ضوء هذا الاستنتاج إلى أن بلدان الشرق الآسيوي هي في طور «اللحاق» بمراكز الثلاثية؟ الأطروحة التي أقترحها هنا تقود إلى استنتاج مختلف تماماً: فمن خلال احتكارات الثلاثية الخمسة ينتج قانون القيمة المعولم استقطاباً متجدد الأشكال، مستتبعاً صناعات الأطراف الدينامية. ولن تتفلت الصين من هذا المسار إذا ما اختارت الاندماج أكثر في التقسيم الدولي للعمل.

إن موقع أي بلد على الهرم العالمي يتحدد بمستوى تنافسية منتجاته في السوق العالمية. ولا يفترض الاعتراف بهذه البداهة الموافقة على وجهة النظر الباهتة للابتذال الاقتصادوي. والقائلة بأن بلوغ هذا الموقع يتم عبر تنفيذ سياسات اقتصادية «عقلانية» تقاس عقلانيتها بمعيار وحيد هو خضوعها «للقوانين الموضوعية للسوق» المزعومة. ونقيضاً لهذه الترهات المقبولة كتحصيل حاصل، أزعم بأن «التنافسية» هي نتاج معقد لجملة من الشروط الفاعلة في حقل الواقع بجملته ـ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وأن المراكز تستخدم، في هذه المعركة غير المتكافئة، «احتكاراتها الخمسة» وتمفصل عليها فاعلية أدائها. وهذه الاحتكارات هي (I) الاحتكار الذي تتمتع به المراكز المعاصرة في ميدان التكنولوجيا. وهو يتطلب مبالغ

هائلة من الإنفاق وحدها الدولة الكبيرة والغنية قادرة على تحملها. ومن دون هذا الدعم ـ الذي يغفله الخطاب الليبرالي تحت ستار من الصمت ـ وبخاصة دعم النفقات العسكرية فإن معظم هذه الاحتكارات لا تستطيع الاستمرار. (II) الاحتكارات العاملة في ميدان معاملة التدفقات المالية ذات البعد العالمي. والليبرالية التي ترافق غرس المؤسسات المالية الكبرى العاملة في السوق المالي العالمي، أعطت لهذه الاحتكارات فاعلية لا سابق لها. لم يمضِ زمن طويل على الوقت الذي كان في الجزء الأكبر من التوفير يدور في مساحة وطنية تشرف عليها مؤسسات مالية وطنية. اليوم اختلف الوضع: فهذا الوفق تجري مركزته عبر تدخل مؤسسات مالية حقل نشاطها يشمل العالم بأسره. إنها تشكل الرأسمال المالي، القطاع الأكثر عولمة في الرأسمال. يبقى أن هذا الامتياز مبني على منطق سياسي يفرض قبول العولمة المالية وهذا المنطق يمكن تعطيله بقرار سياسي بسيط بفك الارتباط، ولو مقتصرا على مجال التحويلات المالية. إن الحركة الحرة للرأسمال المالي المعولم تدور في أطر يحددها النظام النقدي العالمي القائم على دوغما التقييم الحر لأسعار الصرف من جانب السوق (انسجاماً مع نظرية تقول بأن النقد هو سلعة كباقي السلع)، وعلى مرجعية الدولار كنقدٍ عالمي في الواقع. الأول من هذه الشروط لا يقوم على أي أساس علمي، أما الثاني فلا يعمل إلا بسبب غياب البدائل. فلا تستطيع أي عملة

وطنية أن تقوم بمهام عملة عالمية إلا إذا كانت شروط المنافسة العالمية تنتج فائضاً بنيوياً في صادرات ذلك البلد، وتؤمن تمويل هذا البلد للتكيف الهيكلي لدى الآخرين. كانت تلك هي حال بريطانيا في القرن التاسع عشر، ولكنها ليست حالة الولايات المتحدة اليوم، التي تموّل عجزها بالقروض التي تفرضها على الآخرين. ولا تلك هي حال منافسي الولايات المتحدة، نظراً لأن فائض اليابان وأوروبا هو أدنى بكثير من أن يلبي الاحتياجات المالية التي يفرضها التكيف الهيكلي للآخرين. في هذه الشروط، تبدو العولمة المالية بالغة الهشاشة، وأعجز من أن تفرض نفسها «طبيعياً» فهي لا تنتج على المدى القصير إلا عدم استقرار دائم لا الاستقرار الضروري لاشتغال آليات التكيف بضرورة فعّالة. (III) الاحتكارات العاملة في مجال الحصول على الموارد الطبيعية للأرض والأخطار التي يجرّها الاستغلال يعزز قبضة احتكار البلدان المتطورة التي ستعى لأن تمنع توسع الهدر الذي تمارسه إلى بلدان أخرى. (IV) الاحتكارات العاملة في حقل الاتصالات والإعلام، التي لا تكتفي بقولبة الثقافة العالمية على المستوى المتدني الذي تروجه، بل تفتح وسائل جديدة للتلاعب السياسي. إن توسع سوق الإعلام الحديث قد بات يشتت إحدى المكونات الأساسية في تآكل مفهوم الديمقراطية الغربية وممارساتها. (V) وأخيراً الاحتكارات العاملة في مجال أسلحة الدمار الشامل وبعد أن كان هذا

الاحتكار محدداً في ثنائية ما بعد الحرب، أصبح من جديد السلاح المطلق الذي تحتفظ الدبلوماسية الأميركية منفردة بحق استخدامه. ولا يوجد وسيلة لمواجهة هذا الاحتكار المرفوض إلا الإشراف العالمي الديمقراطي على نزعٍ فعليٍّ للسلاح.

هذه الاحتكارات الخمسة تحدد، مجتمعة، الإطار الذي يعبر من خلاله قانون القيمة المعولمة عن نفسه. وبعيداً عن كونه تعبيراً عن عقلانية اقتصادية «نقية»، يمكن فصلها عن الإطار الاجتماعي والسياسي، فإن قانون القيمة هو تعبير مكثف عن مجمل هذه الشروط. وأني أعتقد أن هذه الشروط تحديداً تعطل إبعاد تصنيع الأطراف وتبخِّس العمل المشيّء في منتوجاتها، في حين أنها تبالغ في تثمين ما يسمى بالقيمة المضافة المرتبطة بنشاطات الاحتكارات الجديدة لمصلحة المراكز. فهي إذاً تنتج تراتبية جديدة في توزيع الدخل على المستوى العالمي، أكثر تفاوتاً من الماضي، وتخضع صناعات الأطراف وتحولها إلى نشاطات من الدرجة الثانية. هنا يجد الاستقطاب مرتكزاته الجديدة التي ستتحكم بأشكاله مستقبلاً.

في إطار الرأسمالية المعاونة، تشكل التنافسية المقارنة للنظم الإنتاجية في داخل الثلاثية، والاتحاد الأوروبي، وعوالم الأطراف، معطىً ثقيلاً على الخيارات البعيدة المدى نسبياً. فهذه العوامل مأخوذة بالجملة، تدفع نحو أداء اقتصادي متعدد السرعات: فبعض القطاعات، أو المناطق، أو المؤسسات (وتحديداً بين عابرة القوميات العملاقة) تسجل مستويات نمو

مرتفعة وتحقق أرباحاً عالية؛ في حين أن أخرى تعيش حالة ركود أو تعاني تراجعاً وتفككاً. وتقسَّم أسواق العمل لكي تتكيف مع هذه الوضعية.

هل نحن، مرة أخرى، إزاء ظاهرة جديدة فعلاً؟ أم أن الأداء المتعدد السرعة يشكل، على العكس، القاعدة في تاريخ الرأسمالية. فهذه الظاهرة قد خفتت بصورة استثنائية خلال مرحلة ما بعد الحرب (1945 ـ 1980) لأن توازنات القوى الاجتماعية فرضت تدخلاً منهجيا من قبل الدولة (دولة الرفاه، الدولة السوفياتية والدولة الوطنية في عالم باندونغ) كان يساعد نمو القوى المنتجة وتحديثها من خلال تنظيم عمليات التحويل المناطقية والقطاعية التي تشرطهما.

ليس من السهل إذن أن نفصل، في تعقيدات الواقع، بين ما يعود إلى الاتجاهات الوازنة التي تفرض نفسها إلى مرحلة طويلة وبين ما يعود إلى ظرفية إدارة الأزمة في الوقت الراهن، كلا المجموعتين قائم في الحقيقة. فهناك جانب «الأزمة وإدارة الأزمة»، وجانب تحول النظم القائمة. والنقطة المبدئية التي أركز عليها هي الآتية: ليست التحولات في النظام الرأسمالي نتاج قوى خارجة على المجتمع يتوجب الخضوع لها كما لو كانت قوانين من الطبيعة (والقبول بأن لا بدائل)، بل نتيجة علاقات اجتماعية توجد إذن خيارات مختلفة تتلاءم مع التوازنات الاجتماعية المختلفة.

نحن إذن نواجه «مسألة جديدة في التنمية» تفرض أكثر من أي وقت مضى الخروج من رؤيا «اللحاق» القاصرة التي

هيمنت على القرن العشرين. ولا شك أن سؤال التنمية الجديد يتضمن بعداً «لحاقياً»، على الأقل تطوير القوى المنتجة. وبهذا المعنى هناك الكثير من الدروس التي نتعلمها من الماضي في سبيل المستقبل. إلا أن هذا السؤال يفرض كذلك إلاء أهمية أكبر لمتطلبات بناء مجتمع مختلف على المستوى العالمي.

VIII ـ مشروع هيمنة الولايات المتحدة

تشكل الجيوسياسة العالمية إطاراً لا غنى عنه تنتشر في ثناياه استراتيجيات التنمية للقوى المختلفة. هكذا كان الأمر دائماً، على الأقل فيما يخص العالم الحديث أي النظام ـ العالم الرأسمالي منذ سنة 1492. وعلاقات القوة، التي تعطى للجيوسياسة ملامحها في المراحل المتعاقبة للتوسع الرأسمالي، تسهل تطور القوى المسيطرة، وتشكل عقبة بالنسبة للآخرين. اللحظة الراهنة تتميز بانتشار مشروع أميركي شمالي للهيمنة على المستوى العالمي. وفوق ذلك هذا المشروع هو الوحيد الذي يحتل اليوم كل المسرح. ليس هناك من مشروع مضاد يهدف إلى تقليص المساحة الخاضعة لرقابة الولايات المتحدة، كما كان الأمر عليه في مرحلة الثنائية القطبية (1945 ـ 1990). فالمشروع الأوروبي رغم تشويشه وغموضه الأصليين قد دخل في مرحلة إمّحاء. وبلدان الجنوب (مجموعة الـ 77، وعدم الانحياز) التي امتلكت يوماً طموح المواجهة في جبهة مشتركة ضد الإمبريالية الغربية قد تخلت عن هذا الطموح. وحتى

الصين، التي تمارس دور الفارس المنفرد، لا تطمح اليوم إلى أكثر من حماية مشروعها الوطني (الغامض بدوره) ولا تطرح نفسها كشريك فاعل في هندسة العالم.

السؤال المركزي إذن هو تفحص طبيعة مشروع الولايات المتحدة، نقاط قوته وضعفه، من جهة، وإمكانيات تبلور مشاريع أخرى من جهة ثانية.

ليست هيمنة الولايات المتحدة عنصراً جديداً في الجيوسياسة العالمية. فكل فترة ما بعد الحرب كانت فترة هيمنة للولايات المتحدة. والقول بذلك يفترض مفهوماً للهيمنة يعتبرها متعددة الأبعاد، نسبية، ودائماً مهددة. متعددة الأبعاد بمعنى أنها ليست اقتصادية وحسب، (إنتاجية أعلى في قطاعات الإنتاج الطليعية، مبادرة في الاختراع التكنولوجي، وزن حاسم من المبادلات التجارية العالمية، تحكمٌ بالعملة الأساسية للنظام)، بل سياسية وإيديولوجية وعسكرية. ونسبية لأن الاقتصاد الرأسمالي العالمي ليس إمبراطورية عالمية يحكمها مركز وحيد. فالمركز المهيمن مرغم دائماً على القيام بتسويات مع الآخرين، حتى لو كانوا في وضعية الخاضع، وبخاصة إذا كانوا يرفضون هذه الوضعية. لهذا السبب تظل الهيمنة مهددة بتحول موازين القوى بين شركاء النظام العالمي.

إذا اكتفينا بأخذ البعد الاقتصادي، بمعناه الضيق، الذي يقاس تقريباً بالناتج الوطني الخام للفرد، والميول البنيوية للميزان التجاري، يمكن أن نخلص إلى أن الهيمنة الأميركية

التي كانت ساحقة سنة 1945، قد بدأت بالإمّحاء منذ الستينات والسبعينات، بالصعود الساطع لأوروبا واليابان. ولا ينـي الأوروبيون يذكرون بأن الاتحاد الأوروبي هو القوة الاقتصادية والتجارية الأولى في العالم. إنه لتأكيد متسرع نوعاً، لأنه إذا كان هناك فعلاً من سوق أوروبية موحدة، وعملة موحدة، فإنه لا وجود حتى اليوم لاقتصاد أوروبي). ليس هناك «من نظام إنتاجي أوروبي على غرار النظام الإنتاجي في الولايات المتحدة. والاقتصادات التي بنتها في أوروبا البرجوازيات التاريخية في الدول المختلفة، وبتشكل الأنظمة الإنتاجية الوطنية المتمحورة على الذات ظلت كما كانت عليه إلى حد كبير (رغم أنها منفتحة بنفس الوتيرة، وأحياناً منفتحة بعدوانية). لا وجود لشركات أوروبية عابرة القوميات وإنما فقط عابرات قومية إنكليزية أو ألمانية أو فرنسية إلخ... الاستثناءات الوحيدة كانت ثمرة تعاون فيما بين الدول، في القطاع العام ومنها الإيرباص (وهذه الملاحظة مهمة لأنها تذكر بالدور الحاسم للقطاع العام في تحول البنى المحتمل). ليس هناك من تداخل بين الرساميل الوطنية، أو بدقة أكثر لا يزيد هذا التداخل كثافة عما هو عليه بين أي أمة أوروبية والولايات المتحدة أو اليابان. وإذا كانت النظم الإنتاجية الأوروبية تتآكل وتضعف بما يسمى «التبعية المتبادلة المعولمة» فإنما يخدم ذلك بالتحديد القوى التي تُسيطر على هذه العولمة لا مشروع «الإندماج الأوروبي»، الذي لم ينوجد بعد تقريباً.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار جوانب أخرى من الحياة الاقتصادية، مثل التحديث التكنولوجي، أو موقع العملة الوطنية في النظام النقدي العالمي، فالاختلال بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يتعزز وتمكن المناقشة في مسألة التجديد التكنولوجي، رغم أن التفوق العسكري للولايات المتحدة يظل القاطرة الأساسية لتفوق أميركي واضح. مع العلم أن الأبحاث العسكرية تنتج مفاعيل مدنية حاسمة (أنظر الإنترنت مثلاً). أما المزايا التي تتمتع بها الولايات المتحدة، جراء استعمال الدولار كوسيلة عالمية مسيطرة (وهو ما يسمح لها بالإبقاء على عجز دائم في ميزان المدفوعات يخفف من نتائج تضاؤل المزايا التنافسية في الأسواق العالمية)، فإنها تمنح الولايات المتحدة حصانة ما في وجه تهديد اليورو. وجهة نظري تتلخص بالآتي: طالما أنه لا وجود لاقتصاد أوروبي مندمج، فإن اعتماد اليورو كعملة موحدة يظل هشاً ومهدداً، وستواجهه صعوبات كبيرة في الحلول محل الدولار على المستوى العالمي. إلاّ أنّ هيمنة الولايات المتحدة تقوم على ركيزة ثانية هي القوة العسكرية. فهذه الهيمنة التي بنيت بصورة منهجية منذ سنة 1945 وغطت كل خريطة الكوكب المقطع إلى مناطق من منظومة «القيادة العسكرية الأميركية» قد أرغمت على القبول بالتعايش السلمي الذي فرضته عليها القوة العسكرية السوفياتية. ورغم أن صفحة الحرب الباردة قد طويت، وانهار الاتحاد السوفياتي الذي استُخدم كذريعة لبناء النظام العسكري

الأميركي، لم تلجأ واشنطن إلى خيار تفكيك هذا النظام بل، بالعكس، سعت إلى تعزيزه وتوسيعه ليشمل مناطق كانت خارج سيطرته حتى الآن.

ليس صعباً معرفة أهداف المشروع الأميركي ووسائله فهي معروضة بشكل واسع وصريح حتى عندما تغرق مشروعية الأهداف في خطاب تبشيري على النمط الأميركي التقليدي. وتسعى الستراتيجية الأميركية الشاملة إلى أهداف خمسة: (I) تعطيل واستتباع الشركاء الآخرين في الثلاثية (أوروبا واليابان)، وتقليص قدرة هذه الدول على الفعل خارج الإرادة الأميركية. (II) بسط النفوذ العسكري للحلف الأطلسي وتحويل القطع القديمة من العالم السوفياتي إلى محميات على طريقة «أميركا اللاتينية». (III) السيطرة دون منافس على الشرق الأوسط وموارده النفطية. (IV) تفكيك الصين، وضمان تبعية الدول الكبيرة الأخرى (مثل الهند والبرازيل) ومنع قيام تكتلات إقليمية يمكنها أن تناقش في المستقبل قضايا العولمة. (V) تهميش مناطق الجنوب التي لا تشكل أهمية أو مصلحة استراتيجية.

يمكن العودة، في كل من هذه الأهداف، إلى كتابات أميركية معروفة جيداً، مثل كتابات بريجنسكي التي اقترحت تفكيك روسيا إلى ثلاث دول (موسكوفيا، وسيبريا، والشرق الأقصى)، واستيلاء الولايات المتحدة على آسيا الوسطى والقوقاز الغنيين بالنفط، وأن توسع بالتالي دائرة الشرق

الأوسط الخاضع لها بالتحالف مع تركيا وإسرائيل والإسلام السياسي. وأتوقف هنا لأذكّر ببعض العبارات الشهيرة لتوماس فريدمان، مستشار مدلين أولبرايت: «ما يحتاجه العالم ـ لن تقوم عولمة إلا إذا تصرفت الولايات المتحدة بالقوة الساحقة التي يضمنها موقعها كقوة عظمى». (مجلة نيويورك تايمز، 28 آذار 1999) أو ما قاله هنري كيسنجر: العولمة ليست إلا الكلمة الأخرى للقول بهيمنة الولايات المتحدة. وأكتفي بإحالة القارىء إلى ما كتبته عن هذا الموضوع في «الهيمنة الأميركية وامّحاء المشروع الأوروبي».

الوسيلة الأنجع في الهجوم للسيطرة هي إذن الوسيلة العسكرية. وهذه الهيمنة التي تضمن بدورها هيمنة الثلاثية على النظام العالمي، تفترض أن يقبل الحلفاء بالملاحة تحت العلم الأميركي، مثل بريطانيا، وألمانيا، واليابان، معترفين بهذه الضرورة دون إبداء أي إنزعاج حتى ولا «ثقافي» وفجأة تفقد كل الخطابات التي يغدقها الساسة الأوروبيون على مستمعيهم، في شأن القوة الاقتصادية لأوروبا، كل قيمتها. فعندما تضع أوروبا نفسها على أرضية المشاحنات التجارية فقط، ومن دون مشروع خاص بها، فإنها تخسر معركتها سلفاً. واشنطن تعرف ذلك جيداً.

والأداة الرئيسية في خدمة هذه الستراتيجية هو حلف شمال الأطلسي. وهو ما يشرح استمراره في الوجود بعد انهيار خصمه الذي سبب نشأته. الأطلسي يتكلم اليوم باسم

«المجموعة الدولية»، معبراً بذلك عن احتقاره للمبدأ الديمقراطي الذي يحكم هذه المجموعة عن طريق الأمم المتحدة. وفي السجالات الأميركية المتعلقة بالستراتيجية الشاملة المشار إليها نادراً ما يجري الحديث عن حقوق الإنسان أو الديمقراطية. فهذه المصطلحات لا نستذكر إلاّ عندما تكون مفيدة لتحقيق الستراتيجية الشاملة. من هنا السخرية الدامية والاستخدام المنهجي لمبدأ «المعيارين ـ المقياسين».

إن الهدف المعلن لهذه الستراتيجية هو عدم التسامح إزاء وجود قوة قادرة على مقاومة أوامر واشنطن، والبحث في كيفية تفكيك البلدان المعتبرة «كبيرة جداً»، وخلق أكبر عدد ممكن من الدول الركيكة التي تقبل بإقامة قواعد أميركية تضمن «حمايتها». دولة واحدة يحق لها أن تكون كبيرة هي الولايات المتحدة ـ حسب تعبير آخر رئيسين لها.

النهج المتبع لا يكتفي بالضغط والتلاعب الإعلاميين إنه يحاول أن يأسر الشعوب في بوتقة خيارات مباشرة غير مقبولة: الخضوع للقمع، الذوبان، أو الرضى بالانتداب الأميركي؟ لذلك يجب فرض ستار من الصمت الشامل على السياسات التي أدت إلى المأساة. مثال كوسوفو ساطع الوضوح. فبعد نجاحها في حرب الخليج، ومستقوية في هذا النجاح، انخرطت الولايات المتحدة في الشؤون الأوروبية، مستغلة أزمات يوغوسلافيا، ومستهدفة عدة غايات ليس أقلها إخضاع الاتحاد الأوروبي.

هذا التدخل المنهجي للولايات المتحدة يستند إلى مقومات ثلاث: (I) إحلال حلف شمال الأطلسي محل الأمم المتحدة كأداة لإدارة النظام العالمي، وهو ما تأكد بعد حرب كوسوفو من خلال توسيع الحقل الجغرافي لمسؤوليات الحلف وصياغتها بطريقة غامضة تسمح للولايات المتحدة باستخدامها كما تشاء. (II) إلحاق أوروبا بالأهداف الستراتيجية لواشنطن، بكلام آخر العودة إلى المبدأ التقليدي في السياسة السابقة على ولادة منظمة الأمم المتحدة سنة 1945 أي استعمال الحرب كوسيلة حل للخلافات السياسية. (III) اختيار المناهج العسكرية المؤدية إلى تعزيز الهيمنة الأميركية (القصف المضمون، واستخدام القوات الأوروبية كتابع في تدخلات محتملة على الأرض).

آثار هذه الخيارات هي كارثية على كل الصعد. محت كل المصداقية عن الخطابات السائدة في شأن الديمقراطية وحقوق الشعوب، وكشفت أن الهدف الستراتيجي يتجه في الواقع، فيما يتعدى صربيا، نحو روسيا والصين، كما لا يمتنع بعض الستراتيجيين الأميركيين عن الكتابة في ذلك. وبعد أن أصبح حلف شمال الأطلسي أداة مكشوفة للتوسعية الأميركية، لا أداة للدفاع الأوروبي، فإنه قد وضع بذلك خاتمة للأوهام حول «الاستقلالية الأوروبية»، مرغماً الاتحاد الأوروبي على التحاق جديد أكثر قسوة من ذلك الذي فرضه في الماضي تحت ذريعة الحرب الباردة. إن الخيار الوحيد الذي يحمل معنى ما

لأوروبا هو أن يندرج بناؤها في مسار عالم متعدد الأقطاب وهامش الاستقلالية الذي يحدد هذا الخيار يسمح بصياغة مشروع مجتمعي مقبول اجتماعياً وفق أفضل تقليد إنساني أوروبي وهذا الخيار يفترض بداهة الاعتراف لروسيا، والصين، وكل منطقة كبرى من العالم الثالث بهامش الاستقلالية ذاته. إنه يفترض أن تطوى نهائياً صفحة حلف شمال الأطلسي لصالح قوة دفاعية أوروبية تندمج تدريجياً وفق وتيرة التقدم في البناء السياسي الأوروبي نفسه. كما تفترض مفهوماً لأنماط التضبيط الملائمة على المستوى الأوروبي ومستوى النظام العالمي، بديلاً عن المعادلات المسيطرة مثل بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية وأشباههما. وعندما تبنّت أوروبا خيار العولمة الليبرالية، فإنها تخلّت عن استخدام طاقتها التنافسية الاقتصادية ووضعت نفسها تحت رحمة مطامح واشنطن.

ومجرّد اختيار هذا الطريق يبيّن هشاشة المشروع الأوروبي نفسه، وأنه لا يحظى إلاّ بموقع من الدرجة الثانية في سلّم الرؤى السياسية المسيطرة. والواقع أن الخيار الرئيسي لبريطانيا العظمى منذ سنة 1945 هو أن تعزّي نفسها عن فقدان دورها الإمبريالي الأول من خلال ممارسته بالوكالة من خلال الولايات المتحدة. أمّا ألمانيا، التي رفضت الحلم النازي المجنون بغزو العالم فقد اختارت أن تقلص طموحاتها إلى مستوى وسائلها عبر إعادة بناء منطقة نفوذها التقليدية في أوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية تحت راية الهيمنة الاستراتيجية

العالمية لواشنطن. ولأسباب مشابهة تقريباً تُدرج اليابان ـ في مواجهة الصين وحتى كوريا ـ طموحاتها التوسعية الإقليمية في الوجهة الأميركية الشاملة ذاتها.

هل يمكن إنقاذ المشروع الأوروبي من الاندحار؟ الوسيلة الوحيدة لصعود المنحدر المؤدي إلى تهميش المشروع الأوروبي توجب على القوى السياسية المتمسّكة به ـ في فرنسا وألمانيا وإيطاليا ـ أن تعيد تصميمه على قياس الممكن المباشر. أي العودة إلى مفهوم أكثر تواضعاً عن «أوروبا الأمم»، بانتظار النضوج التدريجي لتعاون يزداد عمقاً. وهذا يستوجب بدوره مقاربة صديقة ـ لا عدائية ـ تجاه روسيا والصين والعالم الثالث، وإحياء لمهمات منظمة الأمم المتحدة. مرة أخرى ليس هذا خيار الحكومات الأوروبية بما في ذلك الأكثريات الاشتراكية. والأولوية المعطاة لإدارة محافظة لعملة مشتركة وهمية، ودعم الليبرالية المعولمة، واستراتيجية الهيمنة الأميركية، كل هذا يندرج في سياق مضاد لمشروع عالم متعدد الأقطاب ويؤدي إلى أسوأ الكوارث على أوروبا والعالم.

إن الأمم المتحدة اليوم تعيش مصير عصبة الأمم ورغم أنّ المجتمع الأميركي اليوم ليس كمجتمع ألمانيا النازية ـ لحسن الحظ ـ إلاّ أن قادة واشنطن يرفعون مبدأ القوة إلى مبدأ أسمى، كما فعل في الماضي قادة برلين، متجاهلين القانون الدولي، ومستبدلينه «بحق التدخّل» الذي يذكّر «بالرسالة الحضارية» لإمبريالية القرن التاسع عشر.

والعولمة، التي تُقدَّم دائماً كضرورة يفرضها «التقدم الاقتصادي» والتحول الإيجابي في المجتمعات المنخرطة بها ليست، في الواقع، إلاّ استراتيجية هيمنة لدى الولايات المتحدة تهدف إلى ضمان تحكمها المزدوج «بالإدارة الاقتصادية للعالم» عن طريق منظمات دولية في الظاهر وأميركية في المضمون، من جهة، والإدارة السياسية والعسكرية بواسطة حلف شمال الأطلسي، من جهة ثانية. وبديهي أن الإدارة الاقتصادية للعالم وفق مفهوم واشنطن لا علاقة لها بالخطاب الذي يقال عنها. والولايات المتحدة هي أقل اقتناعاً ممّا هم عليه، في الظاهر، حلفاؤه الأوروبيون بفضائل المنافسة «واللعب الحر»، اللذين تنتهكهما بلا عقاب كلما كانت مصالحها في خطر. وتعرف واشنطن أنه من دون هيمنتها العسكرية لا تستطيع الولايات المتحدة أن تفرض على العالم تمويل العجز في مدّخراتها، وهو شرط لاستمرار وضعيتها الاقتصادية المصطنع.

إن التحاق البلدان الأوروبية بهذا الهدف الأميركي المزدوج لا يعني شيئاً آخر سوى إمّحاء المشروع الأوروبي، وذوبانه المزدوج، الاقتصادي (حيث تتحلل مزايا الوحدة الاقتصادية الأوروبية في العولمة الاقتصادية)، وسياسياً (حيث تختفي الاستقلالية السياسية والعسكرية لأوروبا وراء حلف شمال الأطلسي). لم يعد هناك، في اللحظة الحاضرة من مشروع أوروبي؛ فلقد حل محلّه مشروع أطلسي شمالي (أو مشروع

الثلاثية بقيادة أميركية). هذا المشروع الذي اقترحه فيما مضى ليون بريتان وأثار آنذاك عاصفة عامة في فرنسا، هو في الواقع المشروع الوحيد الذي يتحقق في اللحظة الراهنة.

أنا لا أؤمن على الاطلاق بأن قوة الهيمنة الأميركية هي قدر لا يقهر. ولكن ما هي شروط قهرها الممكن والضروري؟ يسجل هنا فقط نقاط الضعف في هذه الهيمنة، لكي أعود لاحقاً إلى هذه المسألة بالجملة.

فرغم الوسائل العسكرية المذهلة التعقيد تعاني الولايات المتحدة من معيق أساسي هو الرأي العام الداخلي الذي لا يقبل إلا حروباً بلا مخاطر. وهو ما يستوجب وجود قوى ملحقة تقبل، هي، المخاطر العادية لأي تدخل. وهذا يطرح سؤالاً إضافياً هو تمويل هذا النمط من الحرب. وإذا كان السؤال لم يطرح في حالة حرب الخليج، لأن البلدان النفطية في المنطقة لا قدرة لها على رفض تمويل العمليات (وحتى بقاء قوات أميركية على أرضها في سبيل «حمايتها»)، فقد لا يكون الأمر مشابهاً عندما ستقدم لأوروبا فاتورة الحرب في كوسوفو، أو تدخلات أخرى في مراحل قادته. لهذا السبب ربما يمكن القول إن الهيمنة الأميركية هي في أزمة بصورة ما. وغالباً ما تقدم فكرة أن هذه الهيمنة العسكرية لا تستطيع الاستمرار لأنها باهظة الكلفة، ولأن المجتمع الأميركي نفسه ليس مستعداً لتحملها.

من جانبي أقدم بعض الاعتراضات الشكلية على هذه

الأطروحات لسببين على الأقل. الأول هو أن التقليص الجدي في الإنفاق العسكري الأميركي سيغرق البلاد في أزمة شبيهة على الأقل برعب أزمة 1930. فأنا، مع سويزي وماغدوف من أولئك الذين يحللون الرأسمالية كصيغة اجتماعية تولد على الدوام ميلاً، إلى فائض الإنتاج، «والأزمة» إذن هي الشكل الطبيعي لحالتها، في حين أن الازدهار هو الاستثناء الذي يستوجب أسباباً خاصة لشرحه. ونحن نبرز في هذا التحليل واقع أن الولايات المتحدة لم تخرج من أزمة سنوات 1930 إلا عبر فائض التسلح خلال وبعد الحرب العالمية الثانية. واقتصادها اليوم مشوّه بصورة خيالية: فثلث النشاط الاقتصادي تابع مباشرة أو غير مباشرة بالمجمع العسكري (وحده الاتحاد السوفياتي في مرحلة بريجنيف بلغ النسبة ذاتها). والسبب الثاني أن الهيمنة تقدم مردوداً، وبالتحديد بواسطة الامتياز الذي يؤمّنه الدولار كعملة عالمية. وقبول واشنطن بتقليص دورها على المسرح العالمي، أو «تقاسم» المسؤوليات مع أوروبا واليابان، سيؤدي إلى إصلاح في النظام النقدي العالمي وخسارة الدولار لامتيازه، وبالتالي، بدل أن يؤمن بعض المدخرات، سيشوه تدفق الرساميل الفاعل دائماً في مصلحتها.

والمسألة الأخيرة بنظري بالغة الأهمية. فالهيمنة الإنكليزية في القرن التاسع عشر كانت ترتكز إلى قدرة توفير بريطانية عالية، وعمليات تصدير للرساميل قادرة على تمويل «تنمية الأطراف» (كتمويل الخطوط الحديدية أو المرافىء في

الأرجنتين والهند وغيرها). أما الهيمنة الأميركية فلا تستند إلى أي شيء مشابه. الولايات المتحدة ستورد رساميل طائلة قادمة من كل أنحاء العالم، وادخارها يساوي صفر. ازدهارها يقوم على إفقار الآخرين جميعاً. وبديهي أن هذه الوضعية الطفيلية لا يمكن أن تستمر على مدى طويل. إنها رمز لهشاشة الهيمنة الأميركية.

سيناريوهات عديدة يمكن تخيلها في هذا الإطار المذكور. بعضها يرتكز إلى تعزيز الهيمنة الأميركية، والبعض الآخر يرتكز إلى «تقاسم» أكثر توازناً بين شركاء الثلاثية وسأعود لاحقاً إلى تنوع هذه المشاهد ذات الطبيعة الإمبريالية كلها. ولهذا السبب هي سلبية في كل أبعادها بالنسبة للعالم الثالث. لأنها تستوجب ضغطاً اقتصادياً ومالياً أكثر ثقلاً واستخراج كميات أكبر من الفائض حتى من البلدان الأكثر فقراً. وخطاب الإحسان الذي حل محل خطاب التنمية هو شاهد بليغ. ومن الطبيعي أن يكون البنك الدولي والمنظمات الغير الحكومية التي تدور في فلكه أدوات هذه الستراتيجية. وعلى المستوى العالمي تستبدل الستراتيجيات المقترحة أمم الأرض كلها بدول الثلاثية، ومجلس الأمن بحلف شمال الأطلسي، ومنظمات الأمم المتحدة بالبنك الدولي. وليس عجيباً أن تعامل مجموعة السبعة منظمة الأمم المتحدة كما لو كانت عصبة الأمم المتوفاة.

ستبقى المعركة المزدوجة من أجل الديمقراطية والتنمية

عديمة الفعالية تماماً. إذا ما ترافقت بالقبول بالسيطرة الأميركية. فالصراع من أجل التنمية والديمقراطية لا ينفصل عن الصراع ضد سيطرة واشنطن.

IX ـ الإمبريالية، مرحلة دائمة في الرأسمالية

ليست الإمبريالية، حتى أعلى مراحل الرأسمالية. إنها منذ البداية ملازمة لتوسعها. فالغزو الإمبريالي للعالم من قبل الأوروبيين وأبنائهم الأميركيين الشماليين انطلق في زمنين، ولعله يدشن الثالث.

اللحظة الأولى لهذا الانتشار الإمبريالي التدميري انتظمت حول أميركا، في إطار النظام المركنتيلي لأوروبا الأطلسية. وانتهى هذا الغزو بتدمير الحضارات الهندية وتحويلها إلى هسبانية ـ مسيحية، أو ببساطة بمجزرة كاملة بنيت عليها الولايات المتحدة. والعنصرية العميقة لدى المستوطنين الأنجلو ـ سكسون تفسر كيف أعيد إنتاج هذا النموذج في مناطق أخرى مثل أوستراليا، تسمانيا (المجزرة الأكثر كمالاً في التاريخ)، ونيوزيلندا. وإذا كان الإسبان الكاثوليك قد تصرفوا على هذا النحو باسم الدين الذي أرادوا فرضه على الشعوب المغلوبة، فإن البروتستانت الإنكليز استمدوا من قراءتهم الخاصة للكتاب المقدس حق إبادة «الكفرة». وما لبث استعباد السود المعيب، الذي أصبح ضرورياً بعد إبادة الهنود ـ أو مقاومتهم ـ أن أخذ على عاتقه «استخراج» المفيد من تلك

القارة. لا أحد اليوم يخامره الشك في الدوافع الحقيقية لهذه القطاعات، ولا أحد يجهل علاقتها الوثيقة بتوسع الرأسمال التجاري. مع ذلك قبل الأوروبيون في تلك المرحلة الخطابات الإيديولوجية التي شرّعت لذلك، ولم تجد الاحتجاجات صدى واسعاً آنذاك.

لقد أنتجت عمليات التخريب في هذا الفصل الأول من التوسع الرأسمالي العالمي ـ مع بعض التأخير ـ قوى التحرر التي أدانت منطقها. الثورة الأولى في القارة وقعت عند نهايات القرن الثامن عشر، وهي ثورة العبيد في هاييتي الحالية، وتلتها بعد قرن الثورة المكسيكية في سنوات 1910، وبعد خمسين سنة قامت الثورة الكوبية. وإذا كنت لا أشير هنا إلى «الثورة الأميركية» الشهيرة ولا ثورات المستعمرات الإسبانية التي تلتها سريعا، فلأن الأمر هنا لم يتعد عملية انتقال سلطة القرار من بلدان المنشأ إلى المستوطنين لكي يتابعوا المشروع نفسه وبفظاظة أكبر ـ من دون الحاجة إلى تقاسم المنافع مع «الأوطان الأم» الأصلية.

اللحظة الثانية في هذا التدمير الإمبريالي قامت على الثورة الصناعية وكشفت عن نفسها من خلال الإخضاع الكولونيالي لآسيا وأفريقيا «فتح الأسواق» ـ مثل سوق استهلاك الأفيون الذي فرضه المتشددون الدينيون الإنكليز على الصينيين ـ الاستحواذ على الموارد الطبيعية للكوكب. . . تلك كانت الدوافع الحقيقية التي يعرفها الجميع اليوم ولكن الرأي العام

الأوروبي لم يرَ، مرة جديدة، هذه الحقائق وقبل الخطاب التبريري الجديد للرأسمال ـ بما في ذلك الحركة العمالية للأممية الثانية. هذه المرة كان الأمر يتعلق «بالرسالة التحضيرية» الشهيرة. والأصوات الحكيمة التي كانت تسمع آنذاك، كانت أصوات البرجوازيين اللئيمة، التي اقترحت الغزو الاستعماري لتجنب الثورة الاجتماعية في أميركا. ومرة جديدة لم تجد أصوات المعترضين ـ من كومونة باريس إلى البلاشفة ـ صدىً كبيراً. هذه الفترة الثانية من التدمير الإمبريالي هي في أساس المشكلة الأكبر التي واجهتها الإنسانية: الاستقطاب الهائل الذي جعل نسبة التفاوت بين الشعوب تقفز من واحد إلى اثنين سنة 1800 إلى نسبة 1 إلى 60 اليوم وذلك لـ 80 بالمئة من سكان الأرض. مع العلم أن المراكز المستفيدة من النظام لا تشكل سوى 20% من البشرية. هذه المنجزات المذهلة للحضارة الرأسمالية كانت، فوق ذلك، دافعاً لا عنف مواجهات بين القوى الإمبريالية. ومرة جديدة أنتج العدوان الإمبريالي القوى التي صارعت مشروعه: الثورات الاشتراكية (في روسيا والصين الواقعتين دائماً في الأطراف الضحية للتوسع الإمبريالي الاستقطابي وللرأسمالية القائمة فعلياً)، وثورات التحرر الوطني. وسيفرض انتصار هذه الثورات استراحة نصف قرن ـ غذّت الوهم بأن الرأسمالية المضطرة على التكيف قد تتحول إلى حالة حضارية.

لا أنوي على الاطلاق أن أختصر كل تاريخ الأزمنة الحديثة

في هذا البعد الإمبريالي وحده. لكنني أريد أن أركز عليها لأن الإيديولوجية الأوروبية المسيطرة تهمش أهميتها بطريقة منهجية.

الرأسمالية هي أيضاً ثقافة مؤسسة على الاستلاب الاقتصادوي الذي (لا يمكن من دونه فهم) التوسع الإمبريالي. ويمكن عندئذ إرجاع هذه التوسعية إلى «جينات» خاصة بالأوروبيين، أو بثقافتهم وهو ما لا يتوانى عن القيام به عدد من القومويين الثقافويين في آسيا وإفريقيا. هذا الواقع يؤكد أن الرأسمالية كانت دائماً ومنذ بدايتها مخترقة بتناقضات لا حلَّ لها؛ تناقضات تدفع إلى التفكير في تجاوزها الضروري. وهذه الحاجة الاجتماعية عبّرت عن نفسها مبكراً جداً وفي كل اللحظات الكبرى في التاريخ الحديث. نلمسها بقوة في الثورات الكبرى الثلاث الفرنسية، والروسية، والصينية. لذلك تحتل الثورة الفرنسية موقعاً استثنائياً في التاريخ الحديث. إذ لمس الجناح اليعقوبي الجذري مبكراً جداً أبعاد التناقضات في المشروع البرجوازي وعبر بوضوح عن طبيعتها بالقول إن الليبرالية الاقتصادية عدو للديمقراطية. وحاول هذا الجناح أن ينصر مفهوم الثورة الشعبية الذي يتجاوز «المتطلبات الموضوعية للمرحلة»، أي إنجاز المهمات البرجوازية الصرف. ومن هذا التيار الجذري سيخرج الجيل الأول من النقاد الشيوعيين للرأسمالية الوليدة (البابوفيون). وبنفس الطريقة ستقفز الثورتان الروسية والصينية أمام المهمات المباشرة التي واجهت مجتمعيها، واقترحتا لنفسيهما هدفاً شيوعياً يقع بعيداً في المدى

المستقبلي وليس صدفة أن كلاً من هذه الثورات الثلاث ـ بخلاف الثورات الأخرى ـ قد تبعتها ردة إلى الخلف، إلا أن الاختراقات التي طبعتها، في لحظتها العظمى، تظل رموزاً حية للمستقبل، لأنها وضعت في قلب مشروعها فكرة المساواة بين البشر وتحريرهم من الإستلاب السلعي.

إن ثقل مسألة الإمبريالية (وبالتالي نقيضها أي التحرر والتنمية) يظل يلقي بوزنه على تاريخ الرأسمالية حتى في أيامنا هذه. وهكذا فإن انتصار حركات التحرر التي انتزعت الاستقلال السياسي للأمم الآسيوية والأفريقية بعد الحرب العالمية الثانية لم يضع حدّاً للنظام الاستعماري وحسب، بل أغلق، بطريقة ما مرحلة التوسع الأوروبي التي دُشّنت سنة 1492. وقد كان هذا التوسع الشكل الذي اتخذه تطور الرأسمالية التاريخية خلال أربعة قرون إلى درجة أن أصبح هذان البعدان غير منفصلين. بالطبع أعيق هذا النظام بين أواخر القرن الثامن عشر وأواسط القرن التاسع عشر باستقلال أميركا. إلاّ أن هذا ليس سوى مظهراً لأنّ الاستقلال المذكور لم يتحقق على يد الشعوب الأصلية والعبيد المستوردين، بل على يد المستوطنين أنفسهم الذين حوّلوا أميركا إلى أوروبا ثانية (باستثناء هايتي). استقلال شعوب آسيا وأفريقيا كان له معنى آخر.

سرعان ما أدركت الطبقات القائدة في البلدان الاستعمارية في أوروبا بأن صفحة من التاريخ قد طويت نهائياً. وأدركت

وجوب التخلي عن رؤيتها التقليدية التي كانت تربط النهوض الاقتصادي الرأسمالي المحلي بالنجاح في التوسع الإمبريالي. لأن هذه الرؤيا لم تكن خاصة بالقوى الاستعمارية القديمة ـ في الدرجة الأولى إنكلترا، وفرنسا، وهولندا ـ ولكنّها رؤيا المراكز الرأسمالية الجديدة التي نشأت في القرن التاسع عشر ـ ألمانيا، الولايات المتحدة، واليابان. ولهذا السبب كانت النزاعات الأوروبية والدولية صراعاً من أجل إعادة التقاسم الاستعماري الإمبريالي لنظام 1492 (نظراً للتوافق على أن تتمتع الولايات المتحدة بامتياز خاص في العالم الجديد).

ستنخرط الطبقات الحاكمة في دول أوروبا الغربية والوسطى الرأسمالية بعد الحرب في خيار جديد هو البناء الأوروبي. وكان يمكن لهذا البناء حسب منطقه ذاته أن يضع حدّاً للنزاعات الأوروبية الداخلية ولنظام 1492 في آنٍ معاً (أي النظام الاستعماري القديم). ولم يعنِ ذلك التخلي عن امتياز ذلك الاستعمار فهذا لم يحصل إلاّ بعد أن تحوّلت الحروب الاستعمارية بعد الحرب إلى صالح الشعوب الثائرة. وليس صدفة أن يأتي تاريخ معاهدة روما، القاضية بإنشاء المجموعة الأوروبية السداسية سنة 1957، متطابقاً مع تاريخ القانون الأساسي الذي حضّر لاستقلال آخر المستعمرات الفرنسية في أفريقيا. وبعد بضع سنوات فقط اختار ديغول «المنحى الأوروبي» لفرنسا بديلاً عن التقليد الاستعماري القديم.

وكان يبدو أنّ بناء مدى أوروبي كبير، ومتطور، وغني،

يتمتع بطاقة تكنولوجية وعلمية من الطراز الأول، وبتقاليد عسكرية قوية، يمكن أن يشكّل بديلاً راسخاً تنطلق منه عملية تراكم رأسمالي «من دون مستعمرات». أي عولمة من طراز جديد، مختلفة عن عالمية نظام 1492. ويبقى السؤال معرفة كيف سيختلف هذا النظام العالمي الجديد عن سابقه؟ هل سيكون استقطابياً على قواعد جديدة أو لن يكون كذلك؟

لا شك أن هذا البناء غير المنجز، الذي يمر الآن بلحظة أزمة تهدد مستقبله، يظل مشروعاً صعباً بسبب ثقل الحقائق التاريخية القومية التي لم تجد بعد لغة التصالح مع الوحدة السياسية الأوروبية. وفوق ذلك لا تزال رؤيا تمفصل هذا المدى الاقتصادي والسياسي الأوروبي على مستوى النظام العالمي غامضة، بل ضبابية. هل سيكون هذا المدى الاقتصادي منافساً للمدى الآخر الذي تخلقه الولايات المتحدة في أوروبا؟ وكيف سيؤثر هذا التنافس على علاقات أوروبا والولايات المتحدة مع باقي العالم؟ هل سيتصارع المتنافسون كالدول الإمبريالية في المرحلة الماضية؟ أم سيتصرفون متناسقين؟ وفي هذه الحالة هل سيختار الأوروبيون أن يعيشوا مجدّداً إمبريالية نظامهم السابق بالوكالة، في كنف الخيارات الأميركية؟ في أيّة شروط يمكن أن يندرج البناء الأوروبي في إطار عولمة تزيل نهائياً نظام 1492؟

كم من الأسئلة الجديرة بالبحث والتحليل!؟

نحن نشهد اليوم بداية انتشار موجة ثالثة من التدمير الذي

يسببه التوسع الإمبريالي، بعد انهيار النظام السوفياتي والأنظمة القومية الشعبوية في العالم الثالث. أهداف الرأسمال المسيطر هي نفسها دائماً ـ التحكم بتوسع الأسواق، ونهب الموارد الطبيعية للأرض، والاستغلال المضاعف لاحتياط اليد العاملة في الأطراف. رغم أنّ الممارسة تتم في شروط جديدة، ومختلفة جداً في بعض جوانبها عن الشروط التي ميّزت فترة الإمبريالية السابقة. أعيد تجديد الخطاب الإيديولوجي المرشّح لإلحاق الرأي العام الشعبي في بلدان الثلاثية. فهو يرتكز اليوم إلى مقولة «واجب التدخل» الذي يستمدّ مشروعيته من «حماية الديمقراطية، وحقوق الشعوب، والرسالة الإنسانية». وإذا كان واضحاً بالنسبة للشعوب الآسيوية والأفريقية بأنّ هذا الخطاب الخبيث ليس إلاّ أداة، فإن الرأي العام الغربي قد التحق به بنفس الحماس الذي رافق التحاقه بخطابات الإمبريالية في المراحل السابقة.

من جانب آخر تطرح الولايات المتحدة استراتيجية منهجية هدفها ضمان سيطرتها المطلقة، وإلحاق شركائها في الثلاثية متضامنين وراء قوّتها العسكرية. من هذه الزاوية أدّت حرب كوسوفو وظائف حاسمة يشهد على ذلك استسلام الدول الأوروبية الكامل والتحاقها بالتصوّرات الأميركية المتعلقة «بالمفهوم الاستراتيجي» الجديد الذي أقرّه حلف شمال الأطلسي مباشرة بعد «الانتصار في يوغوسلافيا»، في 23 ـ 25 نيسان/أبريل 1999. وفق هذا «المفهوم الجديد»، الذي

يسمّى في أميركا، بكل وقاحة، «عقيدة كلينتون» اتسعت مهمات الحلف لتشمل عملياً كل آسيا وأفريقيا، مع احتفاظ الولايات المتحدة لوحدها بحق التدخل في أميركا منذ عقيدة مونرو. وهذا اعتراف واضح بأن حلف شمال الأطلسي لم يعد منظمة دفاعية بل أداة هجومية للولايات المتحدة. وأعيد تعريف المهمات بطريقة الغموض المقصود لتندرج ضمنها «تهديدات» جديدة، مثل الإجرام الدولي، الإرهاب، والتسلح الخطير في بلدان خارج الحلف. ممّا يعني تبرير أي عدوان مفيد للولايات المتحدة. ولم يتورّع كلينتون عن الكلام عن دول «ساقطة» يجب ضربها احترازياً، من دون أن يدقق ماذا يعني بمثل هذه العبارات. ولقد تحرّر حلف شمال الأطلسي من واجب العمل بموجب قرار من منظمة الأمم المتحدة التي بات تُعامَل بازدراء كامل.

وتحرص الإيديولوجيا الأميركية على تغليف بضائع مشروعها الإمبريالي بلغة «الرسالة التاريخية للولايات المتحدة» التي حملها «الآباء المؤسسون»، الواثقون من إلهامهم الإلّهي، وانتقلت كتقليد في تلك اللغة. ويشاطر الليبراليون الأميركيون هذه الإيديولوجيا، رغم أنهم يعتبرون أنفسهم على يسار المجتمع. فهم يقدمون السيطرة الأميركية بوصفها «طيّبة» بالضرورة، ومنبع تقدم في الوعي والممارسة الديمقراطية. السيطرة الأميركية، والسلام الشامل، والديمقراطية، والتقدم المادي تتمازج هنا كتعابير لا انفصام بينها، إلاّ أن الحقيقة كامنة في مكان آخر.

إن الالتحاق الغريب للرأي العام الأوروبي، وتحديداً الأكثريات اليسارية بالمشروع الأميركي يشكل كارثة مأساوية النتائج. ويفسر الطرق الإعلامي ـ المركز على مناطق التدخل التي تقررها واشنطن ـ هذا الالتحاق بصورة جزئية. ولكن خلف ذلك، يبدو الغربيون مقتنعين بأن الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي هي «ديمقراطية» وبالتالي لا تستطيع حكوماتها «أن تنوي شراً» إلاّ في مواجهة «الديكتاتوريين» الدمويين في الشرق. وتعميهم هذه القناعة إلى درجة تنسيهم الوزن الحاسم لمصالح الرأسمال المسيطر.

كيف سترى الشعوب المهددة بهذه الموجة الثالثة من التوسع الإمبريالي؟ من المفكر جداً تقديم جواب إلا أنها سترى حتماً بصورة ما.

X ـ هندسة النزاعات الدولية المقبلة

تفاقم الأزمة التناقضات داخل كتل الطبقات المسيطرة، في بلدان الوحدة الأوروبية، وروسيا، كما في البلدان التي تضربها أزمات التنمية الآن (كوريا، جنوب شرقي آسيا، وغداً أميركا اللاتينية، أفريقيا والعالم العربي، والهند). لا شيء يضمن سلفاً بأن يتم تجاوز هذه التناقضات بوسائل ديمقراطية. وبصورة عامة تسعى الطبقات المسيطرة إلى تجنب مشاركة الشعوب في السجالات، إما عبر التلاعب بالرأي العام والإبقاء على مظاهر الديمقراطية أو عبر احتمال اللجوء المكشوف إلى العنف.

هذه النزاعات مرشحة لأن تأخذ أبعاداً عالمية أكثر وضوحاً، وأن تتواجه، بسببها، دول أو مجموعات من الدول. ونحن نشهد اليوم ارتسام نزاع بين الولايات المتحدة واليابان، وحليفها الأسترالي المخلص، من جهة وبين الصين والبلدان الآسيوية الأخرى من جهة ثانية. وليس صعباً تخيل انبعاث نزاع جديد بين الولايات المتحدة وروسيا، إذا ما توصلت هذه الأخيرة إلى الخروج من حلقة التقهقر التي أدخلها فيها بوريس يلتسن. كما أن النزاعات المغلفة حتى الآن بين الاتحاد الأوروبي (أو بعض بلدانه) واليابان، والولايات المتحدة، مرشحة للاتساع وللتمفصل على النزاعات التي تواجه الثلاثية بروسيا والصين والهند وقارات العالم الثالث عموماً.

لكل هذه الأسباب يتعلق المستقبل بالأجوبة على التحديات التي سترتسم في مناطق العالم المختلفة: اثنتان منها تبدوان لي الأكثر حسماً، من وجهة النظر هذه: أوروبا (روسيا ضمناً)، والصين.

نستنتج، بالنسبة لأوروبا، أن المصالح المسيطرة هناك تدرج استراتيجياتها، كما في الولايات المتحدة واليابان، في إطار العولمة المنفلتة. وهي لا تشكل، لهذا السبب، عناصر نشيطة قادرة على التشكيك في السيطرة الأميركية على العالم، ولا تطوير رؤيا أخرى لعلاقات الشمال ـ الجنوب. ولهذا السبب أيضاً تندرج العلاقات الجديدة بين غرب أوروبا وشرقها في مسار شبيه بأميركا اللاتينية بالنسبة لدول الشرق، لا اندماجها

على قدم المساواة. هل سيكون اليسار الأوروبي، شرقاً وغرباً، قادراً على تحديد استراتيجية مشتركة بمستوى مقتضيات ميثاق اجتماعي تقدمي يشمل كل أوروبا؟ وتعزز الخيارات الليبرالية وعمليات إلحاق أوروبا الشرقية الاحتلال الداخلي في الاتحاد لصالح ألمانيا. هل ستكون «أوروبا الألمانية» مقبولة على المدى الطويل من بريطانيا وفرنسا وروسيا؟ بانتظار الجواب يؤيد الالتحاق بهذا المشروع الهيمنة الأميركية الشاملة، لأن ألمانيا، كاليابان، تلعب هنا ورقة القوة الإقليمية الملتحقة بالولايات المتحدة في الشؤون العالمية.

ولكنني لا أستبعد، لأسباب تتعلق بتاريخ أوروبا وإرثها الإنساني والاشتراكي، أن يرتسم ويفرض نفسه لاحقاً مشروع أوروبي هو مشروع أوروبا «الاجتماعية». وعندئذ يجب التفكير ملياً في معنى ذلك! ففيما يتعدى التعابير «السحرية» الغامضة المعنى، هل يراد بناء «قلعة أوروبية اجتماعية»؟ أم أوروبا اجتماعية منفتحة؟ وكيف ستدار عندئذ علاقاتها بالولايات المتحدة واليابان والأطراف؟

من جهة أخرى يلقي تطور الصين بثقله على التوازن العالمي، على الأقل بسبب حجم هذا البلد القارة. وقد اقترحت سابقاً، أن أبرز الشروط الداخلية والخارجية التي تحكم المشاهد المختلفة والممكنة لهذا التطور. وإني أصنفها بالطريقة الآتية:

(I) مشهد انفجار البلاد (وهو هدف استراتيجية الولايات

المتحدة واليابان)، وتهميش الشمال والغرب الصيني، ودمج الجنوب في كوكبة الجنوب الشرقي الآسيوي المصنع والخاضع لليابان والولايات المتحدة.

(II) مشهد متابعة المشروع القومي الصيني القائم على نجاح «الإيجابيات الثلاث» (إعادة توزيع الدخل اجتماعياً بصورة تحفظ تضامن الأمة، إعادة توزيع مناطقية تعزز التبعية المتبادلة بين الأسواق الداخلية في الصين، استمرار التحكم بالعلاقات مع الخارج وإخضاعها لمنطق المشروع القومي).

(III) تراجع هذا المشهد الأخير تحت ضغط ما أسميه «السلبية الرابعة الكبيرة» أي محاولة المسير في المشروع القومي من دون الخروج من إطار نظام السلطة القائم (الحزب ـ الدولة المسمى لينينياً). وقد يؤدي هذا التراجع إما إلى بانفجار البلاد (المشهد الأول)، وإما إلى تبلور شكل أكثر صراحة من الرأسمالية القومية (القليلة الديمقراطية على الأرجح).

(IV) تحوُّل يساري في المشروع المطبّق وتقوية سلطات القوى الاجتماعية الشعبية، وهو ما يدفع البلاد على طريق الانتقال نحو الاشتراكية.

ولن أعود، ختاماً، إلى المشاهد المستقبلية التي قد تندرج في منطق انتشار مشروع السيطرة العالمية للرأسمال الكبير. أولاً، لأنني أعتقد أن هذا المشروع طوباوي، لم ينتج إلاّ الفوضى وسيتعثّر بطريقة أو أخرى. وثانياً، لأنه يمكن مضاعفة

الاحتمالات لهذا المشهد الكبير نفسه، ضمن نماذج وأشكال تأخذ في الاعتبار ما يلي:

(I) الاحتمالات الأوروبية: أوروبا ألمانيا؟ من دون يورو أو به؟ استتباع أوروبا الشرقية؟ انفجار الاتحاد الأوروبي (أو تقزيمه)؟ إلخ.

(II) الاحتمالات الآسيوية ـ الشرقية: اندماج إقليمي آسيا ـ الهادىء حول اليابان والولايات المتحدة؟ اندماج إقليمي لآسيا الشرقية من دون اليابان، حول الصين؟ انفجار الصين؟ إلخ.

هذا المشروع الكبير قد بدأ يُصاغ منذ زمن، من خلال أقلمة نيوإمبريالية تجر خلف كل من القوى المكوّنة للثلاثية مساحات جيواستراتيجية من الجنوب: الولايات المتحدة ـ كندا ـ أميركا اللاتينية، منذ اندماج المكسيك مع دول أميركا الشمالية الأخرى، الولايات المتحدة ـ إسرائيل ـ بلدان النفط والمشرق العربي، الاتحاد الأوروبي ـ المغرب ـ جنوبي الصحراء الأفريقية، الاتحاد الأوروبي ـ أوروبا الشرقية، أو الولايات المتحدة ـ ألمانيا ـ أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفياتي السابق، اليابان ـ آسيان، أو اليابان ـ الولايات المتحدة ـ آسيا/الهادىء.

هل يتلاءم هذا المشروع النيوإمبريالي مع بروز مجموعة من الأقطاب الإقليميين وما دون الإقليميين، الذين يتمتعون «بامتيازات» في مناطقهم ويشكلون، في الوقت نفسه وسائط مخلصة للعولمة المفتوحة؟ يأخذنا الفكر مباشرة إلى ألمانيا

واليابان اللاعبين وراء الولايات المتحدة. ولكن هناك أيضاً البرازيل، وتركيا (وإيران)، وكوريا، وقوى إقليمية من مرتبة ثانية (مصر، نيجيريا، جنوب أفريقيا، باكستان، ماليزيا). ويمكن «لتمرّد» بعض هذه الأقطاب أن يوسّع مساحة الاستقلالية في النزاع مع العولمة والهيمنة الأميركية. نتذكر هنا مثال البرازيل ومبادرة مركوسور، إذا ما أخذت مسافات أبعد إزاء الثوابت الليبرالية.

يبلغ تعقّد شبكات التحالفات وتضارب المصالح ذروته سريعاً ما أن نتصور أن أقطاب الثلاثية المركزية هم في نزاع جزئي ولكنهم ملتحقين بالقائد الأميركي، وأنّ مناطق تأثير القوى المختلفة في الأطراف هي غير مستقرّة، وأن هناك أقطاباً إقليميين يحاولون أن يدفعوا بيادقهم إلى الأمام. وعندئذٍ يمكن للتحالفات والتعارضات أن تُبنى وتتفكك في نظام عالمي ذي هندسة متغيّرة. ويصبح التوقّع فيما يتعدّى المباشر مهمة مستحيلة. ولكن هناك دائماً إغراء كبير بتذليل هذه الصعوبة من خلال جهد لترتيب مواضع نزاعات المصالح وقوّة الفاعلين. إلاّ أنّ هذا التمرين يستند بذاته، إلى الكثير من التبسيط، ليس أقلّه القول بأن الدول هي وحدها الفاعل في النظام، في حين أنه يوجد قوى أخرى مثل العابرة القوميات أو الحركات الإيديولوجية الكبيرة القادرة على بناء تضامنات معينة (الجماعات الدينية مثلاً).

وطالما ظلّ استقطاب المراكز ـ الأطراف رئيسياً طالما

تسمح القوى المسيطرة لنفسها «بإطراء» الأقطاب الإقليميين المكلفين بحفظ النظام في مناطق تأثيرها وتدخلها. هكذا يمكن تحمّل المجزرة التركية ضد الأكراد، وأن تدمّر البرازيل منطقة الأمازون، وأن تلجأ إسرائيل إلى توظيف عرقي في المناطق المحتلة، وأن تتابع جنوب أفريقيا في أفريقيا الجنوبية السياسات التوسعية التي مارسها نظام التمييز العنصري. يبقى أنّ بعض البلدان، رغم موقعها الطرفي في النظام، تمتلك، أو يمكن أن تمتلك، طموحات قلّما تتلاءم مع احترام التراتبية التي يستوجبها اشتغال النظام. هنا نفكر مباشرة بالصين، والهند، وروسيا. ولعلّ هذا هو السبب الذي يدفع القادة المسيطرين، بنظري إلى التعامل معها غالباً كأخصام محتملين، إذا لم يكن كأسعداء.

في هذا الإطار العام يمكننا تصور مرحلة جديدة من التوسع الرأسمالي قائمة على نمو متسارع للأطراف النشيطة (الصين، آسيا الشرقية، الهند، أميركا اللاتينية)، وعلى عودة النمو إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، والاتحاد الأوروبي، في حين يُترك العالم الأفريقي والإسلامي المهمّش لآلام تقلّصاته. ويدعم هذا المشروع تكثف المبادلات بين مختلف المناطق الدينامية في العالم. ولكني أعتقد أنه كلّما أمعنّا السير في هذا الاتجاه كلّما اتّسع مدى الاستقطاب القائم على الاحتكارات الخمسة لدى الثلاثية. والاختلافات بين مستويات التطور في المناطق لن تخفت، بل على العكس ستزداد المسافة بين العالم الطرفي الجديد وبين المراكز.

إن منغّصات هذا المشهد متوافرة لكل نُسَخِه. نفكر مثلاً بعدوة الصراعات الطبقية المتّسقة، التي شوهدت بعض بواكيرها (فرنسا، ديسمبر 1995، كوريا، يناير 1997...) وإذا ما امتدت هذه الحركة فيمكنها أن تحضّر الشروط لبروز الخيار التقدمي الذي سنعالجه لاحقاً. ولكن يمكن أيضاً التفكير بالطبقات القائدة في بعض البلدان التي قد تعمل لكي تلوي النموذج بطريقة تناسبها، موسّعة، بالتالي هامش استقلاليتها. تحضر إلى الذهن هنا الصين، خاصة إذا ما تعزز التضامن الاجتماعي الذي يعطي لمشروعها طابعاً قومياً مميزاً، وإذا ما تدخلت القوى الشعبية القابعة في الظل الآن. يُفكر أيضاً بكوريا والهند والبرازيل وغداً روسياً.

يمكن أن نتصور أيضاً أن التناقض الرئيسي، في الفوضى التي يعيش فيها العالم، سيقوم بين مركزين شديدي التنافس: الولايات المتحدة وأوروبا. وفي هذه الحال ستعزز الولايات المتحدة تحالفها الاستراتيجي مع اليابان، وتجرّ وراءها أشباه الأطراف في آسيا وأميركا اللاتينية (الصين خاصة)، في حين أن أوروبا ستدرج في منطقة سيطرتها الجديدة شبه الطرف الروسي.

يبدو لي هذا المشهد ضعيف الاحتمال. أولاً لأنه يعتبر أوروبا موجودة كقوة سياسية موحدة، وهي ليست كذلك الآن ولا في المستقبل المنظور. والأرجح بنظري أن تستمر هيمنة أميركية تشكل غطاء للسيطرة المشتركة للثلاثة على العالم

المتبقّي. والسبب الثاني الذي يجعلني أرى هذا المشهد ضعيف القدرة على التحقق هو أنّه يفترض موافقة الصين على الانضواء تحت راية الحلف الياباني ـ الأميركي. هذا مشكوك به جداً. وأميل إلى الافتراض بأن الصين ستستغل التناقض بين الولايات المتحدة وأوروبا لتلعب دور الفارس المنفرد. وأُرجّح أن يكون شأن روسيا والهند مشابهاً للصين.

ليس من الصعب تصوّر لوحة لعولمة مستقبلية منسجمة يسيطر ضمنها الشمل الجديد لقانون القيمة المتزاوج مع الاحتكارات الخمسة المشار إليها. فالمراكز التقليدية المسيطرة تحافظ على امتيازها عبر إعادة إنتاج التراتبيات المرئية، وتحافظ الولايات المتحدة على سيطرتها العالمية يدعمها قوى من مرتبة ثانية (اليابان بسبب إسهامها في البحث ـ التنمية، وبريطانيا العظمى كشريك مالي، وألمانيا بسبب تحكمها بأوروبا). وستكون الأطراف النشيطة في آسيا الشرقية، وأوروبا الشرقية، وروسيا، والهند، وأميركا اللاتينية المناطق الطرفية الأساسية للنظام. وفي المراكز ذاتها سيكون التركيز قائماً على النشاطات المرتبطة بالاحتكارات الخمس، وهو ما يفرض إدارة مجتمع ذي «سرعتين»، أي تهميش أجزاء مهمة من المجتمع عبر الفقر والبطالة والأعمال الصغيرة.

أمّا الآن فإن أوروبا ملتحقة كليّاً بهذه الاستراتيجية في كل أبعادها، السياسية والعسكرية والاقتصادية. حتى في المسائل الأفريقية ـ وقد ظلت أفريقيا تُعتبر طريدة القوى الاستعمارية

القديمة لفترة طويلة ـ نجد الاتحاد الأوروبي ملتحقاً بمواقف واشنطن التي تُنقل بالوساطة عبر البنك الدولي، كما تشهد على ذلك اتفاقية لومي الجديدة.

لا يستبعد هذا الالتحاق «طبعاً» مضاعفة النزاعات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وهي نزاعات أصبحت يومية وتبيّن أنّ وقاحة السلطات الأميركية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. إلاّ أنني أعتبر هذه التناقضات ثانوية قياساً إلى التناقضات التي ستنشأ بين الأطراف الجديدة (كالصين والهند وربما روسيا) وبين الثلاثية التي يستمر التحامها من خلال الالتحاق بواشنطن.

قامت مجموعة السبعة أصلاً لتنسّق إدارة النظام العالمي على يد القوى الرأسمالية الأساسية. ونعرف أن نجاحها في مجال استقرار التبادلات كان محدوداً جداً. وبوصفها إدارة للأزمة فإن مجموعة السبعة هي مجرّد تنفيذي ـ عالمي لا يمتلك أي مشروع شمولي للعالم»، كما كتب غوستاف ماسيا. فقد اكتفت هذه المجموعة سنة 1976 بوضع مبادىء التكييف الوحيد الجانب للأطراف، وسنة 1980 بتنظيم إعادة تدوير البترودولار في صالح حلقة المضاربة المالية، ومن ثم خفض أسعار المواد الأولية (السبب الرئيسي في حرب الخليج)، وسنة 1982 بتنظيم جدولة الديون، وسنة 1992 بدمج روسيا وبلدان الشرق في استراتيجيات التكييف الوحيد الجانب، واليوم بإدارة الأزمة اليوغوسلافية. إن أياً من هذه المشاهد المرسومة لا يقدم إشارة واحدة تسمح بتنمية جديرة بهذا الاسم.

XI ـ صعود النضالات الاجتماعية وعولمتها: شرط للعودة إلى التنمية

ستظل المشاهد المستقبلية محكومة، إلى درجة عالية، برؤية العلاقة بين الميول الموضوعية الوازنة، من جهة، وإيجابيات الشعوب والقوى الاجتماعية من جهة ثانية. هناك إذاً عنصر من الذاتية والغريزة لا يمكن تجاهله. وهذا لحسن الحظ لأن معناه أن المستقبل ليس مخططاً سلفاً، وأن الإبداع التخيلي له مكانة في التاريخ الحقيقي. وفي مرحلة كالتي نعيش يصبح «التوقع» أكثر صعوبة لأن الآليات الإيديولوجية والسياسية التي كانت تحكم سلوك الأطراف المختلفين قد غادرت المسرح جميعها. وانقلبت بنية الحياة السياسية عندما طويت صفحة ما بعد الحرب الثانية. فالحياة والصراعات السياسية كانت تنكتب تقليدياً في إطار الدول السياسية التي تمتلك مشروعية فوق النقد (كان يمكن التشكيك بالحكومة وليس بالدولة). ووراء الدولة، وفيها، كانت الأحزاب السياسية والنقابات، وبعض المؤسسات الكبرى، وما يسمى بالطبقة السياسية، كل هذه كانت تشكل الهيكل العظمي للنظام الذي تعتمل في إطاره الحركات السياسية، والصراعات الاجتماعية، والتيارات الإيديولوجية. ونلاحظ بأن مجمل هذه المؤسسات قد فقد، بدرجات متفاوتة مشروعيته، جزئياً أو كلياً، في كل أنحاء العالم «لم تعد الشعوب تصدق هؤلاء» وارتفعت مكانها «حركات» ذات طبائع

متنوعة وحول مطالب الخضر والنساء والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وبعضها ثبت هويّات خاصة (إثنية أو دينية). عدم الاستقرار الأقصى هو ما يميز هذه الحياة السياسية الجديدة. وتمفصل هذه المطالب والحركات على النقد الجذري للمجتمع والإدارة النيوليبرالية المعولمة يستحق نقاشاً جدياً. لأن بعض هذه الحركات يرفض بوعي المشروع المجتمعي للسلطات المسيطرة، وبعضها الآخر لا يهتم بذلك ولا يجابهه. والمسيطرون يعرفون أن يقيموا هذا التميز، فيتلاعبون بالبعض ويقدمون لآخرين دعماً مكشوفاً أو خفياً ويفتحون ضد غيرهم معركة حاسمة. تلك هي قاعدة الحياة السياسية الجديدة، الفوضوية والمتقلبة. هناك استراتيجية شاملة للإدارة العالمية. الهدف هو التفكيك الأقصى للقوى المعادية للنظام المحتملة عن طريق دعم عمليات تفجير الأشكال الدولتية لتنظيم المجتمع. المطلوب أكبر عدد ممكن من السلوفينيات، والتشيكيات والكوسوفو... إلخ. ويجري الترحيب الحار بمطالب الانتماء، واستخدامها والتلاعب بها. لذلك تحتل مسألة الهوية الإثنية، أو الجماعية أو الدينية موقع سؤال أساسي في مرحلتنا. والمبدأ الديمقراطي القاعدي الذي يفترض الاحترام الفعلي للتنوع القومي والإثني، والديني، والثقافي، والإيديولوجي يظل أساساً. لا يمكن إدارة التنوع إلا بممارسة صادقة للديمقراطية. وفي الحالة المعاكسة تصبح هذه القضية أداة قاتلة في يد العدو. مع الأسف أن اليسار التاريخي كان

مقصراً في هذا المجال. بالطبع ليس دائماً وأقل بكثير مما يزعم اليوم. كمثال فقط: كانت يوغوسلافيا في عهد تيتو نموذجاً للتعايش القومي على قدم المساواة. لكن رومانيا لم تكن كذلك بالطبع. وحركات التحرك الوطني في العالم الثالث استطاعت أن توحد إثنيات وجماعات دينية مشروعة ضد العدو الإمبريالي المشترك، والأجيال الأولى من الطبقات القائدة في الدول الأفريقية كانت متعددة الإثنيات فعلاً. ولكن قليلة كانت السلطات التي عرفت كيف تدير هذا التنوع ديمقراطياً وتحافظ على ميزاته، والتمسك الضعيف بالديمقراطية أعطى نتائج لا تقل بؤساً عن نتائج إدارة المشكلات الأخرى في المجتمع. وعندما حلت الأزمة لعبت الطبقات المسيطرة، العاجزة عن مواجهتها، دوراً حاسماً في اللجوء إلى الانطواء على الجماعة واستخدامه كوسيلة لإطالة أمد «التحكم» بالجماهير. ولكننا نلاحظ أيضاً أن العديد من الديمقراطيات البرجوازية العريقة قد أدارت بصورة خاطئة مسألة التنوع في الإنتماء. ولعل إيرلندا الشمالية هي المثال الأكثر سطوعاً. ويأتي نجاح الثقافوية على قياس النواقص في الإدارة الديمقراطية للتنوع. وأفهم بالثقافوية ذلك التأكيد على أن الاختلافات المقصودة هي «الجوهرية»، ويجب أن تحظى «بالأولوية» (قياساً إلى الاختلافات الطبقية مثلاً)، وتؤخذ أحياناً على أنها «عابرة للتاريخ» أي، قائمة على ثوابت لم يغيرها التاريخ (تلك هي حالة الثقافويات الدينية التي تنزلق بسهولة نحو الظلامية والتعصب).

ولكي تتضح الرؤيا في تشابك مطالب الهوية أقترح معياراً يبدو لي جوهرياً: أعتبر تقدمياً من هذه المطالب ما يتمفصل على المعركة ضد الاستغلال الاجتماعي ومن أجل ديمقراطية أوسع في كل الأبعاد. وكل المطالب التي لا تتقدم «ببرنامج اجتماعي»، ولا تتعارض مع العولمة، أو تعتبر نفسها غريبة عن مبدأ الديمقراطية (المتهم بأنه غربي) هي مطالب رجعية بصراحة وعدم أهداف الرأسمال المسيطر. وهذا الأخير يعي ذلك، ويدعم تلك المطالب حتى عندما تستغل وسائل الإعلام مضمونها المتخلف وتدين الشعوب التي هي ضحيتها. إن الرأسمال يستخدم هذه الحركات ويتلاعب بها أحياناً. إن الديمقراطية وحقوق الشعوب لا يفهمها هؤلاء إلا كوسيلة سياسية لإدارة أزمة العالم المعاصر، كتكملة للوسائل الاقتصادية للإدارة النيوليبرالية. هذه الديمقراطية ليست سوى ظرفية، وكذلك هو الخطاب عن «الحكم الطيب». من هنا الاستخدام المنهجي لقاعدة «المعيارين ـ المكيالين». لا يطرح السؤال عن التدخل لصالح الديمقراطية في أفغانستان أو بلدان الخليج مثلاً كما لم يطرح سؤال إزعاج موبوتو بالأمس، وسافيبي اليوم، وكثيرين غيرهما غداً. حقوق الشعوب مقدسة في بعض الحالات، مثل كوسوفو اليوم والتيبت ربما غداً. ولكنها منسية في حالات أخرى مثل فلسطين وكردستان التركية، وقبرص، والصرب الذين طردهم النظام الكرواتي من كرايينا. . . وحتى المجزرة الرهيبة في رواندا لن تستدعي قيام

تحقيق جدي يطال مسؤولية الدبلوماسية التي كانت تدعم الأنظمة التي حضرت لهذه المجزرة بصورة مكشوفة ولا شك أن السلوكيات الكريهة لبعض الأنظمة تسهل المهمة وتقدم الذرائع السهلة الاستغلال. ولكن الصمت المتواطىء في حالات أخرى ينزع كل مصداقية عن الخطاب المتعلق بالديمقراطية وحقوق الشعوب. وليس هناك من خدمة أسوأ من هذه الخدمة لضرورات النضال من أجل الديمقراطية واحترام الشعوب، التي لا يمكن إحراز أي تقدم من دونها.

لحسن الحظ أن المرحلة الجديدة بدأت تتميز بصعود نضالات الطبقات الشعبية، ضحايا النظام: فلاحون بلا أرض في البرازيل، أجراء وعاطلون عن العمل، معاً، في بعض الدول الأوروبية، نقابات تضم أغلبية الأجراء (كما في كوريا وجنوب أفريقيا)، شباب وطلاب يستنهضون فقراء المدن (كما في أندونيسيا). كل يوم تغتني اللائحة وتكبر. تطور هذه النضالات الاجتماعية مسألة أكيدة. وهي ستتميز حتماً بتنوع كبير وإيجابي. وفي أساس هذا التنوع يجب الاعتراف بالنتائج التي راكمتها الحركات المسماة «الحركات الاجتماعية الجديدة» ـ النسائية، البيئية، الديمقراطية.

التحديات التي يواجهها تطور هذه الحركات هي من طبيعة متعددة، تختلف بحسب الزمان والمكان. والسؤال المركزي هنا هو معرفة كيف ستتمفصل النزاعات على الصراعات الاجتماعية، حيث المقصود بالنزاعات تلك القائمة بين

الطبقات المسيطرة، أي الدول التي حاولنا ترسيم بعض هندستها المحتملة. من سينتصر؟ هل ستلحق الصراعات الاجتماعية، المؤطرة بالنزاعات، وبالتالي ستمسك السلطات بناحيتها، وتجندها في صالحها، وتتلاعب بها؟ أم ستجبر الصراعات الاجتماعية، التي حققت استقلاليتها، أطراف السلطة على التكيف مع مطالبها؟

XII ـ اقتصاد سياسي جديد لتنمية القرن الواحد والعشرين

اقترحت في الصفحات السابقة تقييماً للاقتصاد السياسي للتنمية كما فُهمت ومورست في القرن العشرين، وبالتحديد خلال نصفه الثاني. هذا الاقتصاد السياسي كان، كما الحال دائماً، نتاج حركات اجتماعية قوية تتمرد على منطق التوسع الرأسمالي. فهو ولد إذاً من الإصلاحات الاجتماعية الكبرى التي شرطت توسعه (التأميم، البرامج الاجتماعية، الإصلاح الزراعي. . .).

ولا شك أن مروحة الستراتيجيات كانت من الاتساع بحيث يصبح دمجها في نمط وحيد ضرباً من العبث. شاسعة هي المسافة التي تفصل بين ستراتيجيات التصنيع المنهجي في التجارب الاشتراكية، التي استلهمت الماركسية، وستراتيجيات الدول النيو ـ كولونيالية التي لم تتصور فكرة الخروج من اختصاص المواد الأولية، ظناً منها أن هذه المزيّة التفاضلية

ستؤمن لها فرصة تسريع النمو وحسب. وبين هذين الطرفين قامت المحاولات العديدة للعالم الثالث القومي الشعبوي.

على أي حال، نجد قاسماً مشتركاً واضحاً لدى المجموعات الرئيسة هو إرادة بناء نظام إنتاجي، وطني، حديث، فعال، ومتمركز على الذات. لذلك اصطدمت جميعها بالعداء الدائم لقوى الرأسمال العالمي المسيطرة، في الاقتصاد، كما في السياسة الدولية. هذا النزاع الحتمي يقود خلاصات بيّنة: أن مفهوم التنمية هو مفهوم نقدي للرأسمالية القائمة فعلياً، وأن هدف بناء نظام وطني متمركز على الذات، هو هدف محوري، وأن ستراتيجية تحقيقه تفرض «فك الارتباط». على أن نفهم هذا المصطلح ـ وهو ليس الأصح ربما ـ لا كعزلة أوثاركية، بل كتلخيص لجملة طويلة أقدمه على النحو الآتي: إخضاع العلاقات مع الخارج لمقتضيات البناء الداخلي وليس العكس (التكيف الوحيد الجانب للميول الفاعلة عالمياً). هذه الموجبات تظل ضرورية للقرن الواحد والعشرين، رغم أن الإطار الذي ستعتمل في داخله قد شهد تحولات كبيرة.

خلال القرن المنصرم ـ وهو أول قرن عاش تشكيكاً حقيقياً في المنطق الأساسي للرأسمالية ـ تزاوجت مهمّتا «اللحاق» و«بناء شيء آخر» بصور مختلفة حسب المكان والزمان. ولكن يمكن القول، من دون قسر كبير للحقيقة، أن الأولى فرضت نفسها كمهمة مسيطرة. حتى أن التنمية أصبحت، عملياً، مرادفاً

«لستراتيجية اللحاق» (للذهاب أبعد لاحقاً. . . ربما). أنهكت هذه الستراتيجيات، ثم دخلت مرحلة التفكك، عندما انقلبت الشروط العالمية، وعندما انتهت مرحلة النهوض العام التي سهّلت عملية الانخراط في العولمة، وحلت محلها أزمة إعادة تكيف جعلت هذا الانخراط مستحيلاً. ولا يعود «الفشل» ـ إذا كانت هذه التسمية صحيحة ـ إلى جذرية تجارب القرن العشرين، بل بالعكس، إلى نقص في جذريتها، سببه على الأرجح حالة موضوعية.

سيكون من الضروري، مستقبلاً، التركيز على مفهوم «بناء شيء آخر»، من دون إغفال واقع أن بعض جوانب «اللحاق» تظل على جدول الأعمال الضرورية. بكلام آخر، على القرن الواحد والعشرين أن يكون أكثر جذرية من سابقه. هل يستطيع ذلك؟ ما هي مراحل هذا التجذر التدريجي؟ كيف تندمج، في ستراتيجيات فعالة الضرورات الناجمة عن التحولات المرافقة لإعادة انتشار الرأسمالية؟ يجب أن يتبلور الاقتصاد السياسي للقرن الواحد والعشرين حول الإجابات على هذه الأسئلة.

رسمت، في صفحات سابقة، الملامح العامة لما أراه صورة عن مستقبل منسجم مع منطق النظام النيوليبرالي المعولم، أي مشروع «قرن 21 أميركي»، كما تتخيله الطبقة المسيطرة في الولايات المتحدة، والتحقت به الطبقات المسيطرة في غالبية بلدان العالم. أكان في أوروبا، أو بلدان «الشرق سابقاً، أو اليابان، أو العالم الثالث». هل يشكل هذا

الالتحاق، حتى عندما يكون ضمنياً بسبب كراهية الرأي العام له، كما في فرنسا والبلدان الإسلامية، مؤشراً على تحول عميق وثابت في تنظيم الرأسمال؟ هل معنى ذلك زوال «الرأسمال الوطني» (وبالتالي البرجوازيات الوطنية)، وأن الجانب المسيطر والأكثر ديناميكية قد أصبح عابراً للقوميات («معولماً»)؟

لست مقتنعاً بهذه الأطروحة التي تقدمها وفرة من الأدبيات المصاغة، بنظري، بصورة متسرعة وسطحية. على أي حال، حتى لو كان ذلك صحيحاً، يظل الرأسمال العابر القوميات حصة الثلاثية، ويستثني من ناديه المغلق بلدان الشرق والجنوب. وهنا لن يعود أمامنا إلا برجوازيات كومبرادورية، أي وسطاء تمرير لسيطرة الرأسمال العابر القوميات. وهذا ما نحن فيه الآن. ولكن، مرة جديدة. هل هذا مؤشر على تحول ثابت؟ في هذه الحالة لن يكون «العالم الجديد» إلا مرحلة جديدة (الثالثة) لتوسع إمبريالي قديم. أي استقطاب أشد ضراوة من كل المراحل السابقة. ولا أعتقد أن هذا أمر مقبول، ليس فقط لدى الطبقات المقهورة، والمفقرة على نطاق واسع، بل حتى لدى شرائح من الطبقات المسيطرة، ولدى القوى الاجتماعية والسياسية الطامحة إلى السلطة.

إذا كان الانطباع الذي تفرضه هذه الثنائية، تجاوز القوميات والكومبرادورية، قوياً إلى درجة توحي، الآن، بفكرة أن التحول الذي تمثله ثابت ووطيد ولا عودة عنه، فلأننا نعيش

أزمة بنيوية. ولا فرق، أسُمِّيت كذلك أو بغيره (الفترة ب في دورة كوندراتيف الطويلة). في الفترات أ من دورة كوندراتيف الطويلة يؤدي النمو المتسارع في بنى التراكم المستقرة إلى تغيرات سريعة متنوعة، تبدو في الواقع المعاش إيجابية ومقبولة على نطاق واسع. في الفترات ب، تحتل إعادة التنظيم مقدمة المسرح، لأن أنماط التراكم وإعادة الإنتاج الاجتماعي القديمة أصبحت عاجزة، والجديدة لم تفرض نفسها بعد. تعاش هذه الفترة كلحظة مضنية (وهي كذلك بالنسبة للطبقات المقهورة). قد يبدو الرأسمال خلالها في وضعية صحية (ارتفاع معدلات الربح)، كما هو الحال اليوم، وقد تظهر الأزمة من خلال انهيار في الأرباح (كما قد يحدث يوماً)، وقد تتحسن مردودية بعض القطاعات وتتدهور أخرى، كما يبين التحليل الأكثر دقة... كل هذه مسائل لن أتطرق لها.

صورة القرن الحادي والعشرين الأميركي ليست مقبولة. إنها الرعب نفسه على كل المستويات، ولا صلة لها بالرسم الوردي الذي يقدمه أصدقاؤه الليبراليون. فهي لا تخبىء للجنوب والشرق ـ وكل شعوب الأطراف ـ إلا الإفقار، وكل نقيض للتنمية. وهي لن تكون مقبولة حتى في أوساط واسعة من الطبقات الخاضعة في المراكز ذاتها. وهذا معناه أن القرن الحادي والعشرين لن يكون أميركياً، بل قرن النزاعات الملتهبة، وصعود الصراعات الاجتماعية المناهضة لمطامح واشنطن اللامحدودة، وللرأسمال.

هل يمكن أن يأخذ مشهد «القرن الأميركي» شكلاً أقل فظاظة عبر تعديلات طفيفة؟ أن يصبح مثلاً قرن «الثلاثية»، مع تقاسم أكثر توازناً للسيطرة بين مكوناته الثلاث؟ لا أعتقد أن لهذا فرقاً كبيراً، على الأقل بالنسبة لشعوب الشرق والجنوب، المحرومين من أي أفق تنموي.

هل يمكن أن يؤدي هذا المشهد إلى انفجار الثلاثية ونزاع دائم (ولو «سلمي») بين القوتين العظميين الجديدتين ـ الولايات المتحدة وفي ظلها اليابان، من جهة، والاتحاد الأوروبي المتحول إلى كيان سياسي فعلي، من جهة أخرى؟ حتى لو كان من الممكن تصور تحول من هذا النوع، على المستوى النظري، فإني لا أؤمن كثيراً بواقعيته. لأننا لا نزال بعيدين جداً عن احتمال بناء أوروبا سياسية. ولأن الأطراف المفترض ربطها بعربات كل من القوتين (روسيا، الصين، القارات الثلاث..) لن تدخل هذه الصورة بالسهولة المطلوبة. وسيتعين على الدوام إعادة تشكيل نظام الثلاثية لمواجهة رفض هذه الأطراف. لهذا السبب قلت إن أوروبا إما تكون يسارية أو لا تكون. بمعنى أن تدخل بعداً اجتماعياً مقبولاً من شعوبها، وأن تنتهج سياسة صداقة (لا إمبريالية) تجاه الشرق والجنوب.

ماذا يبقى، إذاً، من احتمالات ممكنة ومستحبّة للمستقبل؟ نستحضر هنا الخيال القادر على اقتراح البدائل (في صيغة الجمع فعلاً). يجب عدم الاكتفاء بقبول تنوع الرؤى

والاقتراحات، بل استدراجها، والتمتع بها. ومثلما شهد القرن العشرين إجابات على التحديات بعضها مستوحى من الماركسية التاريخية، وآخر من الكينزية التاريخية، وثالث من القومية الشعبوية، وهي شكل متدنٍ من الماركسية التاريخية، كذلك نشهد اليوم تيارات من نقد الرأسمالية المعولمة يمكن تصنيفها بسهولة في خانة «الكينزية الجديدة» و«الماركسية الجديدة»، أو «ما بعد الرأسمالية». وتعابير «ما بعد» أو «الجديدة» تشير حكماً إلى أن السؤال عن مضمون هذه الستراتيجيات البديلة لم يطرح بعد بشكل كاف ليسمح بتبلور صياغة نظرية متكاملة. هذه التصنيفات تشير كذلك إلى أنه سيوجد دائماً أفراد وتيارات يغلبون الجانب المباشر في العمل (القريب والمتوسط المدى)، وآخرون يميلون إلى الرؤيا البعيدة المدى للأهداف. لم لا؟

وحتى في داخل كل من هذه المجموعات الكبيرة المشار إليها يجب التأكيد على الحوار وتعدد الاقتراحات. فبالنسبة للمدى القصير والمتوسط يجب أن تأخذ في الاعتبار كل العناصر: المصالح الاجتماعية، تحليل النظام والتحديات، تحديد الأهداف وتعبئة القوى السياسية والاجتماعية حولها. وللمدى البعيد أعتقد أن الأساس هو أن يكون مجتمع ما بعد الرأسمالية (تعريف غير دقيق عن قصد) تحريراً للإنسانية من الإستلاب الاقتصادوي ومن الاستقطاب العالمي. أسمي هذا المجتمع «شيوعياً»، وفق مفهوم ماركس وتقليده، ولكنني أقبل كذلك أن يستلهم الفكر، والمتخيل الاجتماعي والثقافي المجند

حول هاتين الغايتين، كل منابع التراث الإنساني. يجب محاربة كل دوغمائية، وقبول كل تنوع متجه نحو بناء المستقبل، لا مستمد من رغبة عصبية في تأييد الماضي.

ما سأقترحه في الصفحات القادمة هو نوع من برنامج متوسط المدى يأخذ في الاعتبار التحولات الوازنة الحاليّة وأثرها الإيجابي فيما يمكن أن يندرج في إطار البديل الأبعد، الذي هو خياري النهائي. هذا البرنامج المتوسط المدى سيحدد، إذاً، مضمون اقتصاد سياسي للتنمية على مدى نصف قرن، مثلاً.

ما سأقترحه، في هذه الوجهة، ينبع من منطق «الطوباوية الخلاّقة». فالتاريخ لا ينحكم «بقوانين الاقتصاد الصرف»، بل بالمفاعيل الاجتماعية للميول التي تعبّر عنها هذه القوانين، وتحدد بدورها العلاقات الاجتماعية التي تعمل هذه القوانين في إطارها. والقوى المضادة للنظام ـ إذا أطلقنا هذه التسمية على الرفض المنظم والمتسق للخضوع الشامل والوحيد الجانب لموجبات هذه القوانين المزعومة ـ هي التي ترسم مسار التاريخ الفعلي بنسبة لا تقل عن المنطق الصافي للتراكم الرأسمالي.

إن مشروع الإجابة الإنسانية على تحدي العولمة التي دشنها التوسع الرأسمالي، ليس مشروعاً «طوباوياً»! هو المشروع الواقعي الوحيد الممكن، لأن إطلاق تطور يذهب في اتجاهه سيلم سريعاً قوى اجتماعية فاعلة، قادرة على فرض منطقه في

كل أنحاء العالم. وإذا كان هناك من طوبى، بالمعنى المبتذل والسلبي، فإنها طوبى إدارة النظام المقتصرة على تضبيط السوق العالمي، لأن تراجع التناسق على المستوى الوطني لا يؤدي إلى تناسق عالمي لم يجده أحد بعد.

إن العالم المتعدد الأقطاب هو، قبل كل شيء، عالم موزع إلى مناطق. والتبعية المتبادلة، المنظمة بطريقة تسمح للشعوب والطبقات الدنيا بتحسين شروط حياته ومشاركتها في الإنتاج، تشكل إطار بناء عالم متعدد المراكز. إنها تفترض حكماً تجاوز الفعل في إطار الدول القومية، بخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم، لصالح تنظيمات إقليمية اقتصادية وسياسية تسمح بالتفاوض المشترك بين هذه الأقاليم. والتحديات التي تواجهها هذه الأقاليم والدول هي من الاختلاف بحيث لا تسمح بصياغة المعادلات نفسها بالنسبة للجميع في آن معاً.

يستطيع الاتحاد الأوروبي أن ينخرط في مسار كهذا، رغم أن نقطة الانطلاق كانت متعثرة. فلأنه طور مشروعه ضمن مفهوم اقتصادوي صرف (سوق مندمجة وحسب)، يجد نفسه الآن أمام صعوبة كبرى هي امتلاك سلطة سياسية موحدة توازي ذلك المشروع. وطالما ظل الجناح الاجتماعي في المشروع صدفة فارغة، كما هو الحال اليوم، فستولد السوق الموحدة نزاعات اجتماعية، وقومية، لا يمكن تجاوزها. لهذا السبب قلت إن أوروبا إما أن تكون يسارية أو لا تكون.

هل تستطيع أوروبا الشرقية أن تندمج في هذا النظام

الأوروبي؟ ربما، ولكن بشرط ألا ينظر الغربيون إلى الشرقيين نظرة متعالية في علاقاتهم الداخلية. فتجاوز التطور المتفاوت في أوروبا يقتضي بناء إطار خاص بأوروبا الشرقية يتمفصل على المؤسسات الأوروبية، ولكنه يقبل قواعد الاختلاف لكل من نصف القادة. هناك إذن مرحلة انتقالية طويلة ضرورية قبل الدخول في عملية الإندماج الاقتصادي والسياسي لأوروبا كلها. وروسيا، كما دول الاتحاد السوفياتي السابق تعيش وضعاً من نفس الطبيعة، رغم أن روسيا تظل، بمداها، قوة كبيرة. وإعادة بناء تعاون اندماجي بين هذه البلدان هو خطوة ضرورية لتجنب خطر الانفجار الناجم عن رفض التطور اللامتكافىء.

مشكلات العالم الثالث أكثر اختلافاً نظراً لأن تخلفه أعمق أثراً. من هنا: (I) هذه البلدان والمناطق هي أقل اندماجاً في النظام الإنتاجي المعلوم الذي يجري بناؤه. فباستثناء كوريا وتايوان، وسنغافورة، نجد في كل بلدان العالم الثالث النصف مصنّعة أن بعض قطاعات النظام الإنتاجي فقط مندمجة في الاقتصاد المعولم الجديد. (II) وهذه المناطق هي أقل اندماجاً فيما بينها، بخاصة فيما يختص ببلدان «العالم الرابع». (III) وهي متفاوتة التطور فيما بينها ويتسع هذا التفاوت منذ ما بعد الحرب بين بلدان نصف مصنعة وبلدان العالم الرابع. (IV) لهذه الأسباب نجد هذه البلدان منجذبة إلى منظمات إقليمية شمال ـ جنوب تعمل على حساب استقلاليتها الجماعية. هنا

أحيل القارىء إلى الاقتراحات التي قدمتها مع بعض التفصيلات المتعلقة بتحليلها. فالأمر يتعلق هنا بمفهوم جديد للأقلمة يختلف عما هو قائم في النظام المسيطر الراهن. فالأقلمة اليوم تلعب دور وسائط نقل العولمة الاستقطابية، من خلال إلحاق مناطق طرفية بمراكز مهيمنة تتقاسم مسؤوليات «الاستعمار الشامل». فمنظمة التبادل الحر لشمال أميركا التي ألحقت المكسيك بالولايات المتحدة وكندا، واتفاقيات لومي (الاتحاد الأوروبي، أفريقيا، الكارايبب، والباسيفيك) ومنطقة اليابان (اليابان وجنوب شرقي آسيا)، ومشروع «منطقة المحيط الهادىء» (الولايات المتحدة، اليابان، أستراليا، البلدان المساحلة لهذا المحيط)، كل هذه الأطر تنبع من مفهوم إمبريالي جديد لا تتوافق إطلاقاً مع هدف تقليص الفوارق بين المناطق والدول.

يبدو لي أن الأقلمة، بالمفهوم الذي اقترحته، هي الوسيلة العقلانية والفعالة الوحيدة لمجابهة النتائج الاستقطابية لاحتكارات الثلاثية الخمسة. ويمكن، انطلاقاً من تحديد كل من هذه الاحتكارات، تنظيم المحاور الرئيسة في مشاريع الأقلمة المقترحة، أي ترتيب الأولويات. ومن هذه البداية نستطيع تفحص الأسئلة الكبرى المتعلقة بالنظام العالمي، لكي نقترح المحاور والأهداف الكبرى للمفاوضات القادرة على إنتاج وتنظيم تبعية متبادلة في خدمة الشعوب:

(I) إعادة التفاوض حول «الحصص في الأسواق» وقواعد

الوصول إليها. هذا المشروع يشكك، طبعاً، بقواعد منظمة التجارة العالمية التي تعمل، تحت ستار «التنافس الشريف»، للدفاع حصراً عن مصالح وامتيازات الاحتكارات العالمية الكبرى.

(II) إعادة التفاوض على نظم أسواق الرساميل، من أجل وضع حد لسيطرة عمليات المضاربة المالية، وتوجيه التوظيف نحو النشاطات الإنتاجية من الشمال والجنوب. هذا المشروع يطرح السؤال عن وظائف البنك الدولي، وربما عن وجوده نفسه.

(III) إعادة التفاوض في مسائل النظم النقدية بهدف إقامة أنظمة إقليمية تضمن الاستقرار النسبي للصرف، وتستكمل بتنظيم تبعيتها المتبادلة. هذا المشروع يطرح السؤال عن صندوق النقد الدولي، ودور الدولار، ومبدأ الصرف الحر والقائم.

(IV) اعتماد ضريبة ذات بعد عالمي مثلاً ضريبة على الدخول الناتجة عن استثمار الموارد الطبيعية وإعادة توزيعها عالمياً وفق معايير محددة واستخدامات هادفة.

(X) نزع السلاح عن الأرض، بدءاً بتقليص قوة الدمار الشاملة لدى البلدان الأكثر قوة.

(VI) دمقرطة منظمة الأمم المتحدة.

إن المناطق، أو الأقاليم التي يمكن تصورها في منحى هذه التحولات لا تشكّل فقط مجموعات مندمجة اقتصادياً. وإنما

يجب أن تبنى كمساحات سياسية تشجع الدعم الجماعي للقوى الاجتماعية والمناطق الأكثر فقراً. ولا تطال هذه الأقلمة قارات العالم الثالث وحدها (أميركا اللاتينية، العالم العربي، وأفريقيا جنوبي الصحراء، وجنوب شرقي آسيا، والهند والصين)، بل أوروبا المتعددة كذلك (بلدان الوحدة الأوروبية، أوروبا الشرقية، الاتحاد السوفياتي السابق).

في هذه الوجهة التي توفّق بين العولمة والاستقلاليات المحلية والإقليمية، هنالك مكان لإعادة النظر جدّياً في مفاهيم «المساعدة»، ولمشكلات دمقرطة نظم الأمم المتحدة، الذي يمكن أن يُربط عندئذٍ بأهداف نزع السلاح وبسياسة ضريبية عالمية وإكمال نظامها القائم على أساس الدولة بإطلاق «برلمان عالمي» قادر على المواءمة بين متطلبات العالمية وتنوع الذاكرات والإرث التاريخي والثقافي.

ومن البديهي أن هذا «المشروع» لن يبصر النور إلاّ إذا تبلورت، على مستوى الدول القومية، قوى اجتماعية ومشاريع قادرة على إطلاق عملية إصلاحية لا يمكن أن تحصل في نطاق الليبرالية والعولمة الاستقطابية. هناك مراحل أولية لا يمكن الهروب منها، منها ما يتعلق بإصلاحات قطاعية (مثل إعادة تنظيم الإدارة، والضرائب، والنظام التربوي) أو بالرؤى الأكثر شمولية حول دمقرطة المجتمعات وإدارتها السياسية والاقتصادية. من دون هذه الخطوات الأولية تظل رؤيا إعادة تنظيم الكوكب الأرضي من أجل إخراج العالم من الفوضى

والأزمة «وإعادة إقلاع التنمية»، يظل هذا طوباوية كاملة وقاتلة.

ولا بدّ في هذا الاتجاه من تخصيص الموقع الملائم لاقتراحات العمل المباشر، التي يجب أن تتجند حولها قوى سياسية واجتماعية فعلية، على المستوى المحلي أوّلاً، حتى وإن كانت أهدافها أوسع مدى من المحلي (عولمة النضالات). ويذهب بي الفكر هنا إلى سلسلة طويلة من صيغ التضبيط التي يمكن تنفيذها بسرعة في كل الميادين: في الاقتصاد (مثلاً فرض رسوم على التحويلات المالية، وإلغاء «الجنّات الضريبية»، وإلغاء الديون)، في البيئة (حماية الأنواع ومنع المنتجات والوسائل الضارة بها، وفرض ضريبة معولمة على استهلاك بعض الموارد التي لا يمكن تجديدها)، وفي الاجتماع (تشريعات العمل، مبادىء التوظيف، مشاركة ممثلي الشعوب في الهيئات العالمية)، وفي السياسة (الديمقراطية وحقوق الفرد)، وفي الثقافة (رفض تسليع الخيرات الثقافية).

البرنامج المتوسط المدى الذي أقترحه لا يهدف فقط إلى تعديل أشكال تضبيط الأسواق من أجل حماية الضعفاء، طبقات وأمم، لأن جانبه السياسي لا يقل أهمية عن ذلك. والأفكار الرئيسية التي توجّه صياغته تتناول نزع السلاح وبناء تشريع دولي جديد لحقوق الأفراد والشعوب والدول.

فيما يتعلق بنزع السلاح لم يعد مقبولاً استمرار هذا الخطاب المسيطر، المتمحور حول مخاطر «انتشار» الأسلحة

النووية وغيرها، بعد أن جنحت القوة العسكرية الأميركية نحو خيار القصف الإرهابي، ويدرك الجميع أنها لن تتورّع عن استخدام نووي إذا ما وجدته ضرورياً. وفي وجه هذا الخطر الكبير لا تستطيع دول العالم الأخرى إلاّ أن تميل إلى خيار بناء القوى العسكرية القادرة على ردع العدوان الإمبريالي وجعله مكلفاً. هذا ثمن السلام.

هل يمكن في الوقت نفسه أن نأمل بتطوير قانون أرقى يتيح للجميع معاملة كريمة تسمح بمشاركتهم النشيطة والخلاّقة في بناء المستقبل؟ قانون مليء، ومتعدد الأبعاد يحيط بحقوق الفرد الإنساني (رجالاً ونساءً متساوين)، والحقوق السياسية، والاجتماعية، وحقوق الجماعات والشعوب، وأخيراً قانون بحكم العلاقات بين الدول. ذلك جدول سيحتل دون شك عقوداً من التأمل، والسجال، والعمل، والقرارات.

يجب أن يبقى مبدأ احترام سيادة الأمم حجر الزاوية في القانون الدولي. وإذا كانت سرعة الأمم المتحدة قد اختارت إعلانه فلأنّ القوى الفاشية آنذاك قد أنكرته. في الخطاب الجارح الذي ألقاه هيلا سيلاسي أمام عصبة الأمم سنة 1935 أشير بوضوح إلى أن خرق هذا المبدأ ـ وهو خرق قبلته الديمقراطيات آنذاك بطريقة جبانة ـ معناه احتضار تلك المنظمة. والخرق الجديد الذي تمارسه هذه الديمقراطيات اليوم بوحشية ليس سبباً تخفيفياً، بل عنصراً يفاقم الخطر. فهو أولاً إعلان عن بداية نهايةٍ بائسة لمنظمة الأمم المتحدة، التي

يجري التعامل معها كمكتب لتسجيل المقررات التي تُتخذ في مكان آخر، وينفذها آخرون. وقد ترافق سنة 1945 مبدأ السيادة الوطنية منطقياً مع مبدأ منع اللجوء إلى الحرب. أي يُسمح للدول أن تدافع عن نفسها ضد من يعتدي على سيادتها، ولكنها تدان سلفاً إذا كانت هي المعتدية.

ولقد أعطت شرعة الأمم المتحدة تفسيراً مجرداً لمبدأ السيادة. وإذا كان الرأي العام الديمقراطي اليوم يرفض السماح للحكومات بأن تفعل ما تشاء بالكائنات الإنسانية الخاضعة لتشريعاتها، فذلك يشكّل حتماً تقدّماً جليّاً في الوعي الإنساني. كيف يمكن التوفيق بين هذين المبدأين اللذين يتصادمان أحياناً؟ حكماً ليس بإزالة أحدهما ـ سيادة الدول أو حقوق الإنسان. لأن الوجهة التي اختارتها الولايات المتحدة، ومن ورائها الحلفاء الأوروبيون التابعون، ليست الوجهة السليمة بالتأكيد. وهي فوق ذلك تخفي الأهداف الحقيقية للعملية، التي لا علاقة لها باحترام الحقوق الإنسانية، رغم كل الضجيج الإعلامي الذي يحاول الإقناع بذلك.

على منظمة الأمم المتحدة أن تكون موقع إنتاج القانون الدولي. ولا أحد سواها. ويفترض ذلك بلا شك مسائل من نوع إصلاح المنظمة ذاتها، والتفكير بمناهج وأدوات تسمح للقوى الاجتماعية أن تُمثّل فيها إلى جانب الحكومات، ووضع هدف دمج مبادىء القانون الدولي وحقوق الأفراد والشعوب في كلٍّ متناغم واستكمالها بقوانين ترعى الحقوق الاقتصادية

والاجتماعية، التي تنساها الليبرالية المبتذلة، وما تستوجبه حكماً من تضبيط لوضعيات الأسواق. تلك مسائل تكتظ بها جداول ثقيلة لن أقدّم عليها إيجابات ستكون مبتسرة حكماً. فالمسألة هنا تتعلق بمسار طويل. ولكن لا اختصار له. لم تبلغ الإنسانية حدّها الأخير. إنها مستمرة في التقدم وفق ما تسمح به إمكانياتها.

والنظام العالمي الديمقراطي والمتعدد المراكز المقترح هنا لا يشكل أي «نهاية للتاريخ»، بل مرحلة فقط من انتقال طويل إلى اشتراكية عالمية. وتحقيق أهداف هذه المرحلة يمهّد السبيل لتوطّد قيم مجتمع أرقى، ما بعد الرأسمالية، قيم مبنية على التضامن الإنساني لا على أنانية الأفراد والأمم.

وسيجري التركيز، لهذه المرحلة الانتقالية، على ثلاثة مبادىء أهملتها تجارب القرن العشرين وتتعلق بالميول العميقة في التحولات العالمية. هناك أولاً مبدأ الدمقرطة كعملية لانهائية ومتعددة الأبعاد تسهم في إنضاج الوعي بالإستلاب الاقتصادوي وسبل مقاومته. ويجري الانتقال تدريجياً من مشاريع ورؤى التحرر في الرأسمالية إلى مشاريع ورؤى التحرر من الرأسمالية. وهناك ثانياً النظرة العالمية الإنسانية التي تدعو إلى وضع حقوق الأفراد والجماعات في موقع القيادة (أي في مكان وموقع حقوق «الأعمال»، وخدمة الرأسمال). وهو ما يسهم في بناء أممية للشعوب توازن ثقل عالمية الرأسمال. وهناك ثالثاً فهم الأقلمة كأدوات فعّالة لتقليص المفاعيل الاستقطابية لتوسع الرأسمال.

الفصل الثاني

العولمة الاقتصادية والكونية الديمقراطية
تناقض رئيسي في المرحلة الراهنة

تتلازم في الخطاب السائد كلمتا السوق والديمقراطية بصورة يبدو معها التشكيك في المساواة بينهما وكأنه ضرب من الجنون. فالسوق يُعتبر شرطاً بديهياً للديمقراطية، والديمقراطية تستوجب السوق بالبداهة نفسها. لكن هذا الخطاب لا يقدم أي تساؤل حول المفاهيم والوقائع لما هي عليه وما يمكن أن تكون عليه كلٌّ من السوق والديمقراطية. فالخطاب يعمل كإيديولوجيا مبتذلة: بمقدار ما تكون الاقتراحات المقدمة بسيطة، بل تبسيطية، بقدر ما تبدو كبديهيات لا تقبل النقاش. وبالطريقة نفسها تقدّم العولمة والكونية كمرادفين في الخطاب ذاته. وتشكّل «القرية الكونية» الكلمة المفتاح الدارجة التي تشهد على هذا التشويش.

في هذه المساهمة سأوسّع الأطروحة التي تقول بأن طرفي المعادلتين السوق/الديمقراطية والعولمة/الكونية هما طرفا نزاع. ودمج مجموعتي المسائل هذه، المحدّد بعولمة اقتصادية قائمة على السوق وكونية سياسية ديمقراطية هو كلام لا معنى له، وخطير ويوجب إعادة التفكير بالسوق والديمقراطية والكونية في رؤيا لتاريخ لم يبلغ حدّه بعد حكماً.

1 ـ يُستحضر السوق في الخطاب السائد مثلما تُستحضر قوى ما فوق الطبيعة التي توجب خضوع الكائن الإنساني فردياً والمجتمع جماعياً. يُفرض عليك «الإيمان بالسوق»، لأنها وحدها تقدّم «القيمة الحقيقية» للهمبرغر والسيارة، وللمتر المربّع في وسط العواصم، ولهكتار الأرز، وبرميل النفط، وقيمة صرف الدولار، وأجر العاملة الآسيوية أو المضارب في نيويورك، والسعر «الحقيقي» لخدمات المستشفى، والتعليم الجامعي، والإنترنت...

إن اللغة التي تُستحضر بواسطتها السوق هنا هي لغة التأويلات الأصولية للدين. وكما أن اللّه عند هؤلاء لم يترك، وفق قراءتهم للنصوص المقدسة أمام الإنسان إلاّ الخضوع لإرادته، كذلك تقود السوق العالم ولا مفرّ من الخضوع لشريعتها. وتصبح عقلانية السوق الجزئية عقلانية الحياة الاجتماعية الشاملة ولا نعرف تماماً ما إذا كانت هذه العقلانية تحكم الحياة الاجتماعية فعلياً أم أنها يجب أن تحكمها، من أجل مجدها الكبير. هي إذاً عقلانية الخضوع لحكم السوق القسري لا عقلانية تحرر الكائنات الإنسانية ومجتمعاتها.

ومع بلوغ السوق مستوى المطلق يكفّ عن أن يكون فقط المسرح الذي تجري عليه عمليات التبادل أيّاً كانت أهميتها. إنه المبدأ الذي يتحكم بكل العلاقات الإنسانية الأخرى. يمكن عندئذٍ الحديث عن سوق للأفكار، وسوق للخيارات السياسية وسوق لشرف السياسيين، أو سوق للجنس. فتزول الأخلاق

والمسلكيات التي هي برأيي أحد محركات الحياة الاجتماعية، في هذا الاستخدام المقيت للمفاهيم واللغة.

يُقدَّم لنا حساب السوق كأنه القاسم المشترك الخاص لكل العلاقات الإنسانية وتحقيقه بسيط حتى الإدهاش: لكل شيء عرض وطلب وهناك «سعر حقيقي» لنقطة التقاطع بينهما. العرض والطلب مستقلان عن بعضهما، ولكن لا يطرح السؤال حول تولدهما في العالم الواقعي وتبعيتهما المتبادلة المحتملة. وقد تشكلت عصبة الاقتصاديين «الصرف» (الذين لم يتلوّثوا بنعت «السياسة») لكي تبني نماذج عن منحنيات العرض والطلب، وتثبت بالتالي أن السوق ذاتي التضبط وأنه يكتسب مشروعيته من تثبيت التوازن الأفضل الذي ينتجه. ذلك هو معنى «اليد الخفية». هل نجحت في ذلك؟ لا، طبعاً، في النظرية كما في الممارسات المستقاة منها[1].

كيف يمكن إثبات أنّ التفاعلات المتبادلة بين التصرفات

---

(1) انظر في نقد السوق الذاتي التضبيط: سمير أمين، نقد روح العصر، بيروت، الفصل الثامن.

* Bernard Guerrien, L'économie néoclassique, La Découverte 1996.

* Giorgio Israel, La mathématisation du réel, Le Seuil, 1996.

* Hakim Ben Havnmouda, Les pensées uniques en économie, d'Harnmatau, 1997.

العقلانية للوحدات الأولية، التي تتضمن التوقعات أيضاً (وهي نقطة دقيقة تدمّر كل البناء) أن تنتج توازناً محدّداً، أي نظاماً قابلاً للتشخيص (بأسعاره، وتوزيع مداخيله، ومعدلات البطالة والفائدة، والنمو... إلخ)؟ يجهد الاقتصادي منذ والراس لإثبات ذلك. ولكن من دون نتيجة لأنه أُثبت بأنه من المستحيل استخلاص أشكال منحنيات العرض والطلب من الأداء الأعلى (برهان سونشاين). لا يهم طالما أن أسلوب العصبة هو أسلوب القص الخرافي والخرافة كما نعلم تُعير للحيوانات غالباً تصرفات مقبولة من أجل أن تصل إلى غايتها وهي استخلاص «حكمة التاريخ». ومنذ قصص روبنسون لم يخرج الاقتصاد المسمّى «نقياً» من إطار هذه التعميمات القائمة على التشابه.

إن نموذج أرو ـ ديبرو، وهو الجوهرة التي يتزين بها الاقتصاد الصرف، يبرهن أنه يوجد فعلاً على الأقلّ توازن عام في إطار فرضية التنافس الكامل وهذه تفترض بدورها ذلك المنظم المطلق الذي يمركز كل العرض وكل «الطلب». هذا النموذج يثبت إذاً بطريقة مثيرة أن مخطّطاً مركزياً يعرف تماماً سلوك مليارات العناصر الأولية الفاعلة في الأسواق يستطيع أن يأخذ القرارات التي تنتج التوازن المطلوب. النموذج لا يثبت إذاً بأن السوق الموجودة فعلياً تستطيع أن تحقق ذلك. وإنها

لتسلية فريدة بأن يستنتج الاقتصاد الصرف أن «الأخ الكبير» هو حلّ لمعضلة مناصريه المتطرفين. وبديهي أن النظام في غياب «الأخ الكبير» يتحول كل لحظة بحسب النتائج الناجمة عن أداء الأفراد الفعليين الذين يتواجهون في الأسواق. ويكون التوازن، في حال حصوله نتيجة التعرّج والتلمّس ـ أي الصدفة ـ أكثر مما هو نتيجة الخصائص التي تحدّد عقلانية الفاعلين على مستوى التجريد.

وإذا كانت الأصولية ـ في مسألة السوق كما في مسائل الدين ـ عاجزة نظرياً، فإنها أكثر عجزاً في مجال الممارسة. تزعم عصبة الاقتصاديين الصرف بناء اقتصاد متحرر من كل أبعاد الواقع الاجتماعي، مثل وجود الدول، وتواجه المصالح الاجتماعية المنظمة والشكل الاحتكاري لتنظيم المنتجين الأساسيين، ولعبة القوى السياسية والإيديولوجية والثقافية. . . إنها تريد أن تدرس الحياة الاقتصادية مثلما يدرس عالم الفلك النجوم. تريد أن تنفي الفوارق بين علوم الاجتماع وعلوم الطبيعة، وأن تتجاهل أن المجتمع ينتج نفسه وأنه ليس من تصنيع قوى خارجية. ولكنها، رغم إعلان المبادىء المشار إليه، سرعان ما توجّه لنفسها ضربة في صميم منطقها عندما تُدخل مفهوم التوقّع. فالتوقع يثبت أن الفرد الذي أرادت أن تعامله كحقيقة موضوعية هو نفسه فاعل نشيط في تاريخه.

لقد حلت عبادة المال محل عبادة الإلّه الواحد. ولكن ليس هناك سوى النسخة الأصولية من الإيمان. يمكن الإيمان بإلّه

يجيز للناس صناعة تاريخهم، كما يمكن تصور سوق مضبطة الأداء.

في الواقع، السوق دائماً مضبطة؛ ولا تنفلت إلا في الاقتصاد الصرف الخيالي، الذي لم ينوجد أبداً. السؤال الفعلي ليس التضبيط أو الانفلات، بل أي تضبيط؟ وفي خدمة أي مصالح اجتماعية؟

لن أقترح هنا قراءة للأشكال المتعاقبة التي ارتداها التضبيط على امتداد القرنين الأخيرين، وجعلت التوسع الرأسمالي ممكناً. أحيل القارىء هنا إلى تحليل مفصل قدمته في كتابات أخرى[1]. كل من هذه الأشكال كان يجيب على تحديات مرحلته ومكانه، على التحالفات الاجتماعية الضرورية التي تعبر من خلالها سيطرة الرأسمال عن نفسها، وترغم الرأسمال على التكيف مع المنطق الاجتماعي المفروض. إن قراءة التاريخ والسياسة، التي لا تعيرها الفرق الأصولية أي اهتمام، لأن الحقيقة قد انكشفت بالنسبة لها مرة وإلى الأبد، بصورة كلية، هذه القراءة هي التي تتيح فهم معنى وأبعاد هذا التعاقب.

لقد أوجد انتصار الديمقراطية على الفاشية، وانتصار شعوب آسيا وأفريقيا على الاستعمار القديم شروط تضبيط اجتماعي شفاف وفعال ـ مؤقتاً، كما هو الحال دائماً في التاريخ.

---

(1) سمير أمين، نقد روح العصر... الفصل الثاني.

وشكلت التسوية التاريخية بين العمل والرأسمال في بلدان الرأسمالية المركزية، التي بنيت عليها دولة الرفاه، وحكمت مشروع التنمية الوطني ـ الشعبوي في العالم الثالث على أساس التحديث والتصنيع، وعلاقات بلدانه «بالسوق العالمية»، المرحلة الراهنة من هذا التاريخ الطويل. تلك كانت أشكال تضبيط ديمقراطية، في الواقع والإمكان، لأنها شفافة اجتماعياً. وكانت تظهر الدولة كأداة لتحقيق هذه «العقود الاجتماعية»، بوصفها تسويات ورؤى مجتمعية مقبولة. لم يكن تدخلها بيروقراطياً، غبياً، أو عبثي الأهداف، كما يدّعي الخطاب الفوضوي اليميني في الدعاية المعادية للدولة. بل أداة تثبيت مجتمع ناضج مدرك لمراميه.

لا يُحكم المجتمع بمبدأ التنازع المنفلت بين الأفراد. هو ليس غابة بلا قانون، ولا ذلك النهر الطويل الهادىء من التناغم الكوني. ولا هو بيان هذا التناغم من خلال النزاع المنفلت، ما تزعم، في الجوهر، فلسفة الاقتصاد التقليدي. المجتمع هو مكان تواجه وتسويات منظمة بين وقائع اجتماعية لا يمكن استبعادها: الأمم، العمال، المؤسسات، الاحتكارات، عابرات القوميات. . . إلخ. والتسويات المحققة بين هذه المصالح ـ المتقاربة أحياناً، والمتعارضة في الأغلب ـ تحدد نمط التضبيط الذي يحكم المجتمع، ومنه أنماط تضبيط حياته الاقتصادية، على المستوى الوطني وعلى مستوى علاقاته الدولية.

اتفاقيات بريتون وودز، أو الصرف العائم، هي أنماط من التضبيط. لكنها تعبر عن انتصار مصالح على أخرى. لكن طوباوية الانفلات/التناغم الكوني تفرغ الفكر من الحقيقة، أي من النظر إلى أنماط التضبيط الموجودة دائماً. لذلك يختزل الفكر المسيطر المعاصر أدوات السياسة الاقتصادية إلى اثنتين: سياسة الموازنة والسياسة النقدية. وهذا خطأ واضح. هناك دائماً سياسات صناعية، أكانت سياسات دول تسعى إلى بناء منظومات إنتاجية أقوى، وأفعل، وأكثر استقلالية تجاه الخارج، أو سياسات تعبر عن ستراتيجيات تجمعات صناعية ومالية (وفي هذه الحالة يتحدث خطأً، عن غياب السياسات لأنها ليست شفافة). هناك دائماً سياسات اجتماعية، أكانت في مصلحة العمال أو ضدهم: مرونة سوق العمل ليست غياباً للسياسة الاجتماعية، بل سياسة اجتماعية في صالح أرباب العمل، يديرها الأقوياء وحدهم. وتنفيذ مجمل هذه السياسات يحدد ـ من ضمن عناصر أخرى ـ ميزان المدفوعات الخارجية. وبما أننا نعيش في عالم مكوّن من أمم، ودول، ونقود مختلفة تديرها حكومات مختلفة، فإن البحث عن توازن في هذا الميزان يشكل إكراهاً للجميع، بدرجات متفاوتة.

إن ما يسمى «لا تضبيط» ليس، في الواقع، سوى تضبيطاً آخر لا يمكن الاعتراف بطبيعته، لأنها وحيدة الجانب. على سبيل المثال البليغ: منظمة التجارة العالمية. إنها مؤسسة محيِّرة: إذا كان يمكن للأسواق أن تكون غير مضبّطة، فما

الغاية من مؤسسة هدفها التضبيط؟ نعم! منظمة التجارة العالمية تضبط الأسواق من خلال عمليات التفاوض التي تجري في سراديبها بين القطاعات المسيطرة في الرأسمال (العابرة القوميات) وصياغة التسويات التي تناسب ستراتيجياتها. وسرعان ما تكتسي أسرار الأعمال هذه مشروعية لاحقة من خلال الدول التي تمنح هذا النمط من التضبيط قوة القانون. والأكثر إثارة من تلك المنظمة هو «الاتفاق المتعدد الأطراف حول التوظيف». فهو يحل تشريع الاحتكارات العابرة القوميات محل تشريعات الدول، لأن عمليات التحكيم التي يقترحها تجعل من هذه الاحتكارات أطرافاً وحكاماً في الوقت عينه.

التضبيط دائماً قائم، أكان اجتماعياً وشفافاً، أم كثيفاً ووحيد الجانب من دونه لا وجود للأسواق. لأن القوى التي تعبر عن نفسها في السوق هي انعكاس لموازين اجتماعية طردتها عصبة الاقتصاديين الصرف من مدى رؤيتها. وتذكرنا كارل بولاني سنة 1945 أن «ليبرالية» النصف الأول من القرن التاسع عشر أنتجت الفاشية والحربين العالميتين[1]. وقد اشترك من قبله الكلاسيكيون ـ سميث وريكاردو ـ وبعدهم ماركس وكينزي، رغم اختلاف رؤاهم ومناهجهم في الاعتراف ببداهة أن الاقتصاد هو سياسة.

في حقيقة العالم الذي نعيش نحن لا نواجه «أسواقاً»

---

(1) كارل بولاني، La Grande Transformation.

وحسب، بل أسواق خيرات وخدمات تنتجها مؤسسات رأسمالية خاصة، احتكارية في الغالب على قاعدة علاقات إنتاج محددة. في هذه العلاقات تكون غالبية البشر، التي لا تمتلك إلا قوة جسدها أو دماغها المعروضة للبيع، كائنات مستلبة. بمعنى أن التاريخ الذي وضعونه يبدو لهم مفروضاً من الخارج. وأية سذاجة في التعبير يمكن أن تفرق بين نعت الكائن الإنساني «بعنصر ـ عمل» أو «بموارد إنسانية»: موارد لمن؟ ولماذا؟

في حقيقة العالم نحن لسنا إزاء «موارد طبيعية يمكن التعامل معها كخيرات قابلة للتتجير. لأن هذه الموارد تشكل إطار إعادة الإنتاج، ليس فقط الإنتاج المادي للمجتمع بل إنتاج الحياة البيولوجية برمتها.

على أن عقلانية السوق، وهي واقعية رغم نسبيتها، تنبني على المدى القصير الذي لا يتجاوز بضع سنوات ـ من خلال مقولة «تبخيس المستقبل» الشهيرة. وفي هذه الشروط تؤدي ديكتاتورية السوق إلى التدمير المتدرج الحتمي لقاعدة إعادة الإنتاج الطبيعية. إنها النتيجة اللاعقلانية لعقلانية حساب السوق القصيرة.

في حقيقة العالم نحن إزاء دول وأمم علينا أن نعيش معها لوقت ليس بقصير، وتعدد النقود يرافق بالضرورة تعدد السلطات السياسية. مع ذلك يؤكد لنا التيار الاقتصادي المهيمن أن للنقد، بوصفه سلعة كباقي السلع، سعر يؤمن

توازن الميزان الخارجي وأن السوق تسمح، في حالة عدم التضبيط بمعرفة «السعر الحقيقي» للعملة. وتبدو بساطة هذه الفكرة كما لو كانت بداهة. ولكن أحداً من حملة جائزة نوبل الذين لم يعتريهم أي شك في هذا الشأن لا يستطيع أن يجيب على هذا السؤال البسيط: ما هو السعر الحقيقي للدولار مقابل الين كما قدمته لنا السوق؟ أهو 80 أو 380 ين؟ ولماذا ظل ميزان مدفوعات الولايات المتحدة سلبياً رغم تأرجح الدولار بين هاتين القيمتين؟ وبالطريقة نفسها لا يستطيع أي من هؤلاء أن يُحدد معدل التبادل المتوازن بين اليورو والدولار. بعضهم يدعو إلى يورو قوي ويمتدح مزاياه، وآخرون يميلون إلى يورو ضعيف، ويعتبرونه أكثر فائدة. ولكن لا يبدو أن أحداً منهم مهتم بمعرفة «السعر الحقيقي» للعملة الأوروبية الجديدة.

ذلك لأن النقد ليس سلعة كباقي السلع. فحقيقته لا تنفصل عن السلطة، والاستلابات السلعية المدفوعة إلى نقطة تجريدها القصوى، كما حلل كلٌّ من ماركس وبولاني من بعده. إن تحليل الإصدار النقدي يبين أن عرضه يحدد بطلبه. إلا أن البنوك المركزية تعرف أنها لا تمتلك سلطة سحرية لتحديد عرض العملة. وهي لا تفصل ذلك لأن تستطيعه، لكنها تؤثر جزئياً وبصورة غير مباشرة على الطلب، لا على العرض، من خلال اختيار معدل الفائدة. لا يمكن على الاطلاق بلوغ التوازن الخارجي بقوة معدل تبادل فعلي يحدد مستواه سوق غير مضبط. وإذا زعم أن هذا المعدل موجود ويمكن معرفة

قيمته فمعنى ذلك أننا نطرح السؤال الخطأ ولن نتلق إلا إجابة خالية من المعنى. ورداً على سؤال: كيف يمكن احتساب القيمة الحقيقية للدولار؟ أجيب: كيف يمكن معرفة اللون الحقيقي لعلم الأعداد؟ الأسئلة الفارغة تستدعي أجوبة من الطبيعة ذاتها.

ماذا يقترحون علينا في الممارسة؟ أزيلوا الضوابط فتقتربوا من هذه القيمة الفعلية لعملتكم. في الممارسة لا يقود اللاتضبيط في اقتصادات النظام العالمي الضعيفة إلى التوازن الخارجي. إذاً بخّسوا عملاتكم، أو أتركوا هذه المهمة للمبادلات العائمة. شلاّل التبخيس يذهب بلا نهاية. ولمزيد من السخرية كلّما زاد التبخيس كلما تمّ الابتعاد عن التكافؤ في القدرات الشرائية التي يزعمها المدافعون عن الخرافة لبَّ قضيتهم. ولكن من يربح ومن يخسر في هذه اللعبة؟ وُضّح السؤال منذ البداية. هذا ليس من شأننا، يقول هؤلاء الاقتصاديون. ولكن هناك فعلاً رابحون وخاسرون. الرابحون الصغار: جماعات السيّاح الغربيين الذين يدفعون ثمناً زهيداً في فنادق فاخرة لا يستطيعون الإقامة فيها في بلدانهم. الرابحون الكبار: عابرات القوميات. فقد نُصح، باسم الليبرالية والعولمة والتخصيص ببيع القطع الأدسم في النظام الإنتاجي المحلّي ـ السيء الإدارة طبعاً ـ لاحتكارات «فعّالة». إحدى المؤسسات الوطنية للكهرباء بنت شبكة إنتاج وتوزيع بأكلاف عالية، عندما كانت قيمة الدولار تعادل مئة وحدة نقدية محلية.

يُباع من هذه المؤسسة الفرع الأكثر ربحية (الذي يخدم أحياء الأغنياء القادرين على الدفع)، على أساس أن مئة وحدة نقدية محلية لم تعد تساوي أكثر من عشرة سنتات. تمّت اللعبة. أسمّي هذا تبخيساً مكثّفاً لرأس المال الذي راكمه الفقراء بشقّ النفس. إنه انتقال كثيف في قيمة رأس المال لصالح الأغنياء. لقد خدم استكمال الخرافة مصالح فعليّة، هي مصالح الشاري الأجنبي، الموجود فعلاً في الحقيقة. ولكن اقتصاد الموضة لا يعترف بوجوده. هذا ليس من شأنه.

عندما كان الاقتصاد سياسياً، كان يهتم بالحقائق، وكان يستطيع أن يحسّن معرفتنا بها. ولكنهم يقولون أنّه كان إيديولوجياً. الاقتصاد الجديد يدور في الخيال ملاحقاً خرافاته. وبما أنه لم يعد إيديولوجياً فقد أصبح بالضرورة علمياً لأنه يخضع نفسه لقواعد المنطق الداخلية. لنا أسلاف مشاهير عالجوا موضوع جنس الملائكة بكل صرامة المنطق الأرسطي. ولا ندري ما إذا كانت جهودهم قد أسهمت كثيراً في تحسين معرفتنا بالعالم الحقيقي.

2 ـ الديمقراطية هي، مثل السوق، كلمة مقدّسة في القاموس الحديث. وأصبحت سائرة إلى درجةٍ قلما يطرح معها السؤال عن تاريخ مضمونها والمشكلات التي تستثيرها. الفكرة التي تكوّنها عنها العامّة، حتى المتعلمة، تقوم على صور مشوّشة أو دقيقة، بنسب متفاوتة: اجتماعات المواطنين في أثينا، الأصل التاريخي للكلمة، إعلان حقوق الإنسان

والمواطن سنة 1789، الإعلان العالمي لحقوق الفرد الإنساني 1948، تعدّد الأحزاب، الانتخابات، فصل السلطات، دولة القانون. . . إلخ لائحة طويلة أضاف إليها القومية الآسيويون والأفارقة، الذين يشعرون بإغفال وسائل الإعلام المسيطرة لهم، أشكالاً لا حصر لها من التوافقات في الإدارات القروية. ولكن لا هؤلاء ولا أولئك يهتمون بمعرفة كيفية مساهمة هذه الأشكال في إعادة إنتاج المجتمع، ولا أي مجتمع يريدون بناءه. الديمقراطية هي ببساطة شيء حسن بذاته. تأكيد صحيح ربما ولكنه غير كافٍ لفهم معانيه التاريخية المتتالية، والتناقضات والخيارات التي يقتضيها المستقبل.

وجهة نظري هي أن المسألة تتعلّق بمفهوم وواقع تاريخي حديثين، أي متشكّلين ارتباطاً بتكوّن الرأسمالية. وأعتقد أنّ كل أشكال تنظيم التوافق في ممارسة السلطة في المجتمعات السابقة، لا علاقة جدّية لها بمفهوم الديمقراطية الحديث. ولا يجوز أن يحوّر الأصل اليوناني للكلمة فهمنا لها، لأنّ السلطة، والإيديولوجيا، والحياة الاقتصادية، جميعها تنشىء في الحداثة الرأسمالية علاقاتٍ منظّمة بطريقةٍ مختلفة كليّاً عمّا كانت عليه في المجتمعات السابقة[1].

انتظمت العوامل القديمة حول إيديولوجيا ميتافيزيقية اعتبرت أن نظاماً يسيطر على الكون سيفرض نفسه على المجتمعات

---

(1) في نقد ما بعد الحداثة: أمين، نقد روح العصر، الفصل الرابع.

والكائنات الإنسانية. وجُلُّ ما يستطيعه هؤلاء هو اكتشاف النواهي الإلّهية الواجب الخضوع لها، أو تعلّمها بواسطة الأنبياء. تدشّن الحادثة نفسها بالقطع الفلسفي مع هذا الماضي. وعندها ندخل عصر الحرية، وفي الوقت نفسه عصر عدم الاستقرار. فالسلطة التي انتُزِعَت عنها القداسة، والعالم الخائب فتحا الطريق للممارسة العقلانية الإنسانية الحرة. مذ ذاك أصبح الإنسان مدعواً إلى معرفة أنّه يصنع تاريخه. إنّه يستطيع ذلك، ويتوجب عليه. لذلك عليه أن يختار. تُعَرَّف الحداثة بهذا القطع الذي تفلّت الإنسان من خلاله من أحكام النظام الكوني. «يتحرّر» ـ يقول أولئك الذين يصفون ـ مثلي ـ هذه القطيعة بالتقدّم. على أني أعتقد ـ كما أشرت مراراً ـ أن الاستيلاب الميتافيزيقي في الماضي كان شرطاً ضرورياً لإعادة إنتاج النظم الاجتماعية قبل الرأسمالية، الخارجية، حسب تسميتي لها. وتجاوز هذا الاستيلاب يقترن بالتحوّل النوعي للنظام الاجتماعي، الذي غدا رأسمالياً. وأستخدم هنا كلمة تجاوز وليس إلغاء لأن الكائن الإنساني، في بعده الأنثروبولوجي، يظلّ بنظري حيواناً ميتافيزيقياً.

على أن الحداثة لم تُختتم، ولم تنته. إنها فتحٌ على المجهول الذي تتراجع حدوده بمقدار ما تتقدم معارفنا من دون أن تستطيع بلوغها. لا نهاية للحداثة، بل ارتدادٌ لأشكال متعاقبة بحسب الإيجابات التي تقدّمها المجتمعات للتحديات المطروحة في لحظة معينة من تاريخها.

إنّ مفهوم الديمقراطية الحديثة وممارستها يجدان مكانهما في هذا الإطار. والقول بأن الكائن البشري يصنع تاريخه يقتضي بالضرورة إطاراً اجتماعياً منظماً بطريقة تسمح لهذا الكائن بتحقيق مشروع تحرر. وهذا بدوره يحدد ما نسميه الديمقراطية الحديثة.

وهكذا نرى كيف تختلف هذه الديمقراطية بصورة جذرية عن أشكال التوافق الاجتماعي للمراحل السابقة. لأن ممارسة السلطة والتوافقات التي تغذّيها تظلّ في هذه الأنظمة قائمة على قراءة التقليد وتأويله، على أساس أن هذا التقليد أبدي لأنه مبني على قوانين إلّهية. بعكس ذلك تلقي الديمقراطية الحديثة على نفسها حق الإبداع، وإنتاج الجديد. ذلك هو معنى المعادلة التي أقامتها فلسفة الأنوار بين العقل والانعتاق.

بهذا المعنى ليست برلمانات النظام القديم في فرنسا، ولا الشورى في العالم العربي الإسلامي، ومثيلاتها من المؤسسات، مؤسسات ديمقراطية بالمضمون الحديث لهذا التعبير. ففي مرحلة إعادة الملكية في فرنسا أعلن جوزيف دوميتر أن الطموح التحريري للثورة كان خرافة يجب التخلّص منها، والتخلّي عن الجنون التشريعي للديمقراطية الحديثة «لأن اللّه هو المشرّع الشرعي الوحيد»، وأنّ احترام قانونه واجب في كل مكانٍ وزمان. ولم يقل بورك في إنكلترا شيئاً آخر. ومثلهما يتحدّث الأصوليون الإسلاميون اليوم. في كل الحالات تنكسر العلاقة بين العقل والحرية.

إن الفرضية القائلة بأن الإنسان يصنع تاريخه تحدّد حقل تساؤل الفكر الاجتماعي، ولكنها لا تقترح بذاتها جواباً على هذه التساؤلات. من هو صانع هذا التاريخ؟ الأفراد، كلّهم أو بعضهم؟ الطبقات الاجتماعية؟ الجماعات القابلة للتحديد ذات الطبيعة والوضعيات المتنوعة؟ الأمم؟ المجتمعات المنظمة في دول؟ وكيف يُصنع هذا التاريخ؟ أيُّ وقائع يجنِّدها هؤلاء الفاعلون؟ أي استراتيجيات يضعون ولماذا؟ بأية معايير ووسائل يقيسون فعاليتها؟ ما الذي يتحول بواسطة فعلهم؟ إلى أية حدود تتلاءم هذه التحولات مع الأهداف التي وضعوها لأنفسهم؟ كل هذه الأسئلة، المفتوحة دائماً، تعيد تذكيرنا بأن الحداثة حركة دائمة وليست نظاماً مغلقاً حُدّد مرّة وإلى الأبد.

لتطوّر هذه الديمقراطية الحديثة تاريخه. فهو جواب تبلور في البداية في مشروع المجتمع الرأسمالي الذي يحدّد صانع هذا التاريخ: البرجوازي الذي هو مواطن ومستثمِر في الوقت عينه. هذه الصفة المزدوجة تؤسس لانفصال حاسم تفرضه الحداثة البرجوازية بين المجال السياسي، الذي يجب أن يُدار بمبادىء الديمقراطية، والمجال الاقتصادي الذي تُديره مبادىء الملكية الخاصة، والاستثمار الحرّ، والتنافس في الأسواق.

الديمقراطية المقصودة هي إذاً ديمقراطية سياسية حصراً. تعلن مبادئها تدريجياً (حقوق الفرد، حرية التعبير، الاقتراع، فصل السلطات) وتخترع المؤسسات التي تسمح بتحقيقها (البرلمانات التشريعية، الحكومات المختارة من أكثريات

انتخابية، استقلال القضاء...) وهي ستحدِّد المواطن القادر تماماً على ممارسة حقوقه كاملة. ذلك أولاً هو الرجل، ولن تكتسب النساء حقوقاً مشابهة إلاّ متأخراً جداً في الديمقراطيات الحديثة الأكثر تقدماً. وعلينا أن نعترف بأننا بعيدون ـ في النصوص وفي الواقع أكثر ـ عن المساواة بين المواطنات والمواطنين. وسيظل لفترة طويلة الرجل الميسور، الملاّك، هو المتمتع بالحقوق الانتخابية وحده. ويجب الانتظار طويلاً لكي تفرض نضالات الطبقة العاملة مبدأ الاقتراع الشامل. وكما نرى هنا فإن معادلة السوق \ الديمقراطية ليست وثيقة العلاقة بالحقيقة التاريخية. الديمقراطية الحديثة هي ثمرة نضالات الطبقات المستَغَلة، ضحايا السوق.

في الوقت نفسه أسّست مبادىء الحداثة البرجوازية، في الحياة الاقتصادية، لانتصار «السوق» أو بدقّةٍ أكثر انتصار مركّب الملكية الخاصة ـ المؤسسة الإنتاجية ـ المنافسة المفتوحة. وهذه المبادىء التي تحكم الحياة الاقتصادية تقع في مجالٍ آخر مختلفٍ تماماً عن مجال مبادىء الديمقراطية. في البداية لم يرَ الفكر البرجوازي الحديث، تناقضاً في هذا الفصل الحاد بين حقلي الحياة الاجتماعية. بل يراها، على العكس، بُعدَين للتحرّر، تحرّر المواطن، وتحرّر المستثمِر. وفكرة أن يكون للأفراد الآخرين ـ غير المواطنين والمستثمِرين ـ حقوقاً كانت لا تزال غريبة عليه. وهكذا لا نعجب إذا علمنا أنّ قادة الاستقلال الأميركي من مالكي العبيد وأنّ هذا لم يشكّل لهم

أيّة صعوبة، ولم يخفف من إعلانهم لأنفسهم ديمقراطيين. ولا نعجب أيضاً إذا علمنا أنّ أولى التشريعات الديمقراطية الحديثة كانت تمنع «التجمعات العمّالية»، والإضرابات بطريقة تعزّز الفصل بين مبادىء الإدارة الديمقراطية للسياسة ومبادىء إدارة الاقتصاد من قبل الرأسمال، والمؤسسة، والسوق.

استمرّ بالطبع تاريخ التقدم الديمقراطي عبر انتزاع وتثبيت حقوق جديدة، هي الحقوق الاجتماعية التي تعترض على الإدارة الوحيدة الجانب للاقتصاد من قبل السوق. وسيتوجّب الانتظار طويلاً أيضاً قبل أن تبرز هذه الحقوق الجديدة إلى الواجهة. فقد ظلّت، حتى الحرب العالمية الثانية، مقتصرة على بعض الحقوق المتعلقة بتنظيم العمّال وتشريعات خفيفة للعمل. فقط بعد الحرب استطاعت الطبقة العاملة ـ بفضل هزيمة الفاشية ـ أن تنتزع مشروعية اجتماعية وسياسية لم تمتلكها قبل ذلك. وعندئذٍ أصبح من الممكن فهم دولة الرفاه وبناؤها، تدشيناً لشكلٍ جديد من التضبيط الاجتماعي للسوق.

ومن المفيد لكي نكمل هذه التأملات المتعلقة بمفهوم الديمقراطية وممارستها، العودة إلى السؤال النظري الذي يستبطنه تحليلنا أي معنى القول بأن الكائن البشري يصنع تاريخهُ، فردياً وجماعياً. وسنرى في الوقت نفسه كيف أنّ الفصل بين مجالي الديمقراطية والسوق يشكل التناقض الرئيسي في المشروع الرأسمالي ويدعو إلى تجاوزه.

تجاوز الميتافيزيقيا هو تأكيد الانفصال بين الطبيعة

والمجتمع، وبالتالي رفض الخلط بين المجالات المحكومة بقوانين الطبيعة والمجال المحكوم «بقوانين» المجتمع. علماً بأن مفهوم القانون هنا مختلف عمّا هو عليه في الطبيعة. ولقد ركّزت دائماً، وسأستمرّ، على هذا التمييز الذي أعود إليه باستمرار. لأن هذا التمييز لا يقبله أولئك الذين يعتبرون أنّ علوم الطبيعة هي النموذج الذي يجب أن تتماثل به علوم المجتمع. ولقد اقترحتُ بسبب قناعتي باستحالة هذا التماثل وخطئه، استخدام تعبير الفكر الاجتماعي بديلاً عن العلم الاجتماعي، من دون التخلي طبعاً عن اعتماد الروح العلمية في استكشاف الفكر الاجتماعي.

إن الفكر الاجتماعي الحديث يتمزّق دوماً بين تطلّعه لأن يجعل الكائنات الإنسانية كتّاباً أحراراً لتاريخهم، وبين استنتاجه بوجود قوانين موضوعية المظهر تفرض نفسها عليهم كقوانين طبيعية. في الرأسمالية تترجم سيطرة البعد الاقتصادي باستقلالية القوى التي تشكّل تعبير هذا البعد. فهذه القوى تفعل كوقائع خاضعة لقوانين موضوعية، كما في الطبيعة. والخطاب المسيطر يتحدث دائماً عن الخضوع الذي لا مفرّ منه بزعمه، لهذه القوانين الاقتصادية الشهيرة (السوق في النسخة المبتذلة من هذا الخطاب). ويُتحدّث أيضاً، في صورٍ أكثر غموضاً وفظاظة عن قوانين طبيعية، وحتى «عن حالةٍ طبيعية»، تفرض نفسها كقوى طبيعية. وألفتُ الانتباه هنا إلى أن الحداثة قد عرّفت نفسها، مع الأنوار، كتجاوز لهذه الحالة، داعية إلى

التفلّت من الحق المسمّى طبيعياً، وإعطاء كل السلطات للمواطن المشرِّع. إلاّ أنّ التقهقر في اتجاه الخضوع لمتطلبات الطبيعة المزعومة هذه كان دائماً محفوراً في خفايا الفكر البرجوازي. ويستمر حضور هذا الارتداد منذ الداروينية الاجتماعية في القرن التاسع عشر إلى هجوم التفسيرات الجينية والمحاولات النورومية. لكنها لا تعبّر عن نفسها بقوة إلاّ في بعض الشروط التي يجب تحديدها.

ليست حركة التاريخ انتقالاً على طول خطٍ مستقيم، معروفٍ سلفاً، وموجّهٍ في اتجاه لا يتغيّر. إنّها تتشكّل من لحظات تقدّم، ومراوحة، وتراجع، وانغلاقٍ في مآزق، وخياراتٍ تتقاطع في نقاط الإمكان.

في مراحل التقدم الهادىء، حيث يسمح الاقتصاد السياسي للنظام بفهمها كمراحل تراكم تضمن إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية المؤسسة له، يظلّ الإغراء كبيراً بفهم حركة التاريخ على أنها خطّيةٌ مستقيمةٌ. تلك لحظات يوحي فيها التاريخ أنّه يسير، طبيعياً وحتمياً، في وجهةٍ معروفةٍ سلفاً. تلك لحظات يبدو فيها الفكر الاجتماعي قادراً على إنتاج تبلورات قوية، كتلك «الخطابات الكبرى» التي يسخر منها اليوم الفكر الاجتماعي المأزوم (المشروع الديمقراطي البرجوازي، المشروع الاشتراكي، مشاريع البناء القومي...). وتتوضّب المعارف الجزئية الخاصة بالمجالات المحددة في الواقع الاجتماعي بسهولة في هذه العمارات الهندسية.

بعكس ذلك عندما تتزعزع التوازنات الاجتماعية التي أمّنت، حتى الآن، إعادة إنتاجٍ هادئةً للمجتمع، وعندما تكون الوجهة التي ستتخذها إعادة الإنتاج هذه غير مرئية حتى بعد تشكّل التوازنات الجديدة، فإن الأزمة تعبّر عن نفسها من خلال انهيار البناءات الكبيرة المطمئنة وتصبح نقاط ضعف هذه البناءات شقوقاً فاغرة.

قراءتي للتاريخ المعاصر هي قراءة تعاقب بين مرحلة من النمط الأول انتهت إلى الأزمة الحادة الراهنة. هل جرى تجاوز الحداثة، في هذه الشروط، كما يحلو للخطاب الدارج أن يردّد؟ لا، على الإطلاق، لأنه لو كان معنى الحداثة أنّ الكائن الإنساني يصنع تاريخه فإنها ليست جاهزة بعد لأن تُتجاوز. بالطبع، في لحظة أزمةٍ عميقة كالتي نعيش يظلّ الإغراء كبيراً بالعودة إلى الوراء، لما قبل الحداثة، والقول إن الكائن البشري يظن أو ظنّ أنه يصنع تاريخه، أو يستطيع ذلك. لكن التاريخ يُصنع خارجه. وما يجري صنعه لا يذهب في اتجاهٍ يمكن اكتشافه. والعودة تقترح انطواءً على مواقع هزيلة الطموح، كإدارة هذا التاريخ الذي لا معنى له، بالطريقة الأنسب. والإدارة الأنسب هي إدارة تعدّدية الاستئصال ديمقراطياً، وتنظيم «التعايش» وتحسين هذا أو ذاك لا أكثر. ولكن في المقابل يُقبل الأساسي في النظام كما هو ومن ضمنه مبدأ سيطرة السوق، أي الاقتصاد السياسي للرأسمالية.

يمكن فهم الأسباب التي أدّت إلى هذه الخلاصات:

التشوّش الملازم لتآكل وانهيار المشاريع الكبرى للمرحلة السابقة، مشروع الاشتراكية تحديداً وكذلك مشاريع الدولة الوطنية، وغيرها. لكن فهم الأسباب لا يعني الاقتناع بأن هذه الوضعية يمكن أن تستمر طويلاً، ولا أن تكون نهائيةً كما تزعم مقولة «نهاية التاريخ».

يمتنع النقد المسمى ما بعد حداثي عن رؤية واقع أن الحداثة، الناقصة دائماً، تواجه اليوم تحدي يفرض عليها التقدم في تحقيق ذاتها عبر إبداع الجديد، بدل التخلي عن مبدئها الرئيسي. ويسبق اقتراحات ما بعد الحداثة خطاب يستخلص «فشل الحداثة». أقل ما يمكن قوله في هذا الشأن هو أن هذا الخطاب سطحي لا ينبع من أي تحليل. الأزمنة الحديثة هي أزمنة الإنجازات الكبرى التي تحققت بوتيرة لم تعرفها الأزمنة السابقة: تقدم مذهل في الإنتاج المادي والمعارف العلمية، وتقدم الديمقراطية رغم الحدود والتراجعات، منجزات اجتماعية وسلوكية وأخلاقية. لم تكن هذه المنجزات بالطبع نتاج مسار خطي متتابع. فقد انتزعت وتظل مهددة. والتراجعات بادئة مثل ما هي الجرائم الكبرى التي ترافقها عادة. ولكن بين هذا وبين التخلي عن كل شيء، والقول بأنّ الماضي كان أفضل، أو الدعوة للتخلي عن النضال من أجل السير قدماً بسبب هذا «الفشل»، والاكتفاء بإدارة ما بين أيدينا، هناك قفزة لا ضرورة ولا فائدة من إجرائها.

واليوم أيضاً تقوم العقبة الرئيسية، التي تحدد هذه الحداثة

غير المكتملة، في العلاقات الاجتماعية الخاصة بالرأسمالية. وما لا يريد بعد ـ الحداثيون رؤيته هو أن تقدم الحداثة يقتضي الذهاب أبعد من الرأسمالية، حتى لو بدا هذا الاحتمال غير واقعي في المباشر. لأن «فشل» الحداثة وتفاقم النزاعات التي تؤدي إلى تصاعد العنف، وهو ما يقع في أصل موضوعة ما بعد الحداثة، هما نتاج تحول هذه الرأسمالية، وإشارات إلى أنها بلغت حد مسارها التاريخي، الذي بدت خلاله وكأنها مرادف للتقدم. وخيار «الاشتراكية أو البربرية» هو الخيار الفعلي الذي تواجهه الإنسانية.

ولأن تيار ما بعد الحداثة يرفض مفهوم الرأسمالية، ويجعله مرادفاً للحداثة والعقل في آن معاً نراه لا يفرق بين مختلف «الخطابات الكبرى» التي يحاكمها. ولا شك أن هذه الخطابات قد قامت على الفكرة المجردة نفسها، فكرة الانعتاق ـ وهي طريقة أخرى للقول بأن الكائنات الإنسانية تصنع تاريخها ـ، وكلها اقترحت لهذا السبب مشاريع تحرر خاصة. وضعت فلسفة الأنوار علاقة تبعية وثيقة بين مفهومي العقل والتحرر: يفقد العقل معناه إذا لم يخدم الحرية، وهذه الأخيرة لا تقوم إلا على العقل. إلا أن هذا القاسم المشترك لا يكفي لدمج مشروع الديمقراطية البرجوازية التحرري ـ والتحريري بالنسبة للمواطن والفرد عن طريق إقامة دولة القانون، والتربية ـ الذي يحترم الموجبات الرئيسية للرأسمالية (الملكية، مؤسسة الاستثمار، عالم الأجر، قوانين السوق

إلخ...)، مع مشروع الاشتراكية الذي وضع مهمته تجاوز حدود الرأسمالية تحديداً. ولا يمكن أن نكتفي بملاحظة فشل هؤلاء وأولئك لنستخلص بأننا لا نستطيع الاستمرار في الرغبة في إضفاء معنى على التاريخ.

إن أزمة الديمقراطية هي اليوم السؤال الأكبر. وتلازم سلسلتين من التطورات، تندرج إحداهما في المدى القصير، والأخرى في المدى البعيد، يعطي للتناقض الدائم في الرأسمالية بين توسّع وتعمّق الديمقراطية وبين ديكتاتورية السوق الوحيدة الجانب مضموناً متفجّراً لا سابق له.

إننا نعيش وضعيّة تتميّز باختلاف موازين القوى الاجتماعية في صالح الرأسمال، وعلى حساب العمل وما ذلك إلاّ نتيجة عابرة لتآكل أنظمة تضبيط ما بعد الحرب. ولكنه يغذّي أوهام «اللاّتضبيط» أي التضبيط الوحيد الجانب من قبل الرأسمال. في هذه الوضعية يتمّ التراجع عن المكتسبات الاجتماعية التي حقّقتها الأكثريات الشعبية بنضالها الطويل. وتعود الديمقراطية إلى أصولها البرجوازية: أي الإدارة السياسية وحسب، في حين يُترك الاقتصادي لأحكام السوق وتسلّطه. هذه الخطوة إلى الوراء تنتج ما أسمّيه «الديمقراطية الخفيضة التوتر»: يستطيع المواطن أن يقترع بحرية، لليمين أو اليسار، من دون أن يغيّر ذلك شيئاً. لأن مستقبله، كعامل أو عاطل عن العمل يتحدّد في مكان آخر هو السوق. الاقتراع يفقد مغزاه. وينتج عن ذلك أزمةً في الديمقراطية. في البلدان، حيث رسَتْ

الديمقراطية عموماً، نراها تتأرجح: ألا يشهد على ذلك امتناع نصف الجسم الانتخابي في الولايات المتحدة عن التصويت؟ أوَليس ابتذال الطبقة السياسية في أوروبا مؤشّراً على هذا التآكل الخطير؟ مظاهر هذه الأزمة في بلدان العالم الثالث أكثر حدّة بعد. لقد انفتح تآكل مشاريع الوطنية الشعبوية على الاعتراف بفضائل حرية التعبير والتعددية السياسية، إلاّ أن هذا الانفتاح يتطابق مع تدهور الوضع الاجتماعي الذي تفرضه صيغة العولمة الراهنة. وما أن انطلقت عمليات الدمقرطة السياسية حتّى فقدت مشروعيتها في عيون الأكثريات الشعبية. ماذا يمكن الانتظار من هذه التعددية المزرية، والمهازل الانتخابية، والسلطات العاجزة التي تنتجها؟ أوَليس تصاعد الأصوليات الدينية والإنطواءات الإثنية دليلاً مقنعاً على هذا الفشل؟

على أنّ هذه الأزمة الجدية تترافق مع وثبة جديدة في تطوّر القوى المنتجة. فالتقدم المتسارع في الثورة العلمية والتكنولوجية، في المعلومات والأتمتة قد أطلق ما أسميتُه الاضمحلال الضروري لسيطرة القيمة، أي السوق. إنّها لمفارقة لا تُصدَّق: هذه الوثبة إلى الأمام التي تحمل إمكانيات تحرّر مذهل يرافقها تعمّق أزمةٍ مزدوجة سببها الإدارة الأحادية للاقتصاد من جانب السوق واقتصار الديمقراطية على مجرّد إدارة عاجزة للسياسة.

وترفع العولمة، التي سأقاربها الآن، هذا النزاع المتفجّر بين

الديمقراطية والسوق إلى مستويات لا سباق لها من العنف.

3 ـ العولمة، أيضاً، كلمة ـ مفتاح يُفرط الخطاب الدارج في استهلاكها إلى درجةٍ تضيّع مقصدها.

وإذا ما أُخذت بمعناها العادي ـ أي وجود علاقات بين مختلف مناطق العالم كثيفة إلى درجة كافية لتُحدِثَ آثاراً مهمة ـ يمكن القول أنّ العولمة قديمة قِدَمَ العالم، حتى مع الاعتراف السهل بأنّ قوة هذه العلاقات اليوم أكبر بكثير ممّا كانت في الماضي. ولكن هناك أهمية أكبر لتحديد الخصائص المميِّزة لكلٍّ من المراحل المتعاقبة في تاريخ العولمة الطويل، وتحليل آليّاته الخاصة، وربط الأشكال المتلاحقة للعولمة بالأنظمة الاجتماعية للمناطق المنخرطة في علاقاتٍ متبادلة.

كان يوجد ـ على الأقل بالنسبة للعالم القديم (أوراسيا وأفريقيا) ـ نظام من العولمة ظننتُ أنني استطعتُ أن أصفَهُ وأحلّله في المرحلة الطويلة الممتدة من سنة 500 ق.م حتى 1500 م[1]. ما يُسمّى بطرق الحرير، وانتقال التكنولوجيا (البوصلة، الطباعة أو البارود كأمثلة مدرسية أوّلية)، وتوسّع الأديان، كلّ هذا يشهد على حقيقة هذه العولمة القيمة. حتّى أن ڤاسكو دو غاما اندهش، لدى وصوله إلى ساحل الهند من وجود مسيحيّين، وأن الأوغور كانوا نساطر قبل أن يتأسلموا، وأن الإسلام قد سافر إلى الصين وأندونيسيا، والبوذيّة التي

(1) سمير أمين، تحديات العولمة؟

انطلقت من الحملايا قد غزت منغوليا والصين واليابان وبلدان جنوب شرقي آسيا، وحتّى أفغانستان أيام الإسكندر الكبير ثمّ في زمن الإسلام.

ولكن يبقى أنّ هذه العولمة المشار إليها ـ وظلّت أميركا خارجها ـ كانت شديدة الاختلاف في منطق أدائها عمّا أصبحت عليه عولمة الحداثة الرأسمالية. كانت «مراكز» العولمة القديمة الثلاثة (العوالم الصيني، والهندي، والشرق أوسطي) تشكل 80% من سكان الكوكب وفوق ذلك لم تكن هذه العولمة استقطابية، بمعنى أنّ فوارق التطوّر بين مختلف المناطق المكوّنة لها متواضعة جدّاً لا تتجاوز نسبة اثنين إلى واحد، بالنسبة لمجمل سكان الأرض. وأيضاً بمعنى أنّ لا شيء كان يعرقل إمكانية لحاق المناطق المتخلفة بالمناطق الأكثر تقدّماً. واليوم يؤكد خطاب العولمة الحديثة بأنها تقدّم فرصة للشعوب المعنيّة إما أن ينجحوا أو يفشلوا لأسباب لا تتعلق إلاّ بهم. ومن الملفت أنّ هذا التأكيد، الخاطىء بالنسبة للعولمة الحديثة، كان صحيحاً في الماضي. يشهد على ذلك أنّ أوروبا التي ظلّت حتى القرن الحادي عشر منطقة طرفية في النظام العالمي، لا تقلّ تخلّفاً عن أفريقيا، استطاعت في وقت بالغ القِصَر ـ ثلاثة قرون تقريباً ـ أن «تلحق» المراكز القديمة، وتستعدّ «لتجاوزها».

الصيغة الحديثة للعولمة بدأت تتكوّن اعتباراً من الثورة الصناعية، التي وَسَمَتْ ولادة الشكل المنجز للرأسمالية بين

نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. بين سنة 1500 و1800 تمتدّ مرحلة الانتقال الميركانتيلية، التي يمكن قراءتها كصراع بين أسلوب الإنتاج القديم (الإقطاعي) والجديد (الرأسمالي)، وكصراع بين النظام العالمي القديم (المتمحور حول مراكزه الثلاثة) والنظام الجديد، الذي دمج أميركا وانتظم حول مركز جديد هو أوروبا الأطلسية الصاعدة. لن أتوسّع هنا في هذه المرحلة المفصليّة التي حلّلتها في مكانٍ آخر[1].

العولمة الجديدة ـ أي عولمة الرأسمالية المنجزة ـ هي استقطابية. فقد توصّلت خلال قرنين إلى جعل سكان مراكز النظام ـ التي لم تتغيّر حدوده كثيراً ـ يشكّلون 20% من سكان الأرض. ولا تبرح الهوّة بين مستويات تطوّر المراكز والمناطق الطرفية الهائلة الإتساع تتّسع وتتعمّق إلى درجة أنّ النسبة التي كانت 2 إلى 1 سنة 1800 قد بلغت اليوم معدّل 60 إلى 1. إنّ الاستقطاب الذي يميّز العولمة الحديثة هو بالتأكيد ظاهرة مرعبة لا سابق لها في كل تاريخ الإنسانية.

والسؤال المركزي الذي يطرح نفسه في هذا الموقع هو معرفة ما إذا كان هذا الاستقطاب ملازماً للتوسّع العالمي للرأسمالية، أي ناتجاً عن المنطق الداخلي الذي يحكمه، أم مجرّد نتيجة لشروط ملموسة مختلفة ومتعدّدة اشتركت جميعها، كما لو بالصدفة، لتعمل في الاتجاه نفسه: أي جعل «اللّحاق»

---

(1) المرجع السابق.

مستحيلاً. لا يناقش الخطاب السائد هذه المسألة ليكتفي بتكراره «أن العولمة تقدّم فرصةً...» إلى آخر المعزوفة. أوَلا يلفت النظر أنّ هذه «الفرصة» المعروضة لم يستطع أن يلتقطها أيّ شعب من شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية المعنيّة.

نقيضاً لذلك أقدّم مقولة أنّ الاستقطاب ملازمٌ للتوسّع العالمي للرأسمال لأنّ «السوق العالمية» تظلّ مختلّةً لسببٍ أساسيّ هو أنّها مبتورة. فهذه السوق التي تتعزّز في بعدها التجاري (تبادل الخيرات والخدمات المسلّعة) وفي انتقال الرساميل، تظلّ مشرذمة فيما يتعلق بالعمل طالما أن التنقّلات الدولية للعمال مراقبة. هذه السمة وحدها تكفي لأن تولّد السوق العالمية المبتورة، حتى من دون ألف سبب وسبب يشجّع هنا على تسريع النمو ويعرقله في مكانٍ آخر، بحسب الوضعيات والسياسات المتبعة[1]. يتظاهر الخطاب الليبرالي بجهل هذه الحقيقة ويظلّ لهذا السبب عديم الاتّساق. فالليبرالي الحقيقي المنسجم مع ذاته يجب أن يطالب بفتح الحدود جميعها. وعندئذٍ ستخلق التبادلات التجارية وتدفقات الرساميل وهجرات العمّال شروط انسجام عالمي، وعولمة أصيلة للاقتصاد. سنة 1848 توقّع ماركس وإنجلز أن البرجوازية ستفعل ذلك وستمتلك شجاعة الذهاب إلى نهاية مشروعها. ويبدو أنهما بالغا في تقدير الدور التاريخي الثوري

---

(1) المرجع السابق، الفصل الثالث.

لهذه الطبقة. فما نتج كان عولمة للرأسمال، لا للاقتصاد الذي ظلّ يتفارق في تباين متفاقم بين المراكز والأطراف.

إنّ البناء المتدرّج للاستقطاب في الرأسمالية القائمة فعلياً يمتلك تاريخهُ الخاص الذي يكشف عن مراحل تعمّقه المختلفة. فخلال قرنٍ ونصف ـ 1800 إلى 1950 ـ كان هذا الاستقطاب مرادفاً للاختلاف بين الدول المصنَّعة وغير المصنَّعة. وبدأت هذه الثنائية البسيطة تتغيّر بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت الثورة الروسية، ومن بعدها الصينية قد وضعتا أمام نفسيهما مهمّة «اللّحاق» من خلال التصنيع وبناء علاقات اجتماعية مستلهمة من الاشتراكية الماركسية التاريخية في آنٍ معاً. وفرضت نجاحات سياسات حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا «والتنموية» في أميركا اللاتينية، إعادة نظر في الخريطة السابقة للاستقطاب. وكلا الحالتين كان تعبيراً عن انتفاضة شعوب الأطراف، ضحايا العولمة الرأسمالية الاستقطابية. كانت تلك تعبيرات عن الحركة التاريخية نفسها، بنسب مختلفة من الجذريّة، تمّ خلالها ربط التحولات الاجتماعية الداخلية، الثورية نسبياً، بهدف تسريع التحديث ـ التصنيع. واحتلّ مجمل هذه التحولات الهائلة مسرح التاريخ خلال ثلثي القرن العشرين، ليشهد على السمة المسيطرة للاستقطاب في العولمة الحديثة. ومن وجهة نظري، ظلّت هذه البداهة تُمحى باستمرار في الفكر الاجتماعي التقليدي، وظلّ تقليل اعتبارها سارياً في الفكر المعادي للنظام، في الاشتراكيات، وحتى في الماركسية التاريخية.

لقد أُرغِمَ الرأسمال المسيطر، تحت ضغط نسبة القوى المناسبة لشعوب الأطراف، إلى «التكيّف» وقد نجح في ذلك إلى درجة أنّه استطاع أن «يعيد دمج» المجتمعات التي حاولت أن تستقلّ عن منطقه إلى إطار نظامه الشامل. بهذه الطريقة أفسّر التآكل التدريجي للأنظمة المضادة، السوفياتية والوطنية الشعبوية. فهذه النماذج الأقرب إلى متخيَّل «الرأسمالية بلا رأسماليين» (بالنسبة للإتحاد السوفياتي السابق)، أو «رأسمالية الدولة» (بالنسبة لبلدان العالم الثالث) منها إلى المشروع الاشتراكي الأصلي، قد بلغت حدودها التاريخية بعد أن أنجزت مهمَّاتها الفعلية في الانتقال إلى ما يؤكّدها كأشكالٍ من الرأسمالية «العادية» أي برأسماليين.

إلاّ أنّ هذه المجتمعات تعود للإندماج في العولمة الرأسمالية من دون أن تكون قد استطاعت أن تبني نفسها كمراكز فعلية جديدة، صنواً للأسلاف التاريخيين الذين كانوا دائماً نموذجاً ومثالاً بالنسبة لهم. لا شك أنّ شرح هذه الحقيقة معقّدٌ ومتفاوت بين بلدٍ وآخر، ولحظة وأخرى، ولا يمكن أن يكون موضوع تعميماتٍ مستهلكة. فالديناميات الاجتماعية والسياسية والإيديولوجية الداخلية تتحمّل حكماً قسطاً من مسؤولية كبرى في هذا التاريخ (أو في هذه التواريخ الخاصة). ولكنني أعتقد أنّ وراء هذه الشروط الملموسة والمتنوّعة، هناك حقيقتان رئيسيّتان سيطرتا على مسرح ذلك التاريخ.

الأولى تتعلق بانتقال مركز ثقل القوى التي تنتج الاستقطاب وتعيد إنتاجه. في السابق كانت الصناعة، لكنها لم تعد. لقد افترضت أنّ الميّزات التي تسمح للمراكز التاريخية (الثلاثية) بالحفاظ على مواقعها المسيطرة رغم تصنيع الأطراف تقع فيما أسمّيه «الاحتكارات الخمسة»[1]: المبادرة التكنولوجية، مراقبة حركة التدفقات المالية عالمياً، السيطرة على الموارد الطبيعية للأرض، التحكّم بوسائل الإعلام والاتصالات وأخيراً ليس آخراً احتكار أسلحة الدمار الشامل. ومن خلال ممارستها لهذه الاحتكارات تضع الثلاثية صناعات الأطراف في موقع المقاول التابع، شبيهاً لما كان عليه، عند فجر الرأسمالية نظام «الاستبعاد»، الذي أخضع الحِرَفيين لسيطرة الرأسمال التجاري.

وفي وجهة هذا التحليل مرّ قانون القيمة المعولمة بأشكالٍ متلاحقة مميِّزة لكلٍّ من مراحل العولمة الاستقطابية: والتبادل اللاّمتكافىء الخاص بمرحلة التناقض بين البلدان المصنَّعة وغير المصنَّعة يُخلي المكان لأشكالٍ جديدةٍ من استخراج الفائض الناتج في الأطراف «المحدَّثة». ويبيّن مثال كوريا، الذي سأعود إليه، أفضل من أي مثالٍ آخر، طبيعة آليّة الاستقطاب الجديد. وهذا التحليل يناقض بالطبع الروايات الجميلة عن «قصص النجاح» التي أصبحت من اختصاص البنك الدولي...

الحقيقة الثانية هي استمرار وجود قوّة عمل «احتياطية» في

---

(1) المرجع السابق، الفصل الرابع.

الأطراف (حتى الاشتراكية) لم تستطع عمليات التحديث أن تمتصّها خلال نصف القرن الأخير. والمفهوم الذي أقترح أخذه في الاعتبار هنا يرتكز إلى التفريق بين نوعين من العمّال: أولئك الذين اندمجوا في أشكالٍ حديثةٍ من الإنتاج، وبالتالي فعّالة وتنافسيّة، وأولئك الذين استُبعدوا (ليس العاطلين عن العمل وحدهم بل عمّال القطاعات الضعيفة الإنتاجية، والزراعة، والخدمات، وما يسمّى بالقطاع «غير الرسمي»). لا شكّ أن هذا التمييز نسبيٌّ دائماً وصعب التحديد إحصائياً، ولكنه، من وجهة نظري، معبّرٌ وهامٌ[1].

استطاعت الرأسمالية التاريخية، في البلدان التي تشكّل مراكزها المتقدّمة، أن تمتصّ تدريجياً هذا «الاحتياط» في ما أسمّيه «الجيش الفاعل». كان لديها كلّ الوقت اللازم لذلك. لقد أصبحت مقولة تحديث البلدان النامية من خلال عملية امتصاص مماثلة مقولة تقليدية منذ أرثور لويس[2]. ولم يذهب الفكر التقليدي أبعد من ذلك إطلاقاً لكن الوقائع تبيّن أن هذا الامتصاص أصبح مستحيلاً في إطار المنطق الذي يحكم تراكم الرأسمال. والأسباب قد تكون بديهية. فكلّما تطوّرت القوى المنتجة كلّما استوجب التحديث كتلة أكبر من الرساميل المكلفة، الأمر الذي يستدعي بدوره تناقصاً في اليد العاملة

---

(1) المرجع السابق، الفصل الثالث.

(2) Arthur Lewis, Economie development with unlimited supplies of labour.

الماهرة. هذا العجز لدى الرأسمالية على امتصاص «الاحتياط»، الذي أصبح نسبةً تزداد ارتفاعاً من سكان الأرض، يرسم الحدّ التاريخي لهذا النظام الاجتماعي، ويكشف لاعقلانية عقلانيّته.

لدى مقارنة تقدّم مجتمعات الأطراف في الثورة الصناعية ونسبة جموع «الاحتياط» لديها نحصل على صورة مدهشة لوحدة التحدّي الذي تواجهه البشرية نتيجة العولمة الرأسمالية وتنوّع أشكال التعبير عن هذه الوحدة. إنّه تحدٍّ بدأ يطال المراكز نفسها، على ما يبدو فهناك جيش احتياط قيد التشكيل منذ عشرين سنة (عاطلون عن العمل، فقراء، مهمَّشون...) لن أتدخّل هنا في السجال المتعلّق بهذه المشكلات[1] أكانت نتاج وضعية عابرة (حتى لو امتدّت بضعة عقود وطالت ثلث السكان أو ربعهم، كما هو الحال في بريطانيا العظمى)، أو اتجاهاً ذاهباً في التفاقم بسبب طبيعة الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة.

لقد انتهت الثورات التي هزّت أطراف النظام خلال القرن العشرين، وتحديات جذريّتها بتكوّن ثلاث طبقات من المجتمعات منخرطة إلى هذا الحدّ أو ذاك في عملية التحديث ـ التصنيع:

الأولى تضمّ البلدان المسمّاة اشتراكية أو الاشتراكية سابقاً

---

(1) النقطة رقم 9: المناقشة مع أريغي.

وكوريا الجنوبية وتايوان، وبنسبة أقل الهند وبلدان أميركا اللاتينية الكبرى. ورغم أن هذه البلدان قد نجحت في بناء منظومات إنتاجية صناعية منافسة، في الواقع أو في الاحتمال، إلاّ أنّها لم تنجح في تقليص جيشها الاحتياطي بنسب موازية لما حقّقته المراكز في المراحل المشابهة السابقة من تطوّرها. وقد يكون من المعقول تقدير نسبة هذا الاحتياط بـ 40% في روسيا وأكثر من ذلك في البرازيل والمكسيك، وربما 70 ـ 80% في الهند أو الصين. كوريا وتايوان استثناءان وحيدان للقاعدة بسبب شروط محلية ودولية استثنائية.

الطبقة الثانية تتشكّل من بلدانٍ جرى تصنيعها على يد الرأسمال العابر القومية، أو رأسمال الدولة المحلية ولكن من الصعب الحديث هناك عن قيام نظام إنتاجي وطني. بعض الوحدات الصناعية تستطيع المنافسة إلاّ أنّ النظام برمّته عاجزٌ عنها. من الصعب القول إن هذه البلدان حقّقت «ثورتها الصناعية». تقع في هذه الخانة بلدان آسيا الجنوبية الشرقية[1]، بعض البلدان العربية، جنوب أفريقيا، تركيا، إيران وبعض بلدان أميركا اللاتينية. ونظراً للكثير من المعطيات الخاصة بكلّ من هذه البلدان تتراوح نسبة الاحتياط من 50 إلى 70% من السكان.

(1) Yoshikara Kunio, the rise of ersat capitalism in south East Asia.

الطبقة الثالثة تشكلها البلدان التي لم تدخل بعد مرحلة التصنيع (أفريقيا جنوبي الصحراء، الكراييب، وبعض بلدان آسيا الغربية). هنا يشكل الاحتياط تقريباً إجمالي السكّان.

يلاحظ القارىء أنّ تصنيفي هذا يغفل بعض البلدان النفطية أو المنجمية حيث يعطي الاقتصاد الريعي مظهر الغنى. هذه البلدان، مثلها مثل المحميات الأميركية في الخليج، هي مشارك سلبي في النظام العالمي، رغم يسرها المالي، وهي كلّها «هامشية» بمستوى الطبقة الثالثة التي أشرتُ إليها. لأنّ الهامشية ليست مرادفاً للفقر دائماً. ورغم أنّ المزاوجة هي الطابع المسيطر إلاّ أنّه يوجد استثناءات مثل «المهمّشين الأغنياء».

في الواقع، وحدها البلدان الطرفية الأولى تحاول أن تفرض نفسها كمساهم نشيط في النظام العالمي، وأن ترغم مراكز الثلاثية على التكيّف مع مقتضيات تطوّرها. وكما سنرى سيحتل هذا الطموح موقعاً مركزياً في النزاعات القادمة.

إن ما أقترحه هنا من تحليل للعولمة الحديثة، المأخوذة ببعدها الاقتصادي المسيطر، سيساعدنا الآن لننظر بوضوح أكبر إلى العلاقات المعقّدة والملتبسة التي تنشأ بين هذه العولمة الاقتصادية وبين الكونية السياسية والإيديولوجية والثقافية.

4 ـ لمفهوم الكونية، أي الخطاب الذي يتوجه إلى مجمل الجنس البشري دونما اقتصار على جزءٍ منه، تاريخٌ طويل. ما أسميته بالثورة الميتافيزيقية التي امتدت من القرن الخامس ق .م

حتى السابع م، أسّست، في الوقت نفسه، النظام الخراجي وسيطرة الإيديولوجيا الميتافيزيقية الخاصة بهذا النظام[1]. أن يكون كونفوشيوس وبوذا، وزرادشت أبناء نفس القرن تقريباً (500 ق .م)، وأن تنتج الهيلينية، بعد قرنين من ذلك، انصهاراً ثقافياً في تنوّع الشرق الأوسط، ممهّدة الطريق للمسيحية والإسلام، فإنّ جملة هذه الأمور تُشكل بنظري تظهيرات لهذا التطلّع الكوني. إلاّ أنّها تظلُّ محكومة بإطار المجتمع الخراجي الذي يحدِّد مداها وتخومها. أطروحتي في هذه النقطة الأساسية تقوم على أن إيديولوجيا الاستيلاب الميتافيزيقي تلعب في المجتمعات السابقة على الرأسمالية دوراً مسيطراً في إعادة إنتاج مشروعية السلطة، وأن الحياة الاقتصادية هنا، تخضع لمنطق هذه الوظيفة المسيطرة. السلطة هنا هي مصدر الثروة؛ ويجب انتظار الحداثة الرأسمالية لكي نرى انقلاب هذه المعادلة في صالح سيطرة الاقتصادي.

التيارات الكونية الكبرى في المرحلة الخراجية اجتاحت مساحات واسعة وحوّلتها إلى دوائر ثقافية متميّزة. إلاّ أنّ أيّاً من هذه التيارات لم يتوصّل إلى فرض نفسه على مستوى الكرة الأرضية كلها. قد يكون مغرياً للبعض قراءة تاريخ الألفيتين اللتين سبقتا تشكل الحداثة الرأسمالية بوصفهما تاريخ صراعٍ طبقي في قلب هذه النظم الإنتاجية الخراجية، على طريقةً

(1) سمير أمين، المركزية الأوروبية؟ الفصل الأول.

ماركس، من جهة، أو قراءتها «كنزاع ثقافات» (أديان وحضارات) على طريقة هانتنغتون (رغم كل التحفّظات على الأطروحات السهلة والسطحية لعالم اجتماع وزارة الخارجية الأميركية هذا). والخلاصة التي تفرض نفسها هي أن نزاعات تلك المرحلة كانت بعيدةً جدّاً عن اتخاذ أي بُعد ثقافي كبُعد مسيطر.

ففي قلب الدوائر الثقافية الكبرى، قامت سلطات سياسية عديدة ومتنوّعة تقاسمت التحكم بالخراج أو تنازعت عليه، وكانت نزاعاتها هي التي تحتل مقدمة المسرح. وحتى الحملات الصليبية التي تقدّم غالباً كمعركةٍ ضخمةٍ بين المسيحية والإسلام، كانت «حروب فرنجة» (كما أسماها العرب آنذاك)، قادتها إقطاعيّات طرفية أوروبية ضدّ بيزنطة وضدّ الخلافة الإسلامية في آن. كان الأمر إذاً هجوم طرفٍ صاعد ضدّ المركز المسيطر آنذاك (الهيليني، البيزنطي والإسلامي).

طويت صفحة هذا الشكل من الكونية. «الكائن الإنساني يصنع تاريخهُ» ذلك هو النواة المركزية الجديدة للكونية الحديثة المرافقة للتوسّع الرأسمالي. هذا الأخير قد غزا الأرض كلها وفرض منطقاً اقتصادياً مسيطراً على كل المجتمعات التي تعيش عليها. لقد ترافق انقلاب السيطرة في صالح الاقتصادي مع غزو الأرض. وكما أن الغزو الاقتصادي قد فاقم استقطاب الثروات وجدت الكونية الحديثة نفسها في مواجهة تحدٍّ لم تقدّم إجابة عليه. ولن تستطيع تقديم الإجابة في إطار تراكم الرأسمال وعلى أساسه.

الكائن الإنساني المدعو إلى صناعة تاريخه هو الأوروبي، والأوروبي وحده. والمركزية الأوروبية ـ هذا الانحراف الخاص في الإيديولوجيات والرؤى المسيطرة ـ ليس مجرّد واحدة من تمظهرات «نزاع الثقافات». إنّه تعبير عن التناقض الخاص بالتوسّع الاستقطابي بالرأسمالية المعولمة. المركزية الأوروبية إذاً إنتاج حديث، وصناعة ترجع إلى القرن الثامن عشر متلازمة مع الأنوار[1]. وهي لا علاقة لها مثلاً بالرؤية التي كوّنها مسيحيّو الغرب القدماء عن «الكافرين»، مسلمين وغيرهم. ولقد طوّرتُ في مكانٍ آخر أطروحات تتعلّق بالصيغ المتعدّدة للمركزية الأوروبية، وبناءاتها الميثولوجية، حول السلف الإغريقي، أو دور المسيحية الشامل والخاص (على طريقة ماكس ڤيبر في تعامله مع البروتستنطية)، أو العنصرية البسيطة والصافية.

ليس للأبعاد الثقافية في العولمة الرأسمالية من علاقة جدية بالخطاب الوردي عن «تغريب العالم». تكنوقراطيو النظام يجدون صعوبة في فهم أن «القرية الكونية» هي تعبير فارغ. وفي الواقع ما يتراءى خلف هذا التغريب الظاهري والوهمي هو حقيقة السيطرة التي تمارسها ثقافة الرأسمالية. وإذا كنت أضع مصطلح التغريب بين مزدوجين فلأنه تعبير خادع. فالثقافة المسيطرة في العالم الحديث ليست غربية بل رأسمالية، بمعنى

(1) نفس المرجع، الفصل الثاني.

أن مركز الثقل الذي تتمحور حوله هو الإستلاب الاقتصادوي الخاص بالرأسمالية. وهذه الميزة الجوهرية ليست من إرث الماضي الأوروبي، فعندما أبدعت أوروبا الحداثة قطعت مع ماضيها الخاص.

لا تستطيع السيطرة الثقافية للرأسمالية أن تنغرس عميقاً في أطراف النظام لأن هؤلاء هم ضحايا الاستقطاب العالمي. والتشوه الناتج عن ذلك يقع في قلب مشكلتنا. حتى أنني أذهب إلى القول إلى أن الاحتجاجات ضدها تتبلور أكثر في المجتمعات الغنية. لأن شعوب الأطراف لا تزال تتطلع إلى القليل من هذا الاستهلاك الذي يستطيع أصحاب الامتيازات أن يروا حدوده. ولكن من جهة أخرى نجد أن جوانب ثانية من هذه الثقافة ـ مثل القيم العالمية للرأسمالية (روح المبادرة، احترام القانون، تعددية الآراء)، ولبديلها النقدي الاشتراكي (تجاوز الإستلاب السلعي، والديمقراطية الاجتماعية) ـ لا يجري قبولها بسهولة لأن الاستقطاب القائم يفرغها من كل مضمونها الإيجابي. وليس السبب الرئيسي لذلك حضور الماضي الخراجي والأشكال الثقافية الملازمة له الذي يلقي بثقله على هذا الواقع. فمجتمعات آسيا وأفريقيا تستطيع أن تتم الثورة الثقافية التي أطلقتها أوروبا ولا شيء يمنع ذلك في الخصوصية المزعومة لثقافاتهم ـ قياساً إلى ثقافة أوروبا ما قبل الحديثة. وإذا كانت هذه الثورة الثقافية لم تتقدم كثيراً فالسبب ببساطة هو أن القوى المتحركة التي تتحكم بالاستقطاب تقف عائقاً في طريقها.

إن مجتمعات الأطراف المشوهة تميل، بحسب الظروف المحلية واللحظات التاريخية مرة في اتجاه تبني قيم الثقافة الرأسمالية، وطوراً في اتجاه تجاوزها الاشتراكي، وثالثة في اتجاه الماضوية العصبية التي ترفض هذه القيم. إن الخيبة والفوضى التي تلي حكماً المحاولات البرجوازية الليبرالية (أو الدولتية شبه الاشتراكية) تدفع إلى السقوط مجدداً في هذا العصاب الماضوي، بسبب الاستقطاب الذي يمحو الاحتمال التغيري في هذه المحاولات. تلك هي حالة اللحظة الراهنة في أزمتنا، حيث الأصوليات الدينية والانطواء الإثني يقدمون الشواهد. ويسعى النظام إلى التكيف معها، لا بل إلى «التقاط» هذه العودة إلى الوراء، التي لا تهدد السيطرة الفعلية للرأسمال، من خلال خطاب خفيف وسهل في امتداح «التنوع» إنه أحد خطابات ما بعد الحداثة الذي يدعي جهل الأشكال المختلفة من التنوع. فمنها ما ينظر نحو المستقبل ويدعو إلى تنوع إبداعي في رؤى لمستقبل يتجاوز الرأسمالية، وهناك التنوع العقيم الذي يكور نفسه في إرث الماضي.

5 ـ إن التناقض الداخلي الخاص بالحداثة الرأسمالية يقيم التعارض بين البعد الاقتصادي للعولمة الاقتصادية والمشروع السياسي الاستقلالي لأمم الأطراف الطامحة إلى «اللحاق» وتعويض تأخرها في التطور. وكانت حدة هذا التناقض تقوى أو تضعف بحسب وضعية وشروط المراحل التاريخية المتعاقبة. فبعد الحرب العالمية الثانية مثلاً، وحتى سنوات 1980ـ

1990 احتلت ثلاث منظومات مقدمة المسرح: دولة الرفاه في البلدان الرأسمالية المركزية، والسوفياتية في الشرق، والمشاريع الوطنية الشعبوية في العالم الثالث[1]. وكل من هذه الأنظمة كان يرتكز إلى منطق خاص في تضبيط فعّال للأسواق إلى درجة أن السوفياتية قد غذّت وهماً بأنها استطاعت أن تقلص دائرة تدخل السوق إلى حدود الصفر[2]. وعلى مستوى التبعيات المتبادلة المعولمة كانت المفاهيم التي اتفق عليها في بريتون وودز من أجل إدارة النظام النقدي الدولي، أو في إطار الأمم المتحدة لتنظيم المفاوضات المتعلقة بالتجارة والتوظيف، كانت هذه آليات تضبيط للعولمة. وزعمت بلدان الشرق، التي لم تمارس انطواء أوتارسياً إلا عندما فرض عليها من الخارج، إنها تسيطر على علاقاتها الخارجية بنسبة أعلى.

لقد سمحت أشكال التضبيط هذه بانطلاقة شاملة للنمو الاقتصادي وسجلت تلك المرحلة معدلات من النمو لا سابق لها في التاريخ، وذلك في مناطق النظام العالمي الثلاث: الغرب والشرق والجنوب. والأحكام السلبية التي يطلقها المتطرفون النيوليبراليون على تلك المرحلة، مثل الكلام عن فشل نماذجها، ولاعقلانيتها، هي أحكام إيديولوجية بالمطلق تكذبها الوقائع.

---

(1) سمير أمين، العولمة والتراكم؟ المقدمة.
(2) أمين، نقد روح العصر، مذكور، الفصل الخامس.

مع ذلك لم يخفف هذا التضبيط التناقض الجوهري في النظام، أي التناقض بين التوسع الرأسمالي والتعمق الديمقراطي ــ ففي الغرب كان احترام الممارسة الديمقراطية السياسية دقيقاً كما لم يكن عليه يوماً، إلا أن هذه الديمقراطية السياسية لم تكن اجتماعية إلا بما رافقها من توسع للحقوق الاجتماعية، من دون أن تطلق عملية اجتماعية للتحكم بالإنتاج. وانتهت بالتالي إلى نوع من «الجمهرة» المنافقة واللاتسيسية التي هرّأت تدريجياً معنى الديمقراطية. في بلدان الشرق والجنوب كانت عمليات التضبيط أيضاً اجتماعية بمعنى أن النمو الاقتصادي الذي أطلقته افاد بنسب متفاوتة شرائح شعبية واسعة. لكنها ترافقت هنا بلا ديمقراطية سياسية وثقافية شبه مطلقة.

هذا الانغلاق العنيد في وجه التعددية كان يشرّع بخطاب يزعم أن الأولوية «للتنمية». وأن الديمقراطية ستأتي لاحقاً كناتج عفوي للتطور وعند هذه النقطة كان يلتقي في اتفاق عميق كل من إيديولوجيي السوفياتية الرسميين ومنظري «التنمية» الأميركيين الثلاثيين، والساسة القائمون على السلطات المسيطرة.

تشير الخاتمة النهائية لتلك المرحلة إلى تعمق الإستلاب السلعي وتدمير في البيئة الطبيعية. ولم تتحقق الآمال التي عقدت في الشرق والجنوب على أن هذه الأنظمة ستستطيع أن تمحو على الأقل الإرث الاستقطابي، رغم أنها سمحت للحظة

بتقليص عبء هذا الاستقطاب الملازم للرأسمالية و«للاشتراكية القائمة فعلياً». كان لا بد إذن من أن تندد الأوهام، وتتآكل الأنظمة، وتتهاوى مشروعيتها، وأن يعود إلى السطح التناقض الملازم لثنائية التراكم/الديمقراطية. لقد بلغت إذن أنظمة التضبيط الثلاث حدودها التاريخية، وأدى انهيارها إلى انقلاب في علاقات القوة الاجتماعية في صالح الرأسمال وانتصار النيوليبرالية. ولكن خلافاً لتأكيدات منظري عصبة هذا الانتصار لم يندفع النظام العالمي بنهوض جديد قوي، بل انغلق في لولب هابط لأزمة لا مخرج منها. فخلال بضع سنوات عممت السياسة الطوباوية النيوليبرالية حالة فوضى شاملة. ومرة جديدة، خلافاً للأطروحة التبسيطية التي تضع علامة المساواة بين الديمقراطية والسوق، تجد الديمقراطية نفسها في حالة هشاشة فائقة بسبب ديكتاتورية السوق الوحيدة الجانب التي يتغنون بها. وفكرة «العودة إلى الخلف»، إلى أشكال التضبط السابقة، من أجل مواجهة التحدي هي فكرة لا تصمد أمام الامتحان. فهي لا تكتفي بأنها لا تأخذ بالاعتبار القراءة النقدية لمرحلة ما بعد الحرب، بل أنها لا تقيم اعتباراً للتحولات العميقة التي أنتجتها «نجاحات» تلك المرحلة (تصنيع الأطراف، الطموح الديمقراطي، التشكيك بالإستلاب السلعي، وعي التدمير البيئي، الأشكال الجديدة لقانون التعمية، التحولات في آليات التصنيع وتنظيم الصناعة...). تلك تحديات جديدة لا يمكن الإجابة عليها إلا بالتطلع إلى الأمام،

نحو المستقبل، ومن دون تغذية أي حنين للماضي، قريباً كان أم بعيداً.

لقد فتح انهيار أنظمة التضبيط السابقة، التي بلغت حدودها التاريخية مرحلة أزمة في الرأسمالية.

إذا كان اختلال موازين القوى في صالح الرأسمال المسيطر الذي تمثله عابرات القوميات قد أدى إلى رفع ملحوظ في معدل الربح فإنّما قام ذلك على أساس ركود نسبي في الطلب الشامل، وأحياناً تقلص في هذا الطلب، بسبب التوزيع الأقل مساواة في المداخيل على المستويات الوطنية أو على مستوى النظام العالمي. ولقد كرست في مكان آخر تحليلات متعلقة بنمط إرادة هذه الأزمة[1] التي يشرّعها الخطاب الإيديولوجي النيوليبرالي، ونسميها عموماً «اللاتضخم التنافسي» ذي العناصر المكونة المعروفة جيداً (سياسات نقدية تثبت أسعار الفائدة على مستوى أعلى من معدلات التضخم، سياسة موازنات ترمي إلى تقليص العجز بتقليص الإنفاق، الخصخصة، مرونة العمل).

سياسات إدارة الأزمة هذه تمتلك بعداً عالمياً يسعى إلى توسيع حقل التوظيفات المالية التي خلقت بديلاً عن تقليص حقل الاستثمارات الإنتاجية. وتظهر الأزمة من خلال زيادة فائض (ناتج عن الأرباح) لا يجد لنفسه منافذ في توسع الاستثمارات الإنتاجية. ويسعى النظام لتكوين منفذ مالي بديل

---

(1) S. Amin, La gestion capitaliste de la crise, 1995, d'Harmatau.

من شأنه أن يجنب الرأسمال عملية تبخيس سيؤدي إليها حكماً هذا اللاتوازن. وما يسمى تمييل النظام (أي الأولوية المعطاة لحماية التوظيفات المالية على حساب الاستثمارات الإنتاجية) يشكل لب استراتيجية إدارة هذه الأزمة[1].

من وجهة النظر هذه (التي يجب نعتها بالمالية) استراتيجية بحد ذاتها، لا نتاجاً لقسر موضوعي، كما يزعم الخطاب التي يحاول شرعنتها. وتتكوّن هذه الستراتيجية بدورها من عناصر معروفة كفاية: أسعار الصرف العائمة (التي تفتح الباب واسعاً للمضاربة)، إدارة الدين الخارجي لبلدان العالم الثالث والكتلة الاشتراكية السابقة (وفي هذا المجال لا تستحق سياسات التكيف الهيكلي اسمها طالما أن هدفها الوحيد هو الإدارة الظرفية الهادفة إلى إخضاع سياسات البلدان المعنية لعرض خدمة الدين، حتى ولو على حساب تدمير صناعتها)، وإدارة العجز الخارجي للولايات المتحدة الأميركية. وتندرج تدخلات صندوق النقد الدولي ضمن هذا الهدف أي توسيع حقل العولمة المالية.

بدأت نتائج هذه العولمة تظهر للعيان. فابتداء من سنة 1980 أقلع منحى التحويلات المالية الدولية وانفصل عن المنحنى الذي يعبر عن نمو التجارة العالمية والاستثمارات الإنتاجية. ولا معنى على الاطلاق في إرجاع هذا الإقلاع إلى

---

(1) أمين، تحديات العولمة، الفصل الخامس.

المعلوماتية، كما يردد البعض حتى التخمة. إن قوة المعلوماتية، التي ليست سوى أداة، تعزز إمكانيات المضاربة، ولكنها ليست سبباً لها. فلكي تقوم مضاربة يجب بداهة أن يكون هناك فائض لا يجد لنفسه توظيفاً في الاستثمار المنتج بالربحية نفسها.

الحصة الأكبر من حركات المال الدولي تجري في نطاق بلدان الثلاثية. وهذا ما يفسر استمرار العجز الأميركي أي كانت المعدلات المقارنة الفعلية للفائدة والتقلبات الضخمة في أسعار الصرف. وهذا ما يطلق رصاصة الرحمة على نظرية «النقد سلعة كباقي السلع»، التي تزعم بأن تلاقي العرض والطلب يكشف سعر الصرف الحقيقي المدعو إلى إقامة التوازن في موازين المدفوعات.

إلا أن جزء من هذه الحركات يتوجه نحو بلدان الأطراف. وتجد الرساميل العائمة هناك فرصاً للتوظيف قصير المدى يسمح بمسح الفائض المحلي الذي تراكم بصعوبة كبرى، كما حصل في حالة «الأزمات المالية لأميركا اللاتينية» (المكسيك سنة 1982، غداً البرازيل؟)، وجنوب أفريقيا بعد انتقال الرساميل التي تجنبت الجنوب الشرقي الآسيوي منذ أزمتها سنة 1997، وربما روسيا وغيرها غداً. انتقلت هذه الرساميل بكثافة أيضاً نحو آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية في السابق لدوافع وأسباب عديدة: النمو السريع والقوي للصين وكوريا وسواهما جذبها للمشاركة في استثمارات إنتاجية، جيدة أو

رديئة، ولكنها تغذت في كل الأحوال بأوهام النمو الآمن، بلا مخاطرة. كأن هذا النمو القوي، والاستثنائي على المستوى العالمي، يعود بنسبة كبيرة إلى التضبيط الذي مورس في إطار استراتيجيات وطنية، لا إلى الانفتاح المنفلت، كما تروي تقارير البنك الدولي، وبغض النظر عن ما إذا كانت هذه الستراتيجيات فعالة وذكية، أو قابلة للنقاش على هذا الصعيد، ما إذا كانت تحظى بتعاطفنا أو تبدو لنا سلبية في أبعادها السياسية والاجتماعية. إن الجاذب الذي تمارسه آسيا على هذه الرساميل قد تعزز في التسعينات عندما فتحت بعض بلدانها، أخيراً، حسابات رساميلها وتعزّز أكثر مع احتمال فتح الصين والهند لحساباتها أيضاً.

وهكذا موّل تدفق الرساميل إلى جنوب شرقي آسيا انطلاقاً جنونياً في قيمة بعض الرساميل (بورصات الأسهم والعقارات). وكما توقّع الاقتصاديون الجدّيون في تلك المنطقة منذ سنة 1994، كان لهذا الصعود أن يؤدي لأزمة مالية. إلاّ أنّ أحداً لم يصدّق، وكذّب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هذه التوقعات بتقارير حمقاء ظلّت تنشر التفاؤل حتى عشية الانهيار.

تشير أزمة الجنوب الشرقي الآسيوي[1] إلى تحوّل في مجرى إدارة العولمة، مدشّنة الانهيار القريب لإدارة الفائض المالي في الرأسمالية المأزومة. ومن الملفت أن نلاحظ أن الأنظمة

---

(1) Jomo Sundaram, Tigers in trouble, London 1998.

الوطنية في تلك المنطقة تتصرّف، لأول مرة، بطريقةٍ تزعزع قناعات مجموعة السبعة والمؤسسات الموضوعة في خدمتها. فلم تعد الصين والهند تفكّران في فتح حسابهما، وتأخذ كوريا وبلدانٌ أخرى الاتجاه نفسه، أي اتجاه إعادة التحكم بتدفّق الرساميل. وقد تتشبّه بها بعض بلدان أميركا اللاتينية وحتى روسيا. لم تكن مجموعة السبعة عديمة الحساسية إزاء هذا الخطر الفعلي الذي يهدّد بوضع حدٍّ للعولمة المالية، ويضخّم مخاطر تبخيس قيمة رأسمال الثلاثية. أوَلَم نرَ، بعد أقل من أسبوعين على انفجار الأزمة، أن مجموعة السبعة قد اعترفت بضرورة «تضبيط» التدفقات المالية العالمية؟ قبل ذلك بأيام فقط كان استخدام كلمة «تضبيط» محظوراً وكان مَن يستعمله يجد نفسه مصنّفاً في خانة «الديناصورات والمهجوسين بالحنين إلى الشيوعية، وحتى الستالينية، الذين لم يفهموا شيئاً من تحوّلات العالم التي لا عودة عنها». وحتّى ستيغليتز، الاقتصادي الأبرز في البنك الدولي، اضطُرّ إلى اقتراح صيغة جديدة لإدارة الأزمة مسمّاة «إجماع ما بعد واشنطن». واكتشف السيد كانديسّو أنّ الإنفلات الشامل يحمل أشياء أخرى سوى الإيجابيات... بالطبع يسعى المسؤولون الرئيسيون عن إدارة العولمة إلى استعادة زمام المبادرة، وإطلاق هجوم مضاد يسمح لهم بالبقاء أسياد اللعبة، إلى هذا الحدّ أو ذاك. ولم يفُت جورج سورُس أن يعلن بأنه يجب إنقاذ الرأسمالية من النيوليبرالية.

الحرب الاقتصادية العالمية بدأت فعلاً، وليست أزمة آسيا الجنوبية الشرقية، في بُعدها المالي، إلا أزمة صغيرة عرفت إنكلترا وفرنسا العديد منها بعد الحرب. ولاحظ البعض أن «الأساسيات الخاصة ببلدان آسيا بقيت سليمة، وأن أزمة كوريا، إذا ما قيسَتْ في تعابير العجز المقارن بالناتج المحلّي، تظل أقلّ حدّة من أزمة الولايات المتحدة. مع ذلك لا يكتفي الرأسمال المسيطر ـ مدعوماً من الديبلوماسية الأميركية واليابانية ـ باقتراح سلسلة من الإصلاحات عبر إعادة تنظيم النظم البنكية والمالية المحلية، بل يسعى لانتهاز الفرصة لتفكيك النظام الإنتاجي الكوري بحجة أنه أصبح محكوماً من الاحتكارات! كان على المنطق نفسه أن يؤدي بصندوق النقد الدولي إلى إرغام الولايات المتحدة ـ التي تعاني من أزمة أكثر حدّة وديمومة ـ على بيع شركة بوينغ (وهي احتكار كما يبدو لي) إلى منافسها الأوروبي الإيرباص (وهو احتكار أيضاً!).

يفتح انهيار الدعامة المالية في استراتيجية العولمة مرحلة جديدة من النزاعات الدولية الخطيرة. فهل كان أولئك الذين استنتجوا، من تحليلهم للعولمة المالية، بأنها سترفع حدّة الأزمات الجيواستراتيجية وتشحذ التأكيدات القومية للسيادة الوطنية، وأنها ليست تلك «النهاية للتاريخ» التي تختتم باضمحلال دور الدولة في صالح إجماع يضمن التعايش المعمّم في «القرية العالمية»، هل كان هؤلاء على خطأ لأنهم فهموا قبل غيرهم طبيعة الأزمة؟ بالطبع ليست الأزمات المرتقبة

«أزمات ثقافة» على طريقة هانتنغتون، بل صراعات مجتمعات، كما هو الحال دائماً. ولعلّ الأزمة الأكبر المتجهة بسرعة إلى التفاقم هي تلك التي تتواجه فيها السلطات المسيطرة في الثلاثية مع حكومات المجتمعات الطرفية من الصف الأول، ولكن يمكن أيضاً توقع اتساع التناقضات في داخل الثلاثية التي يتعلق تطورها بدينامية بناء الاتحاد الأوروبي.

هل ستنحصر هذه النزاعات في بُعدٍ تجاري صرف وتظل أسيرة تصادم استراتيجيات الطبقات المسيطرة؟ أم أنّ نهوض النضالات الاجتماعية المحفّزة بانهيار سياسات إدارة الأزمة ستحفر مكانها على هذه النزاعات وتعطيها أبعاداً اجتماعية وسياسية مميزة؟ في أوروبا ستتمفصل هذه الصراعات بالضرورة حول مشروع الاتحاد لتعطيه بُعداً اجتماعياً تقدمياً[1]. وفي الصين ستحوّر المشروع الوطني في هذا الاتجاه أو ذاك[2]. وأوجّه القارىء هنا إلى ما كتبته في موضوع المشاهد المختلفة المتعلقة بهاتين المنطقتين اللتين سيلقي تطورهما بوزن حاسم في تشكيل المرحلة القادمة من العولمة ومن التحولات الاجتماعية الشاملة، في آن معاً.

في أي حال نحن ندخل، برأيي، في مرحلة نزاعات وصعود النضالات الاجتماعية. فقد أصبح المثلّث النيوليبرالي القائم على سياسة «اللاتضخم التنافسي» والعولمة الأحادية

(1) أمين، تحديات العولمة، الفصل السادس.
(2) المرجع السابق، الفصل السابع.

التضبيط، والتمييل في حالة أزمة فعلية. فلقد فاقم في وقت قياسي كل المشكلات الاجتماعية التي لم تحلّها الرأسمالية الطرفية، ووسّع الفقر، والتفاوت الاجتماعي، والتهميش إلى درجة لا سابق لها، مدمّراً بلدان بأكملها، وحتى قارّة كاملة. وهو أعاد إلى مقدمة المسرح هشاشة العمل، واللاطمأنينة، والبطالة الدائمة في مجتمعات المراكز الرأسمالية المتطورة. وبدأنا نلحظ أن حركات اجتماعية كبيرة مثل حركات «فاقدي الأرض» في البرازيل، أو العاطلين عن العمل في فرنسا، تأخذ بُعدَ التحدي السياسي.

هذه النضالات الاجتماعية مدعوة إلى الاتساع والتعمّم لأن التبخيس الحتمي للرأسمال سيولدّ نزاعات حادّة في مسائل الديون والمدفوعات المتوجّبة. وتسعى مجموعة السبعة، وأدواتها (وضمنها القوة العسكرية للولايات المتحدة ووسائلها الإعلامية)، منذ الآن، إلى إلقاء ثقل الأزمة على الطبقات الشعبية في بلدان آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية المأزومة، في المقابل تردّ هذه الطبقات بتشديد النضالات الديمقراطية والنقابية. ولقد نجحت، من خلال تخفيض أسعار المواد الأولية (النفط والمنتجات الزراعية الاستوائية)، في تهميش البلدان الأكثر هشاشة وإغراق شعوبها في إفقار متزايد. وستحاول غداً، ربما، بإلقاء تبعات هذه الفاتورة على المتقاعدين البائسين الخاضعين لأنظمة خاصة في تمويل التقاعد (الولايات المتحدة وبريطانيا تحديداً)؛ إذ من الأسهل تقليص

رواتب التقاعد من تقليص الأجور! هل من الممكن، في هذه الشروط، تطوير استراتيجيات نضالات مشتركة ومعولمة؟ هل ستسمح إعادة تشكيل جيش عمل احتياطي في المراكز نفسها بإعادة تشكيل أممية شعبية؟ هل سيتم الالتقاء بين النضالات من أجل دمقرطة النظم السياسية والاجتماعية في الأطراف ورفض مخططات مجموعة السبعة لإدارة الأزمة؟ الإجابات على هذه الأسئلة رهنٌ بمدى اتساع نضالات الشعوب، التي هي حكماً صانعة التاريخ.

إنه من المفيد أن تقترح، منذ اليوم، خيارات بديلة للخروج من الأزمة. والسجال حول هذه المسائل سيساعد حكماً الحركات الاجتماعية لكي ترى بوضوح أكبر وتصوغ الاستراتيجيات الفعّالة. وأقول دون تردّد بأنه ليس من الصعب تصوّر هذه البدائل على قاعدة المبادىء التي تبدو لي بديهية: تضبيط الأسواق على كل المستويات بما يسمح بالعودة إلى العمالة الكاملة وتقليص جيوش الاحتياط في الأطراف، إعادة تنظيم أسواق الرساميل في وُجهة تسييرها نحو الاستثمار المنتج، إعادة تنظيم النظام المالي والنقدي في إطار خيار الأقلمة التي تخلق شروط عولمة جديدة مقبولة، دمقرطة المجتمعات، وتقوية الروابط بين حقوق الفرد والحقوق الاجتماعية. تستوجب هذه التحولات طبعاً بناء مؤسسات مؤهّلة، على المستويات الوطنية (خلق أشكال جديدة من تدخل الدولة)، كما على المستويات الإقليمية والعالمية. وليس من

الصعب تصوّر المنطق الذي ينبغي أن تُبنى عليه هذه المؤسسات المدعوّة للحلول محل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ولا الإصلاحات الواجب إدخالها على منظمة الأمم المتحدة لتمنحها إطلاقة جديدة. وستندرج هذه البدائل ضمن خيار بناء عالم متعدّد المراكز يضمن للشعوب والأمم هوامش من الاستقلالية تمنحها فرص التقدم الديمقراطي والاجتماعي. بكلمة أخرى: «عولمة أخرى». إن الصعوبات هنا لا تقوم على مستوى تقنيات الآليات والمؤسسات المتصوَّرة، بل في مجال مختلف تماماً: ما هي القوى الاجتماعية والسياسية القادرة على فرض ذلك؟

6 ـ ندخل هنا مع ختام عرض التحديات هذا، في السؤال الجوهري: كيف يُصنع التاريخ؟

أنا لست من الذين يعتبرون التاريخ مساراً بلا فاعلين. أكانت الحتمية المقصودة هي حتمية الإيديولوجيا التقليدية المعبَّر عنها «بقوانين» اقتصادية صارمة، وفي الحالة الكاريكاتورية للمذهب النيوليبرالي المعبَّر عنها «بالسوق الذاتي التضبيط»، الكلّي القدرة، الذي يمنح السعادة للجميع، أم كانت تلك الحتمية التي عمّمتها الماركسية السوفياتية المبتذلة، أو تلك التي صاغها ألتوسير بأناقة في مفهوم «التحديد الصارم». بالنسبة لي التاريخ عملية ينتجها فاعلون نشطون. مَنْ هم هؤلاء العاملون؟ وكيف ينشطون؟

لقد اهتم ماركس بهؤلاء الفاعلين ففي بيان 1848 يحدّدهم

كطبقات متخاصمة في أسلوب معيّن من الإنتاج: عبيدٌ وأسياد، أقنانٌ ونبلاء، بروليتاريون وبرجوازيون. آخرون حدّدوا هؤلاء الفاعلين كشعوب أو أمم متخاصمة. والحقيقة أن المجموعتين ـ الطبقات والأمم ـ تحتلان مقدمة المسرح. ويمكن قراءة تاريخ القرنين الأخيرين كتاريخ نضالات عمالية وتاريخ نضالات أمم ضحيّة للاستقطاب العالمي الحديث. بمعنى آخر يمكن قراءة هذا التاريخ كتاريخ صراعات تقوده القوى المناهضة للنظام، لأن النظام هو، في الوقت نفسه، نظام استغلال العمل ونظام اللامساواة بين الأمم.

لقد جرى إبراز متطرّف ووحيد الجانب لواحد من هذين البعدين في النسخ المبتذلة المسيطرة. ففي رؤية الماركسية التاريخية للأممية الثانية والثالثة أصبحت البروليتاريا حفّار قبر الرأسمالية. وفي منظور الإمبريالية، والعالم ثالثية، والتيارات القومية في الأطراف المعاصرة، لعبت الشعوب المسيطرة، أو الشعوب المقهورة دور محرّك التاريخ.

المفهوم الذي اقترحه عن صنّاع التاريخ ليس أحادياً ولا ثباتياً. فهؤلاء متنوعون ولا يصبحون حاسمين إلا لوقت معيّن تحدّده ظروف حركة تناقضات النظام. فهناك طبقات وشرائح، ومجموعات مثقفة، وشعوب، وأمم تحتل مقدمة المسرح وتحدّد وجهة النظام العامّة في كل لحظة من لحظات القطع مع منطق توسّعه. أقول، على سبيل المثال، أن الشعب الفياتنامي احتلّ هذا المسرح عندما استطاع، في نضاله التحرري، أن

يهزم القوة الأميركية، وأن يجعل الشعب الأميركي نفسه مشكِّكاً في النظام الأخلاقي الذي بُنيت عليه مشروعية هذه القوة. واحتلّت الأنتيليجانسيا والطبقة العاملة الروسيتين نفس الموقع، في ظرف مختلف، هو الظرف الذي شخّصه لينين في مفهوم «الحلقة الروسية الضعيفة». الأمثلة المشابهة كثيرة.

من النادر أن يُعرَفَ مسبقاً صانعو التاريخ الفاعلون الحاسمون. والتاريخ غير متوقّع، لهذا السبب. فلا تاريخ الفرد ولا تاريخ المجتمع «مُبرمجٌ» أو محفور في ألواح إلهية، أو منقوشٌ في جيناتٍ يمكن اكتشاف أسرارها بنبؤات، أو بواسطة «العلم الاختباري». المجهول واللايقين يجب أن يُسّرحا بدورهما. واقترح في هذا المجال مقولة أصفها «بالتحديد المنخفض» (في معارضة «التحديد الصارم» للنسخة الماركسو ـ ألتوسيرية المبتذلة)[1]. اقترحتُ تحليل المناطق (المنطق بالجمع) الخاصة بكل من المستويات المكونة للواقع الاجتماعي، ودراسة مضمونها الملموس المميّز. أكان الأمر يتعلق بمنطق التراكم الرأسمالي، أو منطق نمط معيّن من نظام السلطة، والنظم الإيديولوجية والدينية. هذه المناطق ليست، سلفاً وبالضرورة، صراعية أو مكمّلة لبعضها البعض (وفق رؤية التحديد الصارم، أو رؤية خطاب السوق). إنها تتمفصل على بعضها، بحسب أداء صنّاع التاريخ، لتعطي للمجتمع المحدّد

(1) سمير أمين، تحديات العولمة...

زماناً ومكاناً تناغمه الخاص. هذا التمفصل يؤمّن سيطرة أحد هذه المناطق وخضوع الأخرى له (تكيّفها معه). ولكنه لا يمكن سلفاً معرفة أيّ من هذه التمفصلات الممكنة ستفرض نفسها. ويقع تعريفي للحرية الإنسانية السعيدة في الخيار الذي تجترحه المجتمعات، ويُحدِّد التمفصل الخاص للمستويات المشار إليها. ليست المسألة إذاً مسألة حرية متخيَّلة وبلا معيقات. تلك هي قراءتي لماركس وإنجلز: الكائنات الإنسانية تصنع تاريخها، ولكنها تصنعه في إطار من التحديدات الموضوعية.

الخيار بين بدائل ممكنة ومتعددة هو خيارٌ دائم. ولكنه يصبح حاسماً بنتائجه البعيدة المدى في بعض الوضعيات التي يمكن وصفها بأنها تقع على مفترق طرق. هناك طبعاً بعض الخطر في القول أن لهذه اللحظة أو تلك هذه الطبيعة المشار إليها. مع ذلك سأغامر بتقديم فرضيّة تقول إننا نعيش الآن هذه اللحظة التاريخية حيث الأفضل والأسوأ ممكنان كلاهما. وحجّتي الأساسية هي أن الرأسمالية قد اجتازت، في تطوّرها، مرحلتين متعاقبتين، وأن الثانية منهما قد استنفدت إمكانيات استمرار حركتها.

خلال المرحلة الأولى، الانتقالية الميركانتيلية، لا تعبّر العلاقات الاجتماعية الرأسمالية عن نفسها عموماً من خلال خضوع العمل الحرّ في المؤسسة المنظمة لاستخراج القيمة المضافة المطلقة أو النسبية منه بصورة مباشرة فبالنسبة العظمى

من المنتجين كانت لا تزال تملك المعارف التقنية الضرورية، لا بل كانت، بنسبة عالية، مالكة لوسائل الإنتاج (حرفيين). ولم تكن تخضع للرأسمال إلاّ من خلال هيمنة التجار الرأسماليين على الأسواق.

كان إذاً صيغة استغلال الرأسمال التجاري لعمل المنتجين الحرفيين، العاملين معاً، ربما، تحت سقف واحد في مانيفاكتورة. المرحلة المسمّاة بالانتقالية الميركانتيلية أو الرأسمالية الأولى، هي تلك التي حلّلها ماركس في تعابير التراكم البدائي المتميّزة بانتزاع عنيف لملكيات المنتجين من أجل تكوين يد عاملة «حرّة»، ومضطرة لبيع قوة عملها. وكان تمفصل السلطة السياسية/توسّع الأسواق في قلب آليات التراكم لتلك المرحلة. وخلافاً للمقولات الوهمية للاقتصاد التقليدي، ليست الرأسمالية مرادفاً «للسوق». وقد طوّر ماركس، وبولاني، وبروديل تحليلات واقعية لهذا التمفصل السياسي/ الاقتصادي الخاص بالرأسمالية، الذي يتجاهله الفكر الاجتماعي التقليدي المسيطر[1]. وهذه الفترة هي في الوقت نفسه فترة النزاع بين منطق السلطة الخراجية ـ الإقطاعية الأوروبية ـ ومنطق السلطة الرأسمالية. وكان هذا النزاع يُضبَّط من خلال الملكية المطلقة، إلى أن حُلَّ في النهاية بانتصار الثورات البرجوازية في البلدان المنخفضة وإنكلترا وفرنسا.

---

(1) سمير أمين، تحديات العولمة...

المرحلة الثانية هي تلك التي أصفها بالشكل المنجز للرأسمالية، لأنها تقوم، في آن معاً، على تأكيد الأشكال البرجوازية لتنظيم السلطة السياسية (القوانين الليبرالية الانتخابية) وعلى الثورة الصناعية. فوسائل الإنتاج، التي أصبحت مجموعات من المنشآت، هي خارج قدرة الحرفيين على امتلاكها. وفي حين قام استغلال العمل في كل ماضي الإنسانية على التحكم بسبل الوصول إلى وسائل الإنتاج الطبيعية، بصورة رئيسية الأرض، يصبح الآن التحكم بهذه المنشآت هو الشكل الرئيسي للملكية. ولكن سيظل العمال لفترة طويلة مالكين للمعارف الضرورية لتشغيل الآلات وظل العمال المهَرَة، المولودون من الحرفيين قريبين من موقع المهندسين، القليلي العدد آنذاك. وسيقتضي الأمر أكثر من قرن ـ أي حتى ولادة التايلورية في الولايات المتحدة في سنوات 1920 ـ لكي تتم عملية انتزاع كثيف للمهارات من العمال وتحويلها إلى جسم اجتماعي غريب هو المكوَّن من تقنيين ومهندسين ومنظمي الإنتاج. هذه المرحلة شهدت ترسُّخ الميّزة الرئيسية في الرأسمالية، أي التناقض بروليتاريا/ رأسماليين. وشهدت إذاً ولادة وتطوّر الأحزاب العمالية ونضالاتها الهادفة إلى توسيع الديمقراطية البرجوازية. واستقلّت آليات إعادة الإنتاج الموسّع للرأسمال لتعطي انطباعاً بأن «السوق» تفرض قوانينها على البروليتاريا كما على الرأسماليين. وأقول «انطباعاً» لأن هذه الأشكال من إعادة الإنتاج الموسّع

لا تنوجد خارج العلاقات الاجتماعية، أكان الأمر يتعلّق بالعلاقة الرئيسية المبنية على ملكية الرساميل، أو العلاقات الثانوية التي تتحكم باشتغال تضبيط التحالفات الاجتماعية، التي وصفتُها في مكان آخر. هنا أيضاً تظل الرأسمالية القائمة بالفعل غير قابلة للإدراك خارج السياسة والدولة. ولهذا السبب تستمر عملية التراكم البدائي في هذه المرحلة الثانية من الرأسمالية. ليس التراكم البدائي خاصاً فقط بالتاريخ الأول للرأسمالية، بل تُشكّل جانباً دائماً فيها. وانطلاقاً من الثورة الصناعية يأخذ استقطاب المراكز/الأطراف أبعاده الكارثية التي أشرتُ إليها سابقاً. علماً أن هذا الاستقطاب لا ينتج عن أداء السوق العفوي بل من التدخل السياسي للدول المعنيّة (ولهذا السبب وصفت الإمبريالية بأنها مرحلة دائمة في الرأسمالية). وكان التبادل اللامتكافىء، الخاص بهذا القرن التاسع عشر الطويل، أحد الأشكال الأساسية لهذا التراكم البدائي المستمر.

إشارات عديدة توحي بأن الرأسمالية تبدأ مرحلة ثالثة من تطوّرها، مرحلة يمكن أن تكون مرحلة الأفول: الثورة الصناعية والتكنولوجية الجارية، المعلوماتية والأتمتة، لا مركزة النظم الإنتاجية (العمل غير المحدّد المكان، التحكّم عن بُعد، المقاولات. . .) وأفول الصناعات المانوفاكتورية.

يقترح الخطاب المسيطر فرضية تقول بأن هذه التحولات هي حوافل للتقدم. وإنها لمقولة بسيطة وساذجة عندما نعرف بأن ما يتحكم بالتاريخ ليس التقنية بذاتها، كما يزعم ماك لوهان،

ولكن الصراع من أجل السيطرة عليها، وأن الاقتصاد مؤطّر دائماً في علاقات اجتماعية. إن التقاء هذه التحولات، التي لا أقلّل من تقدير أهميتها على الإطلاق، يؤشّر فقط إلى أننا على مفترق طرق، وأن البدائل الجوهرية تتعلّق تحديداً بالعلاقات الاجتماعية، التي يبعدها الخطاب المسيطر عن نصوصه.

لقد تُرجم تطور الرأسمالية التاريخية بالاحتدام المستمر لتناقضاته الثلاثة[1]: الإستلاب السلعي، الاستقطاب العالمي، تدمير القاعدة الطبيعية. وأيٌّ من التحولات المشار إليها لا يستوجب، بصورة آلية، انعطاف الميول المتعلقة بها. ولكن كلاً منها يسمح بذلك، إذا ما أُعيد النظر بالشكل المناسب في العلاقات الاجتماعية السائدة.

تطرح المعلوماتية والأتمتة من جهة، والتمركز المتعاظم للرأسمال من جهة ثانية السؤال بشأن مفهوم القيمة، وتعلن اضمحلالها. فالاختفاء التقريبي لمشاركة العمل الحيّ المباشر في العمليات المؤتمتة يلغي استقلالية السلع المتفرقة ليجعل من كل منها عنصراً مندغماً في الإنتاج الاجتماعي بكلّيته. في حين أن أشكال العمل المؤهل الجديدة تعزّز التبعية المتبادلة بين المنتجات وتُفرغ مفهوم تنافسية الوحدة الإنتاجية من مضمونه، وتحيل قوّته إلى مجتمع المواطنين. والمفهوم الذي رسم ماركس ملامحه العامة منذ أكثر من قرن، معلناً نهاية سيطرة

---

(1) سمير أمين، تحديات العولمة...

القيمة، يأخذ هنا شكله ويتحول إلى حقيقة[1].

يسمح هذا التطوّر بتصوّر علاقات اجتماعية متحررة من الاستلاب السلعي، مدشّنة مرحلة الانتقال الطويلة إلى الاشتراكية، المعرّفة بكونها التحكم الاجتماعي في الإنتاج. إلاّ أنّ هذا التطوّر يمكن أن يستمر في قالب استلاب متجدد، شبه سلعي، يشرّع عدم المساواة في توزيع الناتج الاجتماعي وفي تنظيم السلطة على كل المستويات، من المؤسسة إلى الدولة، في آن معاً. وفق هذه الفرضية، يظل الإنتاج مضبطاً ظاهرياً بواسطة السوق، ومضبطاً في الواقع بتحالفات المصالح الرأسمالية المسيطرة. وتظهر رأسمالية المرحلة الثالثة هذه، أكثر من أي وقت مضى كنقيضٍ للسوق لا كمرادفٍ له. وأكثر من أي وقت مضى تقتضي إعادة إنتاجها تدخلاً مستمراً ونشيطاً من السلطة، أي من السياسة المجنّدة في خدمته، لتصبح الديمقراطية مجرّد بلاغة.

إن أفول الإنتاج المانوفاكتوري في مراكز النظام وانفجار نشاطات مسمّاة ثالثية أو رابعة، هما غامضان بذاتهما. فبعض هذه النشاطات المحكومة بالتقدم العلمي، وربما الاجتماعي، تحمل إمكانية تنظيم أفضل للمجتمع. ويمكن أن نصنّف في هذه الخانة تقدّم الطب، والتعليم، وتوسّع المعارف. لكن نشاطات أخرى كثيرة لا تشكّل إلا وسائل لهدر الفائض الناتج

(1) سمير أمين، تحديات العولمة...

عن تقدم إنتاجية العمل الاجتماعي. وهذا الهدر ضروري من أجل إعادة إنتاج اللاتكافؤ في توزيع الدخل. وهو إلى ذلك يعزّز الأشكال شبه السلعية للإدارة الاقتصادية. إن «أكلاف البيع» ـ الإعلانات وسواها ـ هي تعبير عن هذا التورّم الخاص بالرأسمالية الآفلة. وهنا أيضاً نرى أن الأفول النسبي للصناعة المانوفاكتورية لا يبزغ قبل الثورة الصناعية. لأن النشاطات الاقتصادية ـ بما في ذلك تلك المتعلقة بالقطاع الثالث والرابع ـ تظلّ أكثر من أي وقت مضى تحت سلطة الرأسمال الكبير الذي يزداد تمركزاً. وهنا أيضاً نجد أن الرأسمالية غير ممكنة من دون النشاط السياسي الذي يخدمها.

وما يشير إلى هذا التلاعب الإيديولوجي هو أن الدعوات إلى تقليص الهدر، التي تحتل موقعاً ممتازاً في وسائل الإعلام، تتناول دائماً المنجزات المتعلقة بالتقدم الاجتماعي، دونما إشارة إلى الهدر الهائل المرتبط بضرورات تحقيق الفائض. والسبب هو أن تقليص الأول يعزّز الفوارق الاجتماعية في حين أن الثاني يؤدي إلى تبخيس الرأسمال المسيطر.

ستفاقم التحولات الجارية على مستوى النظام العالمي الاستقطاب الملازم لمنطق تراكم الرأسمال منذ بداياته. «والاحتكارات الخمسة» التي أظهرتُ مضمونها وآلياتها في مكان آخر هي في أساس مفاقمة هذه الميول نحو اللاتكافؤ، رغم نجاحات التصنيع في أطراف النظام. علماً أن هذه

الاحتكارات تمتلك أبعاداً «إكسترا اقتصادية»، إذا ما نُظِرَ إليها بعين «الاقتصاد الصرف» الضيقة. وتكشف أبعادها السياسية البديهية، التي تضعها أمامنا يومياً وقاحة القوة العظمى العسكرية، إن الاقتصاد مؤطّرٌ في العلاقات الاجتماعية، التي تشكل السياسة وجهاً بارزاً صغيراً منها.

وفق هذا المنظور يمكن للتوسّع الرأسمالي أن يمتدّ طويلاً من خلال امتصاص الاحتياطات الهائلة التي يتكوّن منها، ومن خلال تنظيم نوع من putting out على المستوى العالمي. إن هذا النظام الذي يشبه كثيراً نوعاً من العنصرية العالمية المستمرة بقوة العنف العسكري كان سيتوافق تماماً مع مشاعر وعواطف المرحوم أدولف هتلر! وقد يكون النظام العالمي لرأسمالية المرحلة الثالثة أكثر بشاعة من مراحل تطوّرها السابقة.

إلا أن هذا الممكن ليس الممكن الوحيد فشعوب الأطراف وأممها لن تقبل الدمار الذي يسبّبه الاستقطاب لها. يمكن أن تنبني جسور التضامن الفاعل بين هذا الرفض، من جهة، وبين التطلعات الديمقراطية لشعوب مراكز النظام. ويمكن عندئذ لأنظمة التضبيط العالمية أن تمنح هذه التحولات الجارية قدرة إطلاق عملية تقليص تدريجي للاستقطاب، وبناء عالم متعدد المراكز، كشرط للانتقال الطويل إلى اشتراكية عالمية.

ليست الرأسمالية القائمة بالفعل نموذجاً خرافياً لخيال عصبة النيوليبراليين. فقد كانت على الدوام نظاماً سياسياً واجتماعياً تتأطّر فيه منافسات مالكي الرأسمال المسيطر. منافسات تسمّى شرعية في السوق، وأقلّ شرعية في السراديب (في منظمة

التجارة العالمية مثلاً)، وأكثر فظاظة من خلال تشريع الدولة، وسرية عندما يسمّى أحياناً «بالمافيات». السلطة والسياسة موجودتان دائماً. هما خلف السوق. وإعادة إنتاج الرأسمال «العادية» تترافق دائماً مع الأشكال المسمّاة بدائية لتراكمه (التي تستوجب العنف السياسي والاجتماعي). البلاغة السائدة تسعى للفصل بين هذين الوجهين، وتنعت «بالفساد» أو «بالمافيا» ما هو التعبير الأقصى عن المنافسة «العادية» (أي ممارسة العنف والاستخدام المفرط للسلطة)، أي ما يحدّد الرأسمالية كشكل حقيقي لتاريخ المجتمعات. هذه الانفجارات البلاغية المعدّة لشرعنة «الرأسمالية الطيبة» يُعاد إنتاجها باستمرار، وبخاصة في اللحظات الحادّة من تأزم التناقضات الدائمة في الرأسمالية.

إن التناقض الذي انطلقت منه ـ أي التناقض بين المنطق الاقتصادي للرأسمالية ومنطق العولمة المحكوم به، من جهة والتطلعات الديمقراطية والتحررية للطبقات الشعبية والأمم الضحايا، من جهة أخرى ـ ليس تناقضاً على طريق التذويب. إنه يتفاقم إلى الحدّ الأقصى. وطالما يظلّ تجاوز هذا التناقض قائماً على تأكيد سيطرة طرفه الأول، يظل المجتمع الرأسمالي أكثر فأكثر بربرية. ولكن إذا ما استطاع الطرف الثاني أن يفرض نفسه، ولو تدريجياً، فإن المرحلة الثالثة من الرأسمالية ستغدو مرحلة أفولها والانتقال الطويل إلى الاشتراكية[1].

---

(1) سمير أمين، تحديات العولمة...

الفصل الثالث

البعد التدميري لتراكم الرأسمال

1 ـ تشكلت المفاهيم الأساسية لإيديولوجيا الحداثة في أوروبا القرن الثامن عشر، في مرحلة الأنوار، التي تبلورت إيديولوجيتها حول ثلاثة مبادىء رئيسية لا تزال إلى اليوم تمد المعاصرين «بالرؤيا إلى العالم».

(I) مبدأ الالتقاء «الطبيعي» بين المصلحة الفردية ومصلحة المجموعة

الهدف من استخدام المزدوجين هو لفت الانتباه إلى أن هذا الالتقاء ليس سوى التعبير عن أنثروبولوجيا تفترضه حقيقة، دونما التفات إلى تفحص الواقع التاريخي والاجتماعي، ولا النظر إلى ما يمكن أن تكون عليه هذه المصالح الخاصة أو الجماعية (من يحددها؟). وكان هذا المبدأ يتوجه في الواقع إلى شرعنة النقد الموجه للنظام القديم (الملكية المطلقة والنمط الإقطاعي)، وإعادة صياغة المجتمع على قاعدة ما يسمى بمبادىء العقل، في آن معاً. وإذا ما دُفع إعلان المبادىء هذا إلى نهاياته المنطقية فسيصبح مرادفاً «لفلسفة التناغمات الشاملة» التي، أنتجت نسختها الكاريكاتورية ـ المبتذلة بحسب ماركس ـ

على يد الاقتصاد التقليدي البرجوازي. اتركوا المصلحة الفردية تعبر عن نفسها بحرية ـ عن طريق الديمقراطية السياسية وإفلات الإدارة الاقتصادية لعفوية الأسواق ـ وسيتأمن لكم التقدم المستمر للمجتمع برمته. فالمبدأ إذن يقيم علاقة مساواة بين الديمقراطية السياسية وإدارة الاقتصاد بواسطة السوق. ونعرف أن الخطاب المسيطر اليوم لا يفتأ يكرر ذلك دونما قلق على إظهار الحقيقة أو مراعاة العقل.

لكن الحقيقة غير ذلك، فبين الديمقراطية والسوق علاقة نزاع لا تلاقٍ. والسبب، ببساطة، هو أن النظام الاقتصادي للعالم الحديث القائم فعلياً لا يمكن اختصاره بمفهوم «اقتصاد السوق»، لأنه اقتصاد رأسمالي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. والملكية الخاصة هي بالضرورة ملكية أقلية واستثناء الآخرين. ولا يتشكّل المجتمع، واقعياً من مجموع «أفراده» البسيط، بل يبنى انطلاقاً من طبقات اجتماعية متمايزة يؤدي نفيها إلى إزاحة الأسئلة الضرورية حول المصالح الفردية المعنية. إن إعلان المبادىء الذي يزعم الالتقاء الطبيعي بين الديمقراطية والسوق يقوم بدوره على القطع بين مختلف مجالات الحياة الاجتماعية: إدارة السلطة على أساس الديمقراطية (تعددية التعبيرات السياسية، الانتخابات، دولة القانون إلخ. . .)، وإدارة الاقتصاد الموكلة للملكية الخاصة، والتنافس، والسوق الذي يعبر عنه. ويتم اعتبار هذا الفصل كبداهة تلقائية، رغم أن كل التاريخ يفند هذا الإعلان، وأن

آليات الحياة الاقتصادية مؤطرة دائماً في علاقات اجتماعية تحدد، بدورها، واقع السلطة السياسية ـ كما فهم ذلك ماركس وبولاني. ولكن ما هم كيف هو التاريخ والحقيقة طالما أن شرعية النظام الحديث تحتاج إلى هذا الفصل المفهومي.

لم يكن التناغم «الطبيعي» بين نتائج الخيارات الديمقراطية والسوق واقعية إلا عندما كانت الديمقراطية انتخابية، أي مقتصرة على المواطنين ـ الملاكين وحدهم، مثلما كانت في تصور غالبية فلاسفة الأنوار، أو كانت في حقيقة الأنظمة البرجوازية للجيل الأول (في القرن التاسع عشر). وما أن فرضت النضالات العمالية والشعبية شمول هذا المبدأ مجمل السكان (أبناء الوطن، والذكور، ومتأخراً جداً النساء)، حتى ظهر النزاع بين الحوافز والخيارات الديمقراطية من جهة، ونتائج تراكم الرأسمال وآليات الأسواق من جهة أخرى. هذا النزاع يعيد إلى الأذهان ببساطة، فكرة أن مجالي السياسة والاقتصاد لا ينفصلا.

(II) مبدأ تناغم المدى القصير والمدى الطويل

هنا أيضاً يتعلق الأمر بمبدأ يعكس إيماناً حقيقياً بفكرة التقدم المضمون، الآلي، الطبيعي، واللانهائي تقرأ فيه عقيدة «التناغمات الشاملة». ولا تناقش فكرة أن هذين المديين، القصير والطويل، هما غالباً صراعيان لا متناغمان. لأن هذا النقاش يهدد بالتشكيك في طبيعة المصالح التي تعبر عن نفسها في المدى المباشر «في السوق». وهو ما يجب تحاشيه. وهنا

أيضاً يتحاشى الاقتصاد المبتذل المشكلة بالجملة من خلال إعلانه مبدأ «تبخيس المستقبل». ويرفع إلى مستوى الحكمة السامية المثل الشعبي القائل «عصفور في اليد خير من عشرة على الشجرة». ويستغل الاقتصاد هذا المبدأ من خلال اعتماد معدل إيجابي للفائدة، ومن خلال الترهين الذي يقلص القيم المستقبلية. وليست هذه الممارسة سوى التعبير الأمثل عن الحساب المالي للرأسمال. وعقلانية هذا الحساب أكيدة إلا أنها محددة في الزمن. هي ليست عقلانية بالإطلاق، بل عقلانية قصيرة المدى. ولكن لا يقوم أي تساؤل حول ما إذا كان تحقيقها يؤدي إلى نتائج لاعقلانية في المدى البعيد. وأوجه القارىء هنا إلى ما كتبته بشأن عدم قابلية النظام الرأسمالي على الإجابة على تحدي الذي تطرحه المخاطر البيئية الكبرى.

(III) المبدأ المزدوج القائل بأن الإنسان معدّ للسيطرة على الطبيعة وأن الثروات الطبيعية الممنوحة له غير قابلة للنفاذ

إن التأملات في العلاقات بين الإنسان والطبيعة لا ترجع فقط إلى فلسفة الأنوار. فكل الأطروحات المتطورة بشأن التناقض بين كون الإنسان جزءاً عضوياً من الطبيعة وبين كونه متميزاً عنها، هذه الأطروحات قدمتها الأديان والتأملات الفلسفية لدى كل الشعوب وفي كل الأزمنة. ولكن الفكر

الحديث رجح الرؤيا التي تفصل، في تعبيراتها القصوى، الكائن الإنساني، بما هو صانع للتاريخ، عن الطبيعة، بما هي موضوع النشاط الإنساني.

لقد أدركت كل المجتمعات التاريخية السالفة تقريباً أن عليها الحفاظ على بيئتها ومواردها الطبيعية التي تشكل ثروتها، رغم أن هذه المجتمعات لم تعرف دائماً كيف تفعل ذلك بالفعالية اللازمة. وعندما كانت تقبل التدمير النهائي لبعض أراضيها الزراعية، مثلاً، فلأنّها كانت تعرف عموماً أن بوسعها الانتقال إلى أراضٍ جديدة. إن الإدارة الاجتماعية المشتركة للموارد الطبيعية كانت تضمن، بصورة عامة، في المجتمعات ما قبل الحديثة مراعاة حساب المدى الطويل، بهذه النسبة من النجاح أو تلك.

على العكس من ذلك، تعمم الرأسمالية الحساب النقدي للمردودية القصيرة المدى، وتتجاهل، بالتالي، الأكلاف الاجتماعية التي يمثلها استنفاد الموارد التي تستغلها. وتشرعن إيديولوجيا الحداثة هذا الهدر من خلال مقولة أن تقدم المعارف العلمية، والابتكارات التكنولوجية الناتجة عنه تلغي، على المدى الطويل، المخاطر الملازمة لاستنفاد الموارد الطبيعية. «سنتوصل دائماً إلى اختراع الوسائل التي تعوض عما استهلك». وفي الحقيقة، سجل التقدم التقني المتسارع، خلال قرن ونصف، وتائر لا سابق لها سمحت دائماً بتجاهل الخراب الناجم عن التوسع الصناعي الجديد. الحكمة المتفائلة بدت

فعّالة، ولكننا نعرف أن الأمر لم يعد كذلك. فلم نعد نستطيع، من دون الاستغراق في التشاؤم المنهجي لبعض «الأصوليين البيئيين»، ولا في التفاؤل المسبق «للمؤمنين بالعلم»، أن نتجاهل اليوم الآثار التدميرية، الشاملة للأرض كلها، للتراكم المنفلت والحساب القصير المدى.

2 ـ لم تولد مبادىء الحداثة الرئيسية الثلاثة هذه من تأمل فلسفي سمح انتصاره في معركة الأفكار بإقامة نظام الرأسمالية، بل على العكس، إن الممارسات التي وضعتها الرأسمالية الناشئة تدريجياً هي التي أتاحت بلورة هذه المبادىء، ومما تلتها بالعقل، وهي التي حددت، على طريقتها، مضمون هذا العقد.

لا يشكل منشأ هذه الممارسات وتطورها موضوع بحثنا هنا، ولكن يجب القول بأن مجموع الممارسات الرأسمالية وتعبيرات مشروعيتها قد تبلورت في زمن قصير، هو زمن فلسفة الأنوار (القرن الثامن عشر)، والثورات البرجوازية (في البلاد المنخفضة وإنكلترا وفرنسا)، والثورة الصناعية الأولى (نهاية الثامن عشر وبداية التاسع عشر).

لقد سمح النظام الجديد والمبادىء التي قام عليها بتسارع مذهل في وتائر التاريخ، أكانت تقاس بتعابير النمو الاقتصادي، بحسب مهنة الاقتصاديين الجديدة، أو بتعابير أخرى. ويشكل هذا التسارع والمنجزات الواضحة الملازمة له أساس التفاؤل الذي يطبع الثقافة الجديدة المسيطرة،

فالرأسمالية تبدو فعلاً كنظام قائم على العقل بامتياز. إلا أن صياغته تتم بطريقة مجردة، بعيداً عن التدقيق والنسبية. فالتقدم مضمون بواسطة التراكم «اللانهائي»، لأنه لا يمكننا أن نريد أكثر مما يقدمه انتصار العقل. والعقبات، أكانت دولاً وقوميات، أو جماعات لغوية ودينية، أو طبقات اجتماعية، يجري اعتبارها بؤراً من الماضي سيزيلها التوسع الرأسمالي تدريجياً، حتى ماركس وإنجلز استسلما، في البيان الشيوعي (1848) لإغواء هذا التفاؤل واعتقدا بأن التوسع العالمي للرأسمالية سيمحو بالتدريج أبعاد الواقع الموروثة من الماضي، ليحضر الشروط لثورة اشتراكية عالمية. ولكنهما صححا لاحقاً، في عدد من الكتابات هذه السذاجة الشابة إلى درجة أنه يمكن اعتبارهما من رواد مقولة التطور اللامتكافىء الملازم للتوسع العالمي للرأسمالية.

في أي حال، لم يكن ماركس ولا لمرة، ضحية رؤيا وحيدة الجانب للتراكم. لقد كان جدلياً بصورة كافية لكي يقرن دائماً الحركة بالتناقض. فالتراكم إذن مولد لتسارع التقدم ومسؤول في الوقت نفسه عن جوانبه التدميرية، التي لا يمكن فصلها عن الأول، ولا حتى تصحيحها في العمق دون الخروج قطعاً من منطق الرأسمالية الخاص: في «الرأسمال» يعبر ماركس عن هذا التناقض في صياغة مدهشة الحداثة، حيث يدقق أن التراكم مدمر لمنبعي الثروة: الكائن البشري (إذ تحول العمل إلى مجرد سلعة)، والطبيعة (التي تعامل كسلعة أيضاً).

إن الرؤيا الوحيدة الجانب، «الوضعية»، للتراكم هي خاصية الإيديولوجيا البرجوازية لا الإيديولوجيا الحديثة في كل اتساعها. فهذه الأخيرة تنتج في الوقت نفسه الإيديولوجيا البرجوازية ونقيضها (الإيديولوجيا الاشتراكية). قبل ماركس لم يغفل الاشتراكيون الطوباويون البعد التدميري للتوسع الرأسمالي. ولكنهم عبروا عن احتجاج ضحاياه إما بواسطة حنين الأمل بالعودة إلى النظم السابقة (وهو مضمون ما يسميه إنجلز «الاشتراكية الإقطاعية» ـ المستمر على قيد الحياة عند بعض الخضر)، أو من خلال التأكيد بإمكانية بناء مجتمع جديد آخر على أساس القيم الأخلاقية التي تسحقها الرأسمالية (المساواة، التضامن الإنساني) ويذهب ماركس أبعد من ذلك عندما يزاوج تحديداً بين الدور التاريخي الإنجابي للتراكم (لفترة لا إلى الأبد)، وبين تفاقم أبعاده التدميرية.

بالنسبة لماركس ينتج منطق تراكم الرأسمال، ولا يمكن له إلا أن ينتج استقطاباً اجتماعياً متعاظماً: الثروة في قطب، والبؤس في الآخر. ومن المعروف أن مسألة هذا الإفقار الحتمي والمتعاظم هي من بين الأطروحات الماركسية الأكثر تعرضاً للنقد، والمرفوضة ليس فقط من قبل تيارات الفكر اليميني بل من قبل المسيطرين في اليسار (في الاشتراكية الديمقراطية). فزعمهم أن الوقائع التاريخية قد أثبتت العكس، أي أن التراكم يؤدي دائماً في النهاية إلى تحسين الشروط المادية للجميع، برجوازيين وعمالاً، على سبيل الاختصار. مع

ذلك، وإذا كان الأمر يبدو على هذه الحالة في مجتمعات الرأسمالية المركزية، ففي الرأسمالية القائمة فعلياً، المعولمة، يشكل الاستقطاب ـ الإفقار الكثيف الحقيقة التاريخية الأكثر سطوعاً. ومقولة الاستقطاب ـ الإفقار تجعل من ماركس مفكر العصور الحديثة الوحيد الذي رأى إلى الجوهر، أي إلى الجانب التدميري في الرأسمال، العامل على مستوى حتمي وهائل الضخامة وفق منطق حركته ذاته.

في الطرف الآخر يرفع الاقتصاد المبتذل إلى الذروة الرؤيا الوحيدة الجانب الخاصة بإيديولوجيا العقل البرجوازية. فالتراكم عندها لا يحمل إلا الإيجابيات والظاهرات السلبية التي لا يمكن إنكارها ـ كالأزمات وتوابعها من بطالة وفقر وتهميش وتخلف أطراف النظام العالمي ـ تعاد إما إلى أسباب محددة تقع خارج حقل أداء منطق توسع الرأسمال (كالانفجار السكاني، والأخطار السياسية في إدارة الاقتصاد، والخصوصيات الثقافية)، أو إلى أداء الأسواق «الناقص». فلو كانت الأسواق كاملة لأنتجت على الدوام نمواً متواصلاً يتمتع به سكان الأرض قاطبة. وهنا ينهل الاقتصاد المبتذل من ميثولوجيا ثانية تعميه وتجعله عاجزاً عن فهم حقيقة أن لا وجود «للقوانين» تحكم ميل الأسواق إلى الاقتراب من توازن عام ما. وهنا أيضاً كان ماركس المفكر الوحيد الذي أدرك أن الرأسمالية هي نظام غير مستقر بطبيعته، يمكن شرح حالاته المتعاقبة بعد تجليها، ولكن لا يمكن أبداً توقع اتجاه تطوره.

«والعلم الاقتصادي» الذي يضع نصب عينيه اكتشاف «القوانين» التي تحكم أداء الأسواق، هو علم مزيف، علم اللاواقع، علم لعالم متخيل لا علاقة له بالرأسمالية التاريخية.

و«الاقتصاد الصرف» هو النظرية المزعومة لهذا العالم الخيالي. وفي هذا العلم الزائف لا وجود لأي جانب تدميري ملازم لاشتغال الرأسمالية. هناك فقط أعراض عابرة ومحدودة مصدرها عدم اكتمال الأنظمة الملموسة التي تنتشر الرأسمالية من خلالها.

والفلسفة الاجتماعية التي لا تقل زيفاً، وترافق هذا الاقتصاد الصرف لنظام غير موجود، هي بدورها تأكيد لكل أنواع الخرافات التي تسكن الخطاب المسيطر. فالسوق تنتج هنا شروط الديمقراطية السياسية، بل تصبح الديمقراطية والسوق، وفق هذه الخرافة، وجهين متلازمين للعملة نفسها. والتقدم الذي سيتعمم على الجميع، بحكم البداهة، سيمحو الطبقات الاجتماعية، وينتهي بخلق تلك الحالة الرائعة التي يصبح فيها «الفرد صانع التاريخ الحقيق»... كما يزعم الأكثر جرأة في هذا التيار (من أمثال فوكوياما).

يقترح هذا العلم الاقتصادي الوهمي على نفسه اكتشاف القوانين التي تتحكم بأداء الأسواق، انطلاقاً من تفحص تصرفات الأفراد («عملاء» القرار الاقتصادي). والطريقة المتبعة تكشف تسطيحاً مذهلاً: الفرد يقارن بين المكاسب التي يحققها من خيار بين عدة خيارات، والأكلاف المتوجبة عن ذلك.

والبداهة في هذه العقلانية لا تشكل إثباتاً على علمية المنهج والبناء الذي يظن الاقتصاديون أنهم يستطيعون تشييده على أساسه. فالمنهج في الحقيقة عقيم كلياً، ليس فقط لأنه يلغي المراتب المختلفة لهؤلاء العملاء، ولا لأنها تلغي كذلك على تفكير جدي في ماهية التصرفات الجماعية للقوى الاجتماعية المتنافسة والدولة التي يعملون في إطارها، ولكن لسبب أكثر جوهرية هو أن الخيارات المشار إليها محكومة بتوقعات كل من هؤلاء الأفراد وما ينتظره من تصرفات الآخرين. يمكننا أن نتخيل كل شيء ونقيضه لأن الأفراد يستطيعون أن يتكهنوا بالطريقة الصحيحة أو الخاطئة بما سيفعله الآخرون. وهنا يكف العلم الاقتصادي عن قدرته على التوقع، لأنه يستطيع، في أفضل الحالات أن يشرح ما حصل وأن يُرجع إلى الأفراد التصرفات التي أدت إلى التطور الحاصل. ويجب التذكير هنا بأن تفسيراً واحداً لا يطرح نفسه على الإطلاق: ففي غابة الأفعال وردود الأفعال على الخيارات الفردية يمكن تصور عدد هائل من الترابطات الممكنة، التي تستطيع أن تقود إلى النتيجة ذاتها. وكان بوسع كارل بوبر، الذي يعرف النوعية العلمية للنظريات بمقولة «التحوير» الشهيرة، أن يخلص إلى أن «الاقتصاد الصرف» قد وضع نفسه في منأى عن كل نقد عندما لجأ إلى مفهوم التوقع الذي يسمح بتقديم عدد لا يحصى من التفسيرات الكلامية لأي حدث؛ ولكنه تجنب ذلك.

ليست نتاجات الاقتصاديين متجانسة، ولا متشابهة، طبعاً.

على أنه يمكن تصنيفها في مجموعتين مختلفتين كلياً، من دون تبسيط كبير. فهناك الدراسات المسماة «اقتصاداً سياسياً»، وتهدف إلى تفسير وضعية أو تحول معين، وهي قابلة للنقاش ومتفاوتة النوعية. لكنها تريد، جميعاً أن تكون واقعية، أي أن تأخذ في الحسبان تنوع أبعاد الواقع الاجتماعي (قوى اجتماعية وسياسية إيديولوجيات، مصالح ستراتيجية للرأسمال وخصومه، سياسات دوله. .) بكلمة أخرى، هي تدور في رفض، المادية التاريخية بمعناها الواسع (ليس فقط في نسخها الماركسية)، ولا تلجأ أبداً إلى نظريات الاقتصاد «الصرف»، العديمة الفائدة.

نقيضاً لذلك، تقدم دراسات «الاقتصاد الصرف» نوعاً من التمارين المجانية، التي لا وظيفة لها سوى شرعنة ستراتيجيات الرأسمال المهيمن. علماً أن هؤلاء الاقتصاديين يحذرون إبراز دوافع هذه الستراتيجيات ومقاصد، متجاهلين وجودها حتى. في هذا السياق، تشكل «نظرية الألعاب» ـ النتاج الأكثر تقدماً للاقتصاد «الصرف» ـ لعباً ذهنياً، عاجزاً عن تفسير عناصر الواقع.

ماركس، هو المفكر الوحيد الذي طرح الأسئلة الحقيقة المتعلقة بالرأسمالية (وشخص، بالتالي، جوانبها الإيجابية والسلبية). وليس كتاب «الرأسمال» نظرية في عمل الأسواق الرأسمالية، أراد ماركس أن يحلها محل نظرية أخرى (نظرية الاقتصاد البرجوازي). وإني لا أتجاهل واقع أن بعض

اقتصاديي الماركسية الأكاديمية يعملون على أرضية الاقتصاد التقليدي، وقد حاول بعضهم استبداله «باقتصاد ماركسوي» يفسر قوانين السوق بطريقة أفضل. وأسباب خذلانهم ـ الذي اعتبر أنه فشل للماركسية ـ هي نفسها التي أفشلت الاقتصاديين المبتذلين. والعنوان الفرعي «للرأسمال» ـ نقد الاقتصاد السياسي ـ يشير بوضوح إلى أن نوايا ماركس كانت مختلفة تماماً. فهو يسعى إلى إثبات أن الرأسمالية نظام غير مستقر بطبيعته، وتحديداً لأن ديناميته هي محصلة صراعات بين مصالح متناقضة، وأن نتيجة هذه الصراعات (بين العمال والرأسماليين، وبين شرائح الرأسماليين، والمتنافسين المختلفين، وسوى ذلك) ليست مقررة سلفاً. والتحليل العلمي لها يوجب الخروج من حقل الاقتصاد التقليدي الخاص، إلى رحاب المادية التاريخية. ويجيب ماركس على سؤال ثان في هذا المجال: لماذا يسيطر مثل هذا العلم الزائف (الاقتصاد المبتذل) على روح الأزمنة الحديثة؟ وجوابه هو أن تعميم العلاقات السلعية الذي تجره الرأسمالية يجعل من «العملاء الاقتصاديين» كائنات مستلبة، أي أنهم ينظرون إلى الأسواق كقوى خارجة عنهم ومفروضة عليهم كقوى الطبيعة، ويعجزون بالتالي عن فهمها كما هي، أي بأنها تعبير عن التناقضات الاجتماعية.

لذلك يقترح الاقتصاد البرجوازي على نفسه تحليل هذه «القوى الطبيعية» (الأسواق)، كما تحلل الفيزياء الطبيعة. وهذا

مشروع مستحيل لأنه ينكر الجوهر: الإستلاب السلعي، الذي لا وجود للرأسمالية، ولا «لعلم اقتصاد الأسواق»، من دونه: ورغم أن الاقتصاد المبتذل لا يرتفع أعلى من مستوى علم زائف، إلا أنه يشكل البعد الأكثر عدوانية في الإيديولوجيا البرجوازية. وقد اجتاح كل المساحة المشغولة بالعلاقات السلعية الخاصة بالرأسمالية، مستبدلاً تحليل تناقضات النظام «بنظريات» خاصة عند الأسواق المختلفة ـ البضائع (خيارات المستهلك)، التقنيات (خيارات الاستثمار)، العمل (سوق العمل)، الوسائل المالية... إلخ. وهو يقترح توسيع منهجه المسطح (الأكلاف/الأرباح) ليشمل ميادين لا وجود فيها ظاهرياً «للسوق». بهذه الطريقة نحلّل قرارات الدول، والخيارات السياسية، فتفرغ الدول والقوى السياسية بالجملة من الأبعاد الواقعية التي تكوّن مضامينها. ويذهب الاقتصاد المبتذل أحياناً أبعد من ذلك ليقترح «تفسير» أداء العلاقات العائلية بالنهج الدائري المسطح لثنائية الأكلاف/الأرباح.

كل هذا ليس سوى التعبير عن استلاب جامح، هو الخاص بالرأسمالية الفعلية، لا المتخيلة. وليس الهروب إلى الأمام في محاولات الاهتمام بعمليات التوقع، والشكلية المفرطة الناتجة عنها، إلا تعبيراً عن العجز ـ أو رفض ـ عن رؤية الرأسمالية كما هي: أي مرحلة في تاريخ الإنسانية؛ مرحلة تنتج، في الوقت نفسه، تسارعاً مذهلاً في التراكم، وعدم استقرار دائم ملازم لآلياتها، وتدميراً متعاظماً للإنسان والطبيعة في آن.

لا يمكن استيعاب هذه الأبعاد التدميرية للتراكم الرأسمالي إلا من موقع النقد الجذري للنظام، وهو ما فعله ماركس وما اقترحت إعادة قراءته على ضوء نقاش المبادىء الأساسية الثلاثة لإيديولوجيا الحداثة الرأسمالية.

3 ـ ليس التراكم ذلك المسار الخلاّق بتدميريته، كما تصور شومبتر. هذه الصياغة توحي كما لو كان التدمير إيجابياً، كالإبداع الذي يشكّل وجهه الآخر. رؤية ماركس، التي كشفت فيه انتشار التناقض، صحيحة أكثر.

تطال عمليات التدمير، التي ينتجها التوسع الرأسمالي، كل أبعاد الواقع الإنساني والاجتماعي. فوق ذلك، لا تخفت حدة هذا التدمير مع تقدم التراكم، كما تؤكد وعود الخطاب الإيديولوجي المسيطر، بل على العكس، تتوسع لتصبح، كما هي اليوم، تهديداً جدياً للحضارة. لقد خرجت الرأسمالية من خطها الصاعد، الإيجابي تاريخياً، المتميز بسيطرة الجوانب الإيجابية في التراكم، ودخلت مرحلة انحطاط خطير، مطبوع بالاحتمالات المفجعة لنتائجه التدميرية.

(I) يشكل الإستلاب السلعي الخاص بالرأسمالية، وتحديداً استلاب العامل، الذي لم يعد كائناً إنسانياً بل مجرد «عنصر إنتاج»، لبّ التناقض الرئيسي في النظام. الرأسمال (الموصوف بأنه «عنصر إنتاج» هو الآخر) يستخدم العمل (يستغله طبعاً)، كما يقول الاقتصاديون. وهذه الصياغة تستثني كليةً سلطة المتخيل الاجتماعي الذي يدعو إلى قلب المعادلة: بناء نظام

تكون فيه الكائنات الإنسانية (التي لم تعد مجرد «بائع» لقوة عمله) هي الذي يستخدم الرأسمال (الذي كفَّ عن كونه علاقة اجتماعية، وأصبح ما يجب أن يكونه: وسيلة إنتاج).

الإستلاب نقيض الحرية. والحداثة تتحدد بإعلان أن الكائن الإنساني، فردياً وجماعياً، هو صانع تاريخه ومسؤول عنه. وتضع بالتالي في مقدمة المسرح المتخيل المجتمعي، وهو التعبير الأرفع عن الحرية الإنسانية. إلا أن الحداثة القائمة بالفعل، حتى اللحظة، ليست سوى حداثة رأسمالية، وهنا يمارس التناقض الخاص بهذا النظام كل مفاعيله الآسرة، التي تفرغ مفهوم الحرية من طاقته الانعتاقية. فالمستقبل لم يعد نتاج مشروع إنساني يعي إمكانياته ومشاكله قدر المستطاع، بل نتاج قوى عمياء تفرض نفسها على الإنسانية ـ «قوانين السوق». لم يعد هناك من مستقبل، بالمعنى البنائي، بل قدر غامض ومجهول، كما يقول أندريه تاغييف.

إن الفصل بين الميدان الذي تديره الديمقراطية (الخيارات السياسية)، وبين الميدان الذي تسيطر عليه قوى السوق (الاقتصاد) يُعدم القدرة الإبداعية التي تكمن في الديمقراطية. وتتحول الأخيرة إلى ما وصفته «بالديمقراطية المنخفضة التوتر»: أنت حر في خياراتك الانتخابية، لكن مصيرك لا يتعلق بالأكثرية البرلمانية المنتخبة، بل بمصادفات «السوق»؛ ممارسة الديمقراطية لا تجدي نفعاً. ولقد فجَّرت المكتسبات الديمقراطية للطبقات الشعبية (ولاحقاً، للنساء) هذا التناقض

المتعاظم بين السوق والديمقراطية، بحيث لم يعد هناك إلا أحد المخرجين: إما أن تخضع السوق لخيارات الديمقراطية (وأول خطوة هنا فرض التضبيط على) أو أن تفرض السوق منطقها وترغم الديمقراطية على الانحسار. وينكشف هذا التراجع اليوم عندما ننظر إلى هذه الديمقراطية المنخفضة التوتر، الإعلامية والمتلاعب بها، هذا البديل الحديث للنظام الانتخابي. والمقارنة التي يجريها غي بوا بين الأزمة العميقة في الرأسمالية المعاصرة وأزمة النظام السابق (نظام القرون الوسطى) تظهر هنا بكل قوتها. وما اقترحته، منذ عشرين سنة تقريباً، يذهب في الاتجاه نفسه.

بات التناقض ينفجر بين ما كانت عليه قيم إيديولوجيا الأنوار: الحرية والمساواة. لأن هذه القيم متناقضة، لا متلاقية «طبيعياً». في الرأسمالية القائمة تغدو الحرية حرية الأقوياء، أي البرجوازية التي تشكلت كطبقة واعية تماماً لامتيازاتها وسلطاتها، كما تبين الدراسة السوسيولوجية لميشيل ومونيك بانسون. إن ربط العنق بالحبل لا تولد إلا اللامساواة. تقبل الإيديولوجيا المسيطرة، في صيغتها الأميركية السيطرة المطلقة لمفهوم الحرية هذا وتشرعه، بل تمتدح فضائل اللامساواة الناتجة عنه. في حين أن عدم التوازن بين التطلعات إلى الحرية والعدالة كان في أوروبا أقل بروزاً بسبب الشروط التاريخية الأوروبية ووزن الإرث السابق من الصراعات، ونضالات الحركة العمالية القوية في سبيل المساواة والتطور.

لكن هذا الإرث يواجه اليوم تهديداً قوياً بسبب توسع إيديولوجيا النموذج الأميركي المسماة ليبرالية.

(II) يشكل التدمير المنهجي للبيئة، المترافق مع تقدم التراكم، موضوعاً لوعي متعدد الأبعاد يزداد تبلوراً. يرمز إلى ذلك الخطاب البيئي والاختراق السياسي «للخضر». وهو إثبات على أن هذا الدمار بلغ حداً لم يعد من الممكن تجاهله. لم يعد يجوز اعتبار الموارد الطبيعية غير قابلة للنفاد. ومن دون العودة إلى الاقتراحات والمقولات ـ التي أنتمي إليها بلا صعوبة ـ ألفتُ الانتباه إلى مسألتين تطرحان بنسبة أقل:

الأولى تتعلق بنتائج المنطق المتطرف، الذي يجعل من الكائن الإنساني، في علم البيولوجيا، موضوعاً منفصلاً عن الطبيعة. ويسمح هذا المنطق للمشعوذين الصغار بتصور احتمالات التلاعب بالجينات، النباتات، والحيوانات، والبشر أنفسهم. تثير هذه المسألة قضية أخلاقية لا مناص منها لأنها تشكل أساس قيم الحرية، والمساواة، والتضامن الإنساني، والديمقراطية، والتحرر، والتقدم. وإلغاء موجبات هذه الأخلاق، وإخضاع البيولوجيا الجينية لمنطق السوق، يشكلان اليوم تهديداً خطيراً للحضارة.

الملاحظة الثانية تتعلق بعجز المجتمع عن مقاومة هذه الآثار التدميرية للتراكم من دون التشكيك بمبدأه الجوهري، أي الإستلاب السلعي، والعقلانية القصيرة المدى التي ترافقه. مع الأسف، ترفض التيارات المسيطرة في حركات الخضر السياسية إقامة هذا الرابط.

(III) يستوجب البعد الثالث التدميري للتراكم ـ البعد الذي يطال المخاطر المحدقة بشعوب بأكملها ـ تحليلات أكثر اتساعاً لأن خطاب الإيديولوجيا المسيطرة يغيب حتى وجودها. كانت الرأسمالية معولمة منذ ولادتها، وقد أنتج توسعها استقطاباً متعاظماً في الثروة. ففي حين كانت إنتاجية مناطق العالم المختلفة، إبان الثورة الصناعية لا تتجاوز بنسبة واحد إلى اثنين، بين الأدنى والأعلى، أصبحت اليوم تعادل واحد إلى ستين. بهذا القياس أنتجت الرأسمالية إفقاراً نسبياً (وحتى مطلقاً)، يضف مصداقية إلى مقولة ماركس بأن قانون التراكم هو قانون الاستقطاب والإفقار. على أن هذا الاستقطاب لم يتحقق كما توقع اشتراكيو القرن التاسع عشر، وجزئياً ماركس رغم تحفظاته على التخطيط البسيط الذي ستتبناه الاشتراكية الديمقراطية بلا تحفظ. فالاستقطاب لم يحول الطبقات الشعبية كلها إلى «بروليتاريا». إذ اشتغل التوسع الرأسمالي بوسائل أخرى، أي أشكال أخرى من استغلال العمل الاجتماعي، وإعادة العبودية (في أميركا)، بالتحالف مع الطبقات المسيطرة في الأنظمة القديمة في آسيا وأفريقيا، التي تحولت إلى قنوات لسيطرة الرأسمال العالمي. وجود هذه الأشكال من الاستغلال لا يجب أن يفاجىء. فهو ليس إلا برهاناً على أن الدينامية الاجتماعية لا يمكن أن تفهم على أرضية الاقتصاد الضيقة، بل تقتضي الانتقال إلى حقل المادية التاريخية.

أصبح الإفقار تهديداً لشعوب بأكملها، لكل أولئك الذين

يمنعهم منطق التراكم المعولم من «اللحاق» أي من إمكانية إعادة إنتاج مستويات الحياة السائدة في المناطق المركزية من النظام. أكان ذلك في روسيا (التي حاولت أن تفعل ذلك تحت غطاء «اشتراكية» مزعومة) أو الصين، والهند، وحتى كوريا، وكل مناطق آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية الأخرى.

ترفض الإيديولوجيا البرجوازية ببساطة النظر إلى هذه الحقائق الهامة وفي أحسن الحالات تكتفي بملاحظة أن الاستقطاب يكشف نفسه من خلال الهدر الكثيف لموارد الأرض هنا، والفقر الذي لا علاج له هناك. ولكنها ترفض الوصول إلى الخلاصة التي تدين النظام برمته.

لا شك أن الأنماط العملانية للاستقطاب لها تاريخها الخاص الذي يميز المراحل المتعاقبة بأشكال محددة من إعادة إنتاج الهوة بين الغنى والفقر وتعمقها. ولا يسعني هنا إلا أن أحيل القارىء إلى كتابات أخرى في هذا الموضوع.

ويجهد الخطاب المسيطر إما إلى اقتراح تفسيرات اقتصادوية سطحية لتطور الاستقطاب، رافضاً الاعتراف بعلاقته العضوية بقانون التراكم، أو بالهروب إلى قراءات ثقافوية وأوروبية التمركز للتاريخ.

واختيار العبارات في هذا الخطاب يقوم بمهمات مفيدة لمنحه بعض المصداقية في الظاهر. فالعبارات تختار لكي توحي بمقولات تحرر الرأسمالية من مسؤولية. بعضها واضح الكذب، مثل «اللاتضبيط»، الذي لا يعني في الواقع إلا

«التضبيط السري والوحيد الجانب من قبل الرأسمال المسيطر». ويجري الحديث عن «تهميش» و«إبعاد» في الإشارة إلى أفراد وجماعات، وأحياناً بلدان وشعوب تقع كلها «تحت خط الفقر». يراد الإيحاء، بذلك أن البؤس ناتج عن عدم اندماج هؤلاء في النظام الرأسمالي، ومسؤوليتهم عن ذلك أحياناً. وفي أي حال حلول مشكلاتهم يجب أن تمر في اندماج أقوى بالرأسمالية المعولمة.

الحقائق الأكثر سطوعاً تثبت العكس كما تبين أعمال سرج كوردولييه وكتّاب آخرون معه. فحصة المبادلات الخارجية لأفريقيا ارتفعت إلى 46% سنة 1990 مقابل 13% لأوروبا وأميركا الشمالية، و15% لآسيا، و24% لأميركا اللاتينية. فأفريقيا المسماة مهمشة هي مندمجة في النظام العالمي مثل باقي المناطق. والمناطق المركزية مندمجة بدورها، حتى ولو بدت بعيدة، لأنها متمركزة على ذاتها وتسيطر، فوق ذلك، على مجمل النظام الذي تنتمي إليه. ما لا يقال هو أن أفريقيا تحتل في هذا النظام المواقع الأكثر إلحاقاً، وأن بؤسها لا ينفصل عن موقعها هذا. وليس ذلك بالأمر الجديد، فلقد اندمجت مناطق واسعة من هذا العالم مبكراً جداً في النظام المركنتلي وقدمت له اليد العاملة من خلال تجارة العبيد. فكانت طرفاً للطرف الأميركي، كما كتبت بهذا الصدد. فيما بعد جرى دمجها بصفة «مستعمرات استثمار مرغمة على تقديم موادها الزراعية الأوليّة من دون أن يستثمر الرأسمال المسيطر

أموالاً كان يمكن لها أن ترفع إنتاجية العمل وتحافظ على قيمة ثروتها العقارية. ولا يهم هنا أن تشكل صادرات أفريقيا جزءاً ضئيلاً من التجارة العالمية، اليوم كما بالأمس. فالرأسمالية ليست ذلك النظام الذي يسعى إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، بل هو ذاك الذي ينتقي إحجام الإنتاج وشروطه التي تضمن معدل الربح الأعلى. إن صيغة هذا الاندماج لأفريقيا في نظام تقسيم العمل الدولي قد ألقت بثقل خطير على كاهل شعوبها. فالبلدان المسماة مهمشة هي إذن بلدان جرى إفقارها، وأفرط في استغلالها، لا بلدان واقعة «على هامش» النظام.

من هذه الزاوية يبدو تاريخ الرأسمالية سلسلة طويلة من التدمير الملازم لانطلاقتها. في المرحلة المركنتيلية سجلت البلدان الخاضعة لنظام الزراعات العبودي معدلات النمو الأعلى. إذا شكل السكر المصدر من سانتو دومنغو، في لحظة من التاريخ حجماً أعلى من الصادرات الإنكليزية. قد لا يتورع خبير في البنك الدولي عن الكلام عن «معجزة» سانتو دومنغو (هايتي اليوم) أو الشمال الشرقي البرازيلي...

إن الكثير من البلدان التي تكون «العالم الرابع» هي بلدان دمرتها وتيرة اندماجها الحادة السابقة في التوسع العالمي للرأسمالية. مثال على ذلك بنغلادش التي كانت تسمى البنغال ـ درة الاستعمار البريطاني في الهند. البعض الآخر من هذه البلدان كان، أو لا يزال طرفاً للأطراف. كمثال، بوركينا فاسو التي تمتد ساحل العاج بالأساس من قوة العمل الفاعلة. وإذا

ما اعتبرنا هذين البلدين كعضوي في منطقة واحدة من النظام الرأسمالي لتلك المرحلة، لتوجَّب أن تقسم معدلات «المعجزة العاجية» على اثنين. فالهجرة تفقر المناطق التي تمد تدفقها، وتحمّلها أكلاف تأهيل شبان يغادرونها عندما يصبحون قادرين، ويعودون إليها عجزاً بحاجة إلى رعاية مكلفة بدورها. هذه النفقات، وهي أعلى بكثير من الإعانات التي يرسلها المهاجرون إلى ذويهم، لا تلحظ تقريباً في حسابات اقتصاديينا. قليلة هي البلدان الفقيرة التي لم تندمج في النظام العالمي، أو الضعيفة الاندماج به. بالأمس ربما كانت اليمن أو أفغانستان في هذا الوضع. إلا أن اندماجهما الساري قدماً اليوم، لا ينتج سوى «تحديثاً» للفقر، كما جرى مع غيرها سابقاً، حيث يقوم سكان الضواحي مقام الفلاحين بلا أرض.

لا يقع هذا التدمير في النطاق الذي يقيسه «العلم» الاقتصادي. إنه، بقوة الأشياء ذاتها، تدمير للثقافات، والمعارف، وأشكال الاندماج الاجتماعي الخاص بالحضارات المعنية. وموضوع هذا التدمير الثقافي يكاد يكون «موضة» اليوم. لكن كيف يجري تناوله؟ في الأغلب، على أساس فرضية ثقافوية ـ برأيي ـ تحمّل «الخصوصيات الثقافية» المسؤولية الأولى عن هذا الوضع.

تقدم الثقافوية مجموعة ملامح، مفيدة، كلها، في تعميم الأبعاد المختلفة للخطاب الإيديولوجي المسيطر. وهذه الأبعاد، متناقضة تماماً، وأبعد ما تكون عن صياغة مقولة

مترابطة ومتسقة. ولكنها، جميعاً وكلاً على انفراد، تمتلك ميزة تحرير الرأسمالية من تبعات الصيغة الراهنة لبناء العالم الحديث.

في الأصل، هناك الصياغة الأوروبية التمركز التي تزعم تفسير «الاستثناء الأوروبي»، أي الحضارة الوحيدة التي استطاعت، وحدها، أن «تخترع الحداثة». هنا تُعاد وتستعاد الخرافات المتعلقة بالسلف الإغريقي، أو الخصوصية المسيحية، أو ببساطة، «جينات» الشعوب المعنيّة. هذه الأفكار المسبقة عنيدة لدرجة أنها تعتبر «بديهيات» حتى في الخطاب الذي يقدم نفسه نقدياً إزاء العولمة الثقافية. أشير، بالمصادفة، هنا إلى كتاب جيرار دوكليرك حول هذا الموضوع.

تستطيع المركزية الأوروبية، بالحركة ذاتها، أن تلقي على «الخصوصيات الثقافية» لكل الآخرين، مهما كانت اختلافاتها، مسؤولية وضعيتهم الملحقة والخاضعة. ولا يهم كثيراً ما إذا كانت هذه الفرضية تقتضي أن تشكل الثقافات المعنية نواتات صلبة لا تتحول، وهو ما يكذبه التاريخ، لأن الغاية هنا رفع فكرة مسبقة إلى مستوى الحقيقة العلمية.

تسمح الثقافوية أيضاً بإطلاق صفة «الغربية» على الإيديولوجيا الرأسمالية، والخلط بين توسع الرأسمالية و«الغربنة» المزعومة. ويلغي هذا الوصف واقع أن الحداثة لم تكن، في التاريخ الأوروبي، استمراراً بل قطيعة، وأن خصائصها الأساسية لا تأخذ معناها إلا بالعودة إلى منطق

الرأسمالية. يمكن أن نقول على هذا الأساس: «إذا أردتم أن تتطوروا، أن تعوضوا تأخركم، عليكم أن تقبلوا الغربنة والتخلي عن تقاليدكم وخصوصياتكم». يمكن حث الشرقيين على الغربنة، أو الأوروبيين على التأمرك. ويمكن كذلك الدفاع عن «القيم الثقافية الخاصة» لدى الجميع، من دون التشكيك بالمنطق الاقتصادي للرأسمالية، الذي جرى فصله عن الثقافي؛ فما للغرب للغرب ولا علاقة للرأسمالية بذلك. هذا ما يقترحه الثقافويون من كل نوع، المدافعون عن «الجماعتيه» الإثنويون، الإسلامويون، وغيرهم... ممَّن يسعى للمحافظة على هويات خاصة، تُعرَّف عادة خارج الزمن، كتعبيرات غير متحولة، ولكنه يقبل بلا تردد العولمة الاقتصادية الرأسمالية.

تولِّد العولمة الرأسمالية التفتيت والتمزق، كما أن هذه المرحلة من الحداثة، القائمة على التطور اللامتكافى، تخلق الأسس، الموضوعية لرفض العالمية التي تقترحها ولكنها لا تحققها. بدوره، يشجع الرأسمال المسيطر، المدرك تماماً للفوائد، هذه الأطروحات الثقافوية، ولا يكتفي بالتسامح إزاءها بل يمتدحها في ستراتيجياته. وليس مدهشاً أن يتبنى الضحايا مثل هذه المواقف، فليست هذه المرة الأولى في التاريخ، حيث يعتنق الخاضعون ستراتيجيات مخضعيهم. إنها «المركزية الأوروبية المعكوسة»، كما وصفتها.

تشكل الوضعيات الثقافوية عائقاً جدياً أمام أية محاولة لتجاوز تناقضات الحداثة الرأسمالية وبناء حداثة اشتراكية (يسميها الخجلون «ما بعد رأسمالية»).

الاستقطاب العالمي، الملازم للرأسمالية، هو التناقض الرئيسي في هذا النظام، أي هو الذي يعبر التناقض الجوهري عن نفسه من خلاله (الإستلاب السلعي)، مع كل ما يحمل من مفاعيل تدميرية. أركز على هذه القضية لأن معظم الاحتجاجات على سلبيات الحداثة ـ على الأقل في الغرب ـ تتجاهل حقيقتها، أو تشير إليها على هامش النصوص، في أفضل الأحوال.

أخلص إلى القول بأن النزاعات الكبرى، التي تَواجَه فيها، على امتداد القرن العشرين، الرأسمال المسيطر مع مجموعات قوية من الفاعلين التاريخيين، كانت محفزّة برفض تحكم التطور اللامتكافىء. أكان الأمر يتعلق بثورات أرادت نفسها اشتراكية، كروسيا والصين، أو بحركات تحرر وطني. يقولون إن مثل هذه المحاولات إثبات على أن الرأسمالية لا يمكن تجاوزها؛ يجب قبولها، والاكتفاء بمحاولة إدارتها بالأنسب الممكن. ذلك زعم بعض ما بعد الحداثيين. هذه الاستقالة هي دعوة للتخلي عن الحداثة، حيث يستبدل البشر خيالهم الجمعي المبدع بقدر مجهول، بعد أن تركوا مشروع بناء المستقبل. لكن هذا القدر المجهول معروف، مع الأسف! فعمليات التدمير التي يحدثها استمرار منطق النظام لا يمكنها إلا أن تتضاعف، وتؤدي في النهاية إلى انتحار جماعي للبشرية.

إن فشل المحاولات الأولى لتجاوز الرأسمالية ليس سوى لحظة قصيرة من تاريخ لم يكتمل. ولا مجال هنا لتحليل

التطورات المعقدة التي أوصلت إليه، ولكنني ألخصها بما يلي: إن ثقل موجبات «اللحاق» غذى الأوهام بإمكانية تجاوز الآثار الناجمة عن التناقض الرئيسي للرأسمالية (الاستقطاب)، من دون حل التناقض الجوهري (الإستلاب، وبعده مسألة الديمقراطية). لذلك بلغت تلك التجارب، بسرعة، حدودها التاريخية، وأنهكت ثم انهارت؛ لا لأنها كانت اشتراكية بل لأنها لم تكن كذلك. يجب أن نتصور للمستقبل ستراتيجيات أخرى كتلك التي أسميها «مرحلة الانتقال الطويل من الرأسمالية المعولمة إلى عالمية اشتراكية».

بانتظار ذلك يطور الرأسمال المسيطر ستراتيجيته الخاصة، المنسجمة مع موجبات الحفاظ على امتيازاته وتحكّمه الشامل. وأفضل خلاصة لهذه الستراتيجية هي، برأيي، ما عرضه سوزان جورج في «تقرير لوغانو» الرائع. هذا التقرير لا ينتمي إلى الخيال المجاني؛ فالكاتب يكتفي بتخيُّل الستراتيجية المُضمرة (المنكشفة طبعاً للقيادات العليا المدركة) التي ستنتج بالضرورة ما تنتجه السياسات الممارسة في الواقع: اللامساواة المتعاظمة والإفقار الزاحف، وتدمير الطبيعة، وتراجع الديمقراطية، والانطواء على الهويات... إلخ. ويبرهن الكاتب على أن الوسائل الضرورية لإبقاء الشعوب في منأى عن معرفة ما يحيق بها يجري تصورها واستخدامها بطريقة منهجية وفعّالة. إن السخرية التي تتصاعد من هذه القراءة ليست نتاج عقل مانوي أو رؤيا للتاريخ تقوم على فكرة «المؤامرة»، بل تتناسب تماماً

مع ما هو عليه في الواقع الجزء الأقوى من الرأسمال المسيطر ـ الذي تمثله النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة، والمعروفة جيداً من جانب سوزان جورج.

يتمحور «تقرير لوغانو» حول فكرة جوهرية أصوغها كما يلي: سيبقى التناقض الرئيسي في القرن الواحد والعشرين هو نفسه الذي حكم القرن العشرين. وستجعل «مسألة التنمية» إدارة النظام المعولم من جانب الرأسمال المسيطر مستحيلة إلا من خلال التدمير المنهجي، المبرمج للكائنات البشرية الزائدة عن حاجة الرأسمال. أن يصبح مليارات البشر خطيرين وبلا فائدة لاستمرار حياة النظام معناه ببساطة أن هذا النظام قد أصبح بالياً، وأن ضرورة تجاوزه الموضوعية باتت مسألة ملحة ممجزرة إفناء مليارات البشر الذين ولدوا، لسوء طالعهم، في أطراف النظام، هذه المجزرة يجب التفكير فيها بصورة باردة وتنفيذها بالتلاعب، والحروب والمجاعة والأمراض. وهنا يجد «التضامن» بين بلدان الثلاثية (الولايات المتحدة ـ كندا، وأوروبا الغربية والوسطى، واليابان) وخضوعهم الجماعي لمقتضيات الهيمنة الأميركية، أسبابه الحقيقي.

4 ـ لن تتمكن الإصلاحات، حتى أكثرها جرأة، عن تقليص مدى الدمار الذي يحدثه التراكم الذي بلغ حدي حصاره التاريخي الإيجابي. يجب التجرؤ للتفكير بنظام اجتماعي قائم على المساواة، والتضامن، والعالمية المؤسسة عليهما والمتحررة من الإستلاب السلعي. إنه نظام لا أجد له

اسماً آخر إلا الاشتراكية. وهذا التأكيد الفظ لا يستثني ـ بل يستدعي ـ التفكير المفتوح والمُعمق، والعمل الدؤوب القادرين على شق الطريق لانتقال تاريخي طويل نحو الاشتراكية العالمية. وهذا الانتقال لا يبنى إلا على المبادىء والممارسة الديمقراطية، بالمعنى القوي للكلمة، أي بناء الأطر المؤسسية التي توسع مدى الإدارة المواطنية للاقتصاد والسياسة، والحياة الاجتماعية والثقافية، وتسمح للمتخيَّل الاجتماعي الحر بتصور الاستراتيجيات المرحلية الفعّالة، واقتراحها. يمكن في هذا الأفق الطويل، تحضير برامج إصلاحات متسقة تتيح ربط المراحل المتعاقبة من أجل التقدم في الاتجاه المطلوب. لا الديمقراطية المنخفضة التوتر، ديمقراطية «المستهلكين السلبيين» بدلاء المواطنين الفاعلين، ولا الخضوع لمنطق الأسواق الوحيد يُستجيبان لهذه المتطلبات. من يقول ديمقراطية، بهذا المعنى الذي يستبعد «الإجماع» الفارغ والمصطنع، فإنما يعني التعددية بمعناها القوي.

لا تقف هذه التعددية حائلاً أمام التحول المطلوب بل هي شرط له. تعددية في تشخيص المشكلات، وفي أدوات التحليل العلمي للواقع. تعددية في الحوافز الفردية والجماعية التي لا يمكن من دونها القيام بأي عمل جدي. ولا يهمُّ هنا كثيراً ما إذا كان طريق الوصول إلى إرادة «تغيير العالم» يُشقُّ بالأدوات الفكرية الناتجة عن عصر الأنوار ونقده الماركسي، أو عن طريق التأمل في البعد الروحي الخاص بالكائن الإنساني، على

غرار ما يقترحه لاهوت التحرير. فهذه كلها روافد تصب في النهر الكبير ذاته. وتعددية في الفاعلين التاريخيين، الذين يشكل تلاقي نضالاتهم الضمانة الوحيدة لفعالية الانتقال؛ لأن تفتت الحركات الاجتماعية القائمة حول مواضيع جزئية، والمميزة لأوقات الأزمات، يفتح الباب واسعاً لاحتمالات التلاعب بها من جانب الرأسمال المسيطر. وأخيراً، تعددية تنطلق من تنوع الإرث التاريخي، والإبداعات المرتبطة بالتمفصلات الممكنة بين موجبات العالمية من جهة والمساهمات الخاصة بالشعوب المختلفة، من جهة ثانية.

في كل مجالات هذه التعدديات لا يتعلق الأمر بتنوع متوجه نحو الماضي، يعبر عن نفسه عادة بطريقة انفعالية وعصبية، بل تنوع متطلع إلى المستقبل، ولهذا السبب، مبدع، وتغييري فعلاً.

الإحالات

1 ـ المصادر المذكورة، بحسب تسلسل ورودها في النص

- Karl Polanyi, *La grande transformation*, 1[ère] édition 1945.
- Pierre André Taguieff, *L'effacement de l'avenir*, Galilée, 2000.

إحدى أفضل التحليلات التي تناولت الآثار المدمرة للرأسمالية المعاصرة (وصفها المؤلف بـ «الرأسمالية النفاثة» Turbo-capitalism). لدي ملاحظة وحيدة أبديها وهي أن هذه الآثار إذا كانت اليوم على درجة خاصة من العنف فهي ناجمة في النهاية عن القوانين الخاصة بالتراكم منذ البداية. وعلى غرار ما اعترف به كينز من أن الرأسمالية تتميز بعدم استقرار عائد إلى ليبراليتها (في حين كان فهم ماركس أن الرأسمالية، في جميع أطوار تطورها وفي جميع أشكالها، كانت بطبيعتها غير مستقرة)، يعترف تاغيّاف، على ما يبدو، بأن تفسخ الديمقراطية السياسية لا يعود إلا إلى شطط طوبى الليبرالية المحدثة، الذي من شأنه تضخيم الاتجاهات الملازمة للرأسمالية بصورة عامة.

- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وآخر إنسان، فلاماريون، 1992، (مترجم إلى العربية).

- Karl Popper, *La logique de la découverte scientifique*, Payot, 1973.

- Guy Bois, *La grande dépression médiévale XIVe et XVe siècles*, Actuel Marx, PUF, 2000.

إن مفهوم الأزمة المنظومية المستخرج من التشابه المثير للاستغراب بين المرحلة التي يتناولها المؤلف بالدراسة وبين المرحلة المعاصرة، يضفي قيمة استثنائية على الكتاب المقنع تماماً.

- Michel Pinçon et Monique Pinçon Charlot, *Sociologie de la bourgeoisie*, Repères, La Découverte, 2000.

نجد في هذا الكتاب القيّم إثباتات لا يرقى إليها الشك في أن البورجوازية طبقة اجتماعية بذاتها ولذاتها وهي الذات التاريخية الرئيسية للمجتمع الرأسمالي.

- Serge Cordelier et all, *La mondialisation au delà des mythes*, La Découverte, 2000.

إن المعطيات المتعلقة بحصة مختلف مناطق العالم في التجارة الخارجية نسبة إلى الدخل المحلي القائم (PIB) مأخوذة عن هذا الأثر (ص141). وتؤكد المعطيات ذاتها، التي تتعلق بسنوات 1928، 1938 و1958، متانة الأطروحة التي أدافع عنها هنا. ومن ناحية أخرى، توضح هذه المعطيات أن درجة كثافة العولمة، إذا ما قيست بالمعدل العالمي للمبادلات بين المناطق داخل العائد المحلي القائم، لم تسجل سوى تقدم طفيف على امتداد السنوات الخمسة والسبعين الأخيرة، إذ انتقلت هذه الحصة من 15% في عام 1928 إلى 16% في عام 1990. وفي ما يتعدى أساطير تظهر العولمة تماماً على أنها ليست، بصورة رئيسية، سوى التعبير عن استراتيجية الرأسمال المسيطر، الذي يحتل مجال ما يسميه مؤلفو الكتاب، بحق، «الأرخبيل المعولم». أما مسألة معرفة إذا ما كان رأسمال الشركات المتجاوزة للقارات ـ هو حتى الآن رأسمال وطني في تحكمه برغم أنه يعمل في بلدان عديدة ـ في طوره إلى أن يصبح

بالفعل متجاوزاً للقوميات، ما زالت مسألة مفتوحة.

• Gérard Leclerc, *La mondialisation culturelle*, PUF 2000.

ينسى المؤلف بكل بساطة أن السلف اليوناني الذي يستنجد به دونما تفحص نقدي - مثله في ذلك مثل سائر أصحاب نزعة المركزية الأوروبية - يشترك في الانتماء إليه، في أقل تقدير، الأوروبيون «المسيحيون» والشرقيون المسلمون»، وإن الأولين أولئك لم يضاهوا العرب في قراءتهم لأرسطو وأفلاطون!

• Susan George, *Le Rapport Lugano*, Fayard 2000.

مؤلفات سمير أمين التي يمكن للقارئ أن يجد فيها شروحاً إضافية مكملة لهذا النص

• الديمقراطية والسوق:

«La mondialisation économique et l'universalism démocratique: une contradiction majeure de notre époque». Alternatives Sud, Vol VI N° 3 1999, pp. 171-222.

• البيئة:

«Can environment problems le subject to economic calculations?» World Development, Vol, XX N°4, 1992, pp 523-530.

• نقد الاقتصاد المبتذل ونقد لبحثه العبثي عن التوازن العام، ولمفهوم «فقدان الضبط»، المضلل، ولانعدام إمكانية القيام بتحليل علمي لقوانين السوق المزعومة تندرج فيه الاستباقات.

• سمير أمين، نقد روح العصر، (الترجمة العربية)، دار الفارابي، الفصل 2 و6 و7.

أشير هنا أيضاً إلى بعض الكتابات القيّمة حول هذا الموضوع:

- Giorgio Israël, *La Mathématisation du réel*, Le Seuil 1996.
- Bernard Guerrien, *L'économie néo-classique*, Repères, La Découverte 1996.
- Remy Herrera, *Pour une critique de la nouvelle théorie néo-classique de la croissance; Y a-t-il une pensée unique en économie?* (à paraître).
- Emmanuel Todd, *L'illusion économique*, Folio Actuel, Gallimard 1998.

- الاقتصاد السياسي للرأسمالية المتحققة فعلاً، العولمة، الاستقطاب (مراحل وأشكال في المستقبل).

- Samir Amin, L'économie politique du développement du XXe au XXIe sieècle, (à paraître).

يشتمل النص على شروحات حول الماركسية والكينزية التاريخيتين وعلى إسهام نقدي لمفكرين من العالم الثالث.

- نقد الحداثة، والديمقراطية المتدنية الكثافة، ومذهب الناسوتية، ومذهب ما بعد الحداثة.

سمير أمين، **نقد روح العصر**، مرجع مذكور سابقاً، الفصل 6.

- Samir Amin, *L'ethnie à l'assaut des nations*, L'Harmattan 1994.

- سمير أمين، الطبقة والأمة في التاريخ، مينوي 1979.

الخاتمة: ثورة أم انحطاط؟

- الاستقطاب، المركز والأطراف في تاريخ الرأسمالية المعولمة المتحققة فعلاً، خضوع الأنماط «اللارأسمالية» السابقة، وأشكالها، لقوانين التراكم الأساسية.

سمير أمين، التنمية غير المتكافئة، مينوي، 1973.

- Samir Amin, *Modernisation de la pauvreté* (à paraître).

● نقد الاشتراكية المتحققة فعلاً والمناقشات حول التحول:

- Samir Amin, *Itinéraire intellectuel*, L'Harmattan 1993. Chapitre VII, «Trente ans de critique du soviétisme 1960-1990».
- Samir Amin, *Les défis de la mondialisation*, op. cité. Conclusion.

عودة إلى بعض المسائل المتصلة بالمادية التاريخية، وتمفصل المستويات؛ نقد مذهب المركزية الأوروبية.

- Samir Amin, *L'eurocentrisme, critique d'une idéologie*, Economica anthropos, 1988.

سمير أمين، نقد روح العصر، مرجع مذكور سابقاً، الفصل 3.

Samir Amin, «Judaïsme, Christianisme et Islam: réflexions sur leurs spécificités réelles ou prétendues», Social Compass, Vol 46 N° 4, 1999, pp. 545-560.

● أخيراً، تكملة لمؤلف سوزان جورج، لفتُ الانتباه إلى الأبعاد السياسية لاستراتيجية الرأسمال المسيطر.

Samir Amin, *L'hégémonie des Etats Unis et l'effacement du projet européen*, L'Harmattan, 2000.

بالإنكليزية

Samir Amin, *Capitalism in the Age of Globalisation*, Zed, London, 1997.

- Chapter I (The future of global polarisation)
- Chapter IV (the Rise of Ethinicity).

Samir Amin, *Spectres of Capitalism*, Monthly Review Press,

New York 1998.
- Chapter II (Unit and changes in the ideology of political economy).
- Chapter III (Is social history marked by over determination or under determination?)
- Chapter VI (Post Modernism - A neo liberal utopia in disguise?)
- Chapter VIII (Pure Economics or the contemporary world's witchcraft).

Samir Amin, *Eurocentrism*, Monthly Review Press 1980.

سمير أمين، الطبقة والأمة، مونثلي ريفيو ببرس، 1980، الخاتمة: ثورة أم انحطاط؟

Samir Amin, *Economic globalism and political democratic universalism: conflicting issues?* (UNAM, Mexico 2000).

Samir Amin, «Judaism, Christianity and Islam»; in, A. Muller et all (ed.) *Global capitalism, liberation theology and the social sciences*, Nova Science Publication, New York 2000.

Samir Amin, «The political economy of the XXth Century», *Monthly Review*, Vol 52, N° 2, June 2000 pp.1-17.

المحتويات

الفصل الأول
الاقتصاد السياسي للتنمية
في القرنين العشرين والواحد والعشرين

الفصل الثاني
العولمة الاقتصادية والكونية الديمقراطية
تناقض رئيسي في المرحلة الراهنة

الفصل الثالث
البعد التدميري لتراكم الرأسمال

Mouyn



ISBN 9953- 411- 64 - 6